الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الكتاب السنوي للميزانية العامة للاتحاد

2026

الاستثمار في الإنسان لضمان مستقبل مزدهر

تجسّد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً عالمياً رائداً في ترسيخ القيم الإنسانية وصناعة المستقبل، بما يعزز مكانتها وحضورها الريادي على الساحة العالمية، مستندةً إلى رؤية طموحة تضع **الإنسان** محوراً للتنمية وغايةً للتوجهات الوطنية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تعتمد الحكومة الاتحادية إطاراً وطنياً متكاملاً في تطوير الميزانية العامة للاتحاد، استناداً إلى التوجيهات الرشيدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، وذلك لتحقيق أعلى مستويات جودة الحياة والعيش الكريم لأبناء الوطن، وفق استراتيجية متكاملة أساسها الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي وأهم عناصر ثروة الإمارات.

وانطلاقاً من رؤية الدولة لعام 2026 **«عام الأسرة»**، تؤكد الميزانية أن الأسرة تمثل نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وأن الاستثمار في الإنسان يبدأ من الاستثمار في الأسرة، بوصفها المحرك الرئيس في تنشئة أجيال قادرة على المساهمة في المسيرة التنموية، فهي المدرسة الأولى للقيم والسلوك والهوية والانتماء. ويسهم تمكين الأسرة في تعزيز تماسك المجتمع وترسيخ قيم الاستقرار والرفاه، وتهيئة بيئة داعمة لنمو أجيال قادرة على مواصلة دفع عجلة التقدم وصناعة مستقبل أكثر إشراقاً.

وتقدّم الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 رؤية متجددة تعكس التزام القيادة الرشيدة بترسيخ نهج تنموي يقوم على **الاستثمار في الإنسان باعتباره الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقبل مزدهر.** وتأتي الميزانية العامة لتدعم برامج تنموية تسهم في تمكين جميع أفراد المجتمع، وتعزيز جودة الحياة، والارتقاء بالخدمات الحكومية، بما يحقق نقلة نوعية في مسار التنمية المستدامة، ويترجم عنوان هذا الكتاب إلى واقع عملي يرسّخ قوة الأسرة ويعزّز تماسك المجتمع.

2026

جدول المحتويات

01 الملخص التنفيذي 04

02 النظرة الاقتصادية 16

03 النظرة المالية للميزانية العامة للاتحاد 24

04 إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية 44

05 الاستدامة المالية 70

06 ملاحق 96

01

الملخص التنفيذي

1.1 إطار الميزانية العامة للاتحاد
1.2 نظرة عامة عن الاقتصاد الوطني
1.3 نظرة عامة عن الميزانية العامة للاتحاد
1.4 نظرة عامة عن إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية
1.5 نظرة عامة عن الاستدامة المالية

العودة لجدول المحتويات

1.1 إطار الميزانية العامة للاتحاد

تُعدّ عملية إعداد الميزانية الاتحادية في دولة الإمارات نموذجاً بارزاً يجمع بين الكفاءة والفعالية، إذ شهدت تطوراً مستمراً لتواكب التغيرات الاستراتيجية والاقتصادية.

بدأت الوزارة بتطبيق

«ميزانية البنود» في عام 1972

انتقلت إلى

«ميزانية البرامج والأداء» في عام 2001

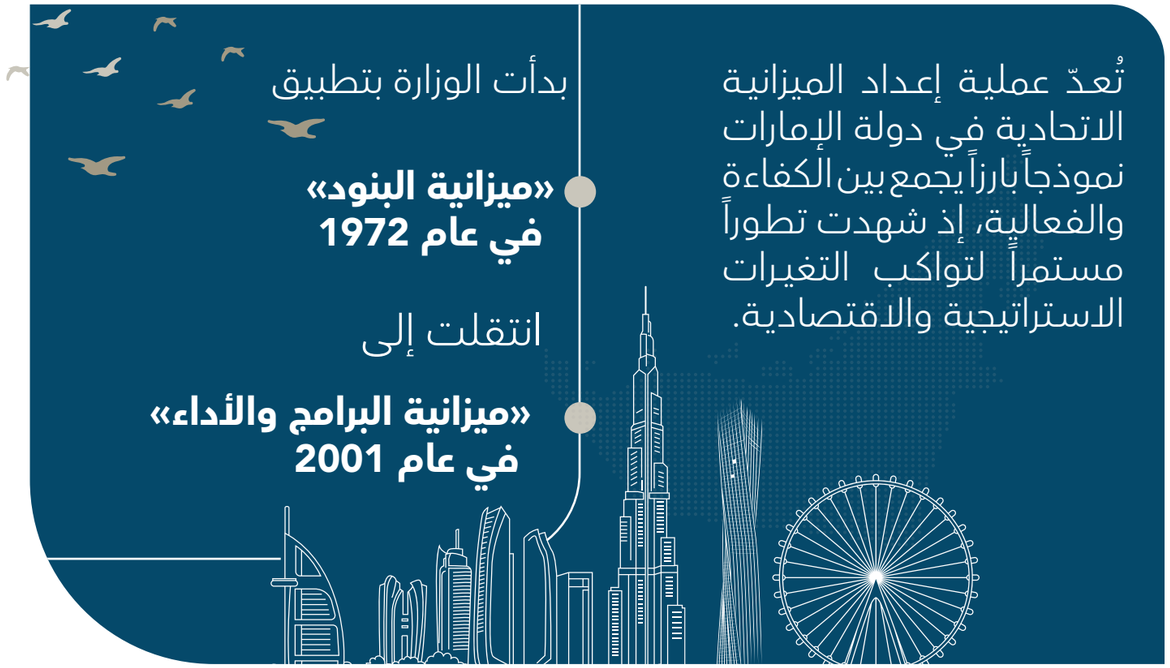

وقد أسهم اعتماد ميزانية البرامج والأداء في إرساء نهج يربط بين المدخلات (الاعتمادات) والمخرجات (الأهداف)، الأمر الذي مكّن الحكومة الاتحادية من مواصلة تطوير منهجيات التخطيط المالي بدقة أعلى، من خلال إعداد "الميزانية متوسطة المدى" في 2008، ثم "الميزانية الخمسية" في 2017. كما أسهم إدراج التصنيف الوظيفي والنظام الآلي منذ 2014 في رفع مستويات الشفافية والدقة لتوجيه الإنفاق على وظائف الحكومة وفق أولوياتها والقدرة على مواكبة أفضل الممارسات العالمية.

وقد شهدت الميزانية الاتحادية نمواً استثنائياً، إذ ارتفعت من **200 مليون درهم في 1972** إلى **92.40 مليار درهم في 2026**، بفضل مجموعة من العوامل أبرزها:

- **الربط الإستراتيجي ومواءمة الميزانية** مع استراتيجيات الجهات الاتحادية المنبثقة من رؤية الدولة لضمان تحقيق المستهدفات الوطنية.
- **التخطيط المالي الفعّال** عبر توزيع الموارد وفق الأولويات على المدى المتوسط.
- **كفاءة الإنفاق الحكومي** عبر تطبيق الميزانية الصفرية التي تعيد تقييم تكلفة كل نشاط للحد من الهدر.
- **التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي**، مما يعزز القدرة على متابعة الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

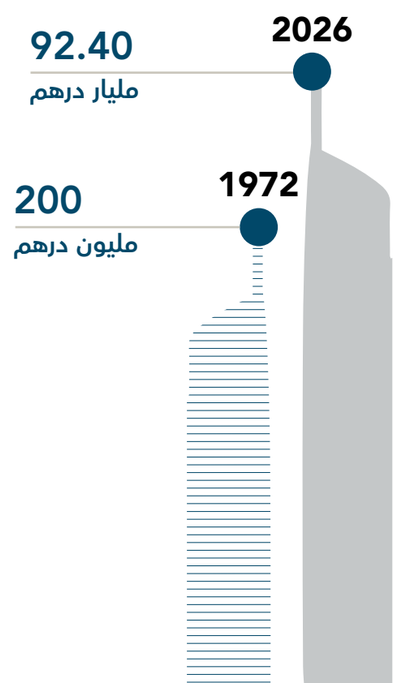

تلتزم الحكومة الاتحادية بمبادئ الشفافية والمساءلة عبر خمس مراحل أساسية لإعداد الميزانية مما يدعم التنمية المستدامة في مختلف القطاعات وتحقيق المستهدفات الوطنية:

الإعداد

تقدير الإيرادات والمصروفات من قبل الجهات الاتحادية

الاعتماد

يقوم مجلس الوزراء "الموقر" باعتماد مشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد، ومن ثم يتم رفعه للمجلس الوطني الاتحادي للمناقشة وإبداء الملاحظات، ويتم رفعه للمجلس الأعلى للاتحاد للاعتماد النهائي وإصداره من صاحب السمو رئيس الدولة "حفظه الله"

التنفيذ

بعد صدور قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تُخطر الجهات المعنية بالاعتمادات المخصصة وتبدأ عملية التنفيذ

المراجعة

تقوم وزارة المالية بإعداد مشروع قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد وترفعه إلى لجنة الميزانية العامة للاتحاد "الموقرة"

التخطيط

يعتمد تخطيط الميزانية العامة على مجموعة من المحاور الأساسية تأتي في مقدمتها موائمة الإيرادات المتوقع تحصيلها مع حجم الانفاق العام المستهدف وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الانفاق الحكومي، وتبدأ عملية تخطيط الميزانية العامة من بداية العام، ومن ثم إصدار تعميم مالي من وزير المالية يحدد الخطوط العريضة لمشروع الميزانية

1.2 نظرة عامة عن الاقتصاد الوطني

نجحت دولة الإمارات في تعزيز مرونة اقتصادها وقدرته على مواجهة التقلبات العالمية، مستندة إلى سياسات اتحادية فعّالة دعمت التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية. وأسهمت الاستثمارات الحكومية وتطوير البيئة التشريعية والشراكات التجارية في ترسيخ مكانة الدولة كمركز اقتصادي عالمي، وتحقيق نمو مستدام ضمن مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ معدل النمو نحو 3.8% في عام 2024 ، من المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.1% في عام 2025، مدفوعًا بازدهار الأنشطة غير النفطية التي شكلت أكثر من 78% من الناتج المحلي الإجمالي.

التضخم:

استقر عند مستوى منخفض بلغ 2.1% في عام 2024 بفضل السياسات النقدية المرنة واستقرار أسعار الطاقة والسلع.

أبرز القطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو

- النقل والتخزين
- الخدمات المالية والتأمين
- البناء والتشييد
- السياحة والضيافة

بيئة الأعمال والحوافز الحكومية الداعمة للاقتصاد:

- التملك الأجنبي الكامل.
- الإقامة طويلة الأجل (التأشيرات الذهبية والخضراء).
- رقمنة تأسيس الأعمال.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناديق الابتكار وريادة الأعمال.
- إعفاءات وتأجيلات رسوم للقطاعات الاستراتيجية.
- اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA).
- التكامل اللوجستي والتجاري من خلال مشاريع استراتيجية مثل ميناء جبل علي والمطارات ومشروع قطار الاتحاد الوطني.

وقد انعكست هذه الجهود إيجاباً على تصنيف الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية وسهولة ممارسة الأعمال، ورسّخت مكانتها كواحدة من أفضل وجهات في العالم لجذب الشركات الناشئة والمبتكرة.

1.3 نظرة عامة عن الميزانية العامة للاتحاد

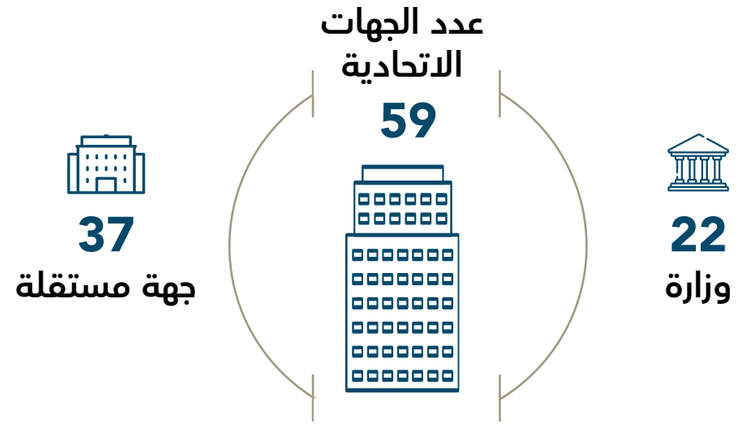

تمثل الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات نموذجاً متقدماً في إدارة المال العام، إذ حققت **توازناً مالياً** للعام الثاني على التوالي. ويُعد هذا التوازن بين **الإيرادات والمصروفات** دليلاً واضحاً على صلابة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على الاستدامة.

وتُظهر بيانات الفترة من 2024 إلى 2026 تطوراً لافتاً في الأداء المالي، حيث حققت توازن كامل في عامي 2025 و2026، ما يؤكد نجاح الحكومة الاتحادية في ترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية.

هذا الأداء المالي المتوازن لا يعكس فقط قوة السياسات المالية، بل يرسّخ أيضاً قدرة الحكومة على توجيه مواردها نحو القطاعات التي تمس نواة المجتمع بشكل مباشر, مثل التعليم, الصحة, البيئة، الشؤون الاجتماعية, والطاقة والبنية التحتية. ويسهم ذلك في تعزيز جاهزية الدولة لمواصلة **الاستثمار في مستقبل مستدام للأسرة الإماراتية والمقيمين، وصولًا إلى بناء مجتمع متماسك ومزدهر.**

الميزانية العامة للاتحاد - بالمليار درهم

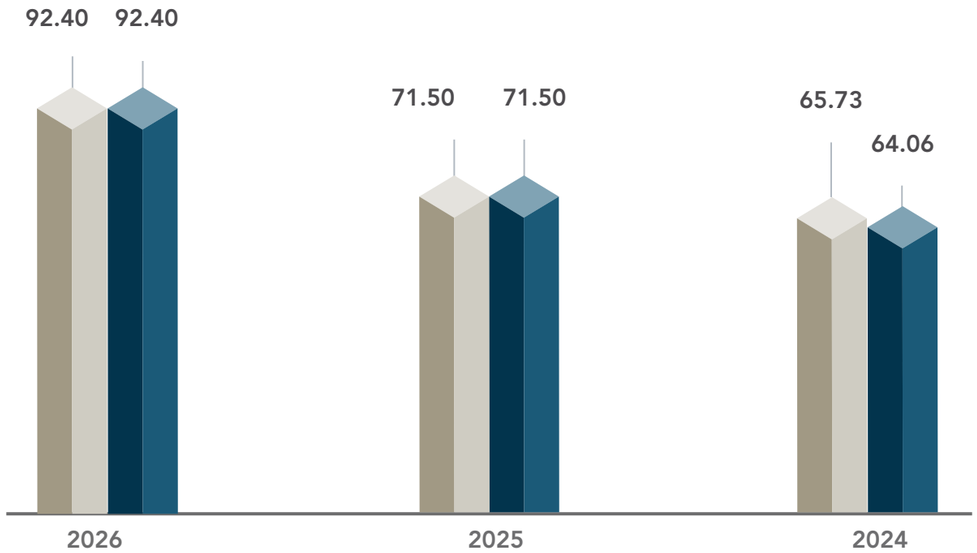

1.4 نظرة عامة عن إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية

تسعى دولة الإمارات إلى ترسيخ نموذج تنموي محوره الإنسان، من خلال تخطيط مالي وسياسات عامة تنسجم مع «رؤية الإمارات 2071» وتضمن مستقبلاً مزدهراً ومستداماً للأسرة وتعزز تماسك المجتمع.

وفي هذا الإطار، سيتم استعراض عدد من المبادرات لعام 2026 وبيان انجازاتها ومستهدفاتها الوطنية عبر مجموعة من القطاعات المعنية **بالاستثمار في الإنسان وضمان مستقبل مزدهر للمجتمع**، من خلال:

الاستثمار في الإنسان من خلال كفاءة الخدمات العامة (30.82 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان**، في تطوير **منظومة الخدمات العامة** بهدف تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة المرتبطة بالحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال تسريع التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، والارتقاء بجودة الخدمات الإلكترونية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، بما يضمن سهولة الوصول، وسرعة الإنجاز، ومستويات أعلى من الموثوقية. ويستند هذا التوجه إلى رؤية اتحادية تسعى إلى بناء حكومة رقمية ذكية تدعم الابتكار، وتصغير البيروقراطية، وتعزز تجربة المتعاملين، بما يوفر منظومة خدمية متكاملة تستجيب **لاحتياجات الأسرة وتواكب متطلبات المستقبل.**

الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم (16.89 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان**، في ترسيخ **التعليم** بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتنطلق هذه الجهود من رؤية وطنية طموحة تهدف إلى بناء منظومة تعليمية رائدة ومتكاملة تمتد من المدارس إلى الجامعات، وترتكز على أعلى معايير الجودة والابتكار، وتمكين الطلبة والمعلمين، وتنمية المهارات المستقبلية، ودعم البحث العلمي. ويعكس هذا التوجه التزام الحكومة بتعزيز تنافسية مخرجات التعليم، ورفع مكانة المؤسسات التعليمية محلياً ودولياً بما يتوافق مع معايير القبول الجامعي العالمية، وترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة في القطاعين العام والخاص، بما يسهم في بناء **أسر واعية وقادرة على دعم المسيرة التعليمية والمهنية لأبنائها**، وصولاً إلى **مجتمع متماسك** وأجيال قادرة على صناعة **مستقبل مزدهر ومستدام.**

الاستثمار في الإنسان من خلال الصحة (5.65 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان وتعزيز جودة الحياة الصحية لعمر مديد**، في تنفيذ حزمة متكاملة من المبادرات الصحية الوقائية والذكية التي تضع صحة الفرد والأسرة في مقدمة أولوياتها. وتعكس هذه الجهود التزام الدولة بالتحول **من العلاج إلى الوقاية**، وتوظيف الابتكار والتقنيات المتقدمة لتحسين مستوى وجودة وسرعة الخدمات الصحية، وتقليل التكلفة العلاجية، بما يمكّن الأسرة من رعاية أبنائها، ويسهم في بناء **مجتمع متماسك** يتمتع بالجاهزية والرفاه، ويدعم مسيرة التنمية الشاملة **نحو مستقبل مزدهر ومستدام.**

الاستثمار في الإنسان من خلال الاقتصاد الوطني (1.44 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة للاستثمار في الإنسان على ترسيخ بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة ومستدامة لتمكين الأسرة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المعيشي والنمو طويل الأمد، انطلاقاً من رؤية وطنية تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم الشركات الناشئة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويدعم ازدهار المجتمع.

وقد أسهمت هذه الجهود في بناء سوق عمل أكثر كفاءة ومرونة، يضمن انتقالاً سلساً من التعليم إلى التوظيف، ويرفع جاهزية الخريجين وإنتاجية رأس المال البشري، إلى جانب دعم مستهدفات **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031**، وترسيخ مكانة الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمن **أفضل الدول عالمياً** في ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية، بما ينعكس **إيجاباً على دخل الأسرة واستدامتها**، ويؤسس **لمجتمع مزدهر واقتصاد مستدام.**

بيانات المبادرات حتى نهاية شهر نوفمبر من عام 2025

الاستثمار في الإنسان من خلال الحماية البيئية (111 مليون درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز ريادة الدولة في العمل البيئي والمناخي** من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين إدارة النفايات، وترسيخ حضور الدولة على الساحة العالمية وتعزيز التعاون الدولي في قضايا التغير المناخي واستدامة الموارد الطبيعية، بما في ذلك حماية الثروتين الحيوانية والزراعية. ويهدف ذلك إلى تمكين **الأسرة** بما يدعم **صحة المجتمع** وجودة حياة **الإنسان** في دولة الإمارات.

الاستثمار في الإنسان من خلال السلامة العامة (16.39 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز السلامة العامة للأسرة**، في ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق وتعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي، من خلال تطوير منظومات العدالة والأمن وتوظيف التقنيات الذكية لتسريع الإجراءات القضائية، والحد من الجرائم، وتعزيز سلامة الأسواق ورفع مستوى الثقة في المنتجات المتداولة. وقد انعكس ذلك إيجاباً على **جودة حياة الأسرة الإماراتية**، وثقة الأفراد في المنظومة العدلية، واستقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع الدفاع والنظام العام وشؤون السلامة العامة مما يسهم في الاستثمار في الإنسان والحفاظ على الأسرة.

الاستثمار في الإنسان من خلال الثقافة وتنمية المجتمع (2.03 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان**، في تعزيز **الترفيه والثقافة** ودعم **الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وحماية المجتمع**، وضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة بكفاءة وعدالة. وقد تجسدت جهود الحكومة الاستباقية في بناء منظومات حماية اجتماعية متكاملة، وتطوير برامج دعم اجتماعي فعّالة، وتعزيز استدامة مصادر الدخل للفئات المنتجة، إلى جانب دعم استدامة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وحماية المنتجات المحلية، بما يسهم في بناء **مجتمع منتج ومتماسك، ويضمن مستقبلاً مزدهراً للأسرة الإماراتية.**

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع الدين والثقافة والفنون والشؤون الاجتماعية مما يسهم في الحفاظ على الهوية الإماراتية ولتلبية احتياجات المجتمع.

الاستثمار في الإنسان من خلال المرافق والبنية التحتية (19.07 مليار درهم)

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز استقرار الأسرة**، في رفع كفاءة شبكة الطرق الاتحادية، بما يسهم في تحسين انسيابية الحركة، وتعزيز مستويات السلامة المرورية، والحد من الحوادث، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنقل الأفراد وجودة حياتهم اليومية. إلى جانب تطوير المباني الحكومية بما يوفر بيئة عمل آمنة ومحفّزة للموظفين. كما تعمل الحكومة على توفير المسكن الآمن للأسرة الإماراتية من خلال تخفيف الأعباء المالية عن الأسر ذات الدخل المحدود، ولا سيما الأسر التي تواجه ظروفاً اجتماعية خاصة، مثل فقدان المعيل أو تراجع الدخل، بما يمكّن الأسرة الإماراتية من تلبية متطلبات الحياة الكريمة والمستقرة، ويضمن **مستقبلاً مزدهراً ومستداماً للمجتمع.**

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع الإسكان ومرافق المجتمع والاستثمارات المالية مما يسهم في التطوير المستمر للبنية التحتية وتوفير المساكن للأسر الإماراتية.

1.5 نظرة عامة عن الاستدامة المالية

تعد منظومة الاستدامة المالية في دولة الإمارات نموذجاً متكاملاً تشترك في بنائه مختلف الجهات الاتحادية لضمان كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز النمو الاقتصادي لضمان استدامة مالية راسخة. من خلال المجالات التالية:

تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة التحصيل من خلال:

تطبيق الضريبة على الشركات والأعمال لتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

تطبيق قنوات الدفع المؤجلة "اشتر الآن وادفع لاحقاً" لتمكين المتعاملين من سداد رسوم الخدمات والغرامات الاتحادية بالتقسيط.

تطبيق سياسة تحصيل الإيرادات بواسطة البنوك التجارية لتحسين كفاءة التحصيل وتجربة المستخدم.

إدارة الغرامات الاتحادية وتعهيد التحصيل من خلال دعم أطراف ثالثة والتي تمثل خطوة استراتيجية لتعظيم الإيرادات العامة.

إدارة الدين العام

تُؤكد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها الدائم بالاستدامة المالية من خلال الحفاظ على ميزانيات متوازنة دون الحاجة إلى إصدار ديون لتمويل العجز. وانسجاماً مع رؤيتها الاستراتيجية، تسعى الحكومة الاتحادية إلى تطوير أسواق الدين المحلية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الاستقرار المالي ويوسّع قاعدة المستثمرين.

اتخذت القيادة الحكيمة عدداً من التدابير الاستراتيجية، من أبرزها:

- **تطوير برامج سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية بالدرهم الإماراتي،** بهدف بناء منحنى عائد محلي قوي يُعد مرجعاً خالياً من المخاطر لدعم عمليات التمويل المحلية في كل من القطاعين المصرفي والخاص.
- **تعزيز برنامج السندات الدولية بالدولار الأمريكي،** بما يعزز مكانة الدولة كمركز مالي رائد إقليمياً وعالمياً وقادر على استقطاب المستثمرين الدوليين.
- **إطلاق مبادرة صكوك الأفراد،** كأول تجربة تتيح للمستثمرين الأفراد المشاركة مباشرة في الصكوك السيادية المجزّأة، بما يعزز الشمول المالي ويوسّع قاعدة المشاركين في أدوات الدين السيادية.

كما تواصل دولة الإمارات ريادتها في مجال الابتكار المالي عبر استعدادها لإصدار:

- **سندات رقمية** تسهم في تعميق الأسواق المالية ورفع كفاءة الإصدارات، ودمج التقنيات المالية الحديثة في إدارة الدين السيادي.
- **أدوات دين خضراء** مخصصة لتمويل مشاريع بيئية واجتماعية مؤهلة ضمن إطار الاستدامة (ESG) ووفقاً للأهداف الاستراتيجية في مجال الاستدامة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

سعت **الحكومة الاتحادية،** ممثلةً بوزارة المالية، إلى تطوير **منظومة شراكة متكاملة بين القطاعين العام والخاص (PPP)،** تهدف إلى **رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الاستدامة المالية** من خلال جذب الاستثمارات الخاصة إلى المشاريع الاتحادية ذات الأثر الاستراتيجي.

يرتكز الإطار العام على مبادئ **الشفافية والكفاءة وتحقيق أعلى قيمة مقابل المال (Value for Money)** عبر نماذج تمويل وتشغيل مبتكرة تقلّل العبء المالي على الميزانية العامة وتضمن استدامة الموارد على المدى الطويل.

وقد حققت الحكومة الاتحادية عدداً من الإنجازات الملموسة ضمن مستهدفات منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات حيوية وتنموية، تشمل:

- قطاع الصحة
- قطاع الطاقة المتجددة
- قطاع التعليم

02

النظرة الاقتصادية

2.1 الأوضاع الاقتصادية العالمية
2.2 الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية
2.3 أداء الاقتصاد الوطني

العودة لجدول المحتويات

نجحت دولة الإمارات في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتباطؤ نمو التجارة الدولية، مستندة إلى فعالية **السياسات الاقتصادية والمالية** وتكاملها بين **الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية**، إضافةً إلى **توجيه الاستثمارات** نحو القطاعات الأكثر نمواً **وتوسيع الشراكات التجارية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.** وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر إيراداته، وهو ما انعكس في الأداء القوي للقطاعات غير النفطية التي شكّلت 78% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مدعومة بحزمة من المبادرات الاتحادية شملت تطوير البنية التحتية، وتعزيز الخدمات اللوجستية، وتمكين القطاع المالي، إلى جانب دعم قطاع السياحة.

كما تلعب دولة الإمارات دوراً رياديا في ترسيخ نموذج حكومي متكامل يجمع بين التخطيط الاتحادي والرؤى المحلية لضمان تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة. ويأتي ذلك عبر منظومات تنسيقية فعّالة تشمل:

مجلس الشؤون الاقتصادية الذي يضم ممثلين عن وزارات المالية والاقتصاد والطاقة والبنية التحتية لضمان مواءمة السياسات مع الاستراتيجيات الوطنية.

بالإضافة إلى **اللجنة العليا للتنسيق المالي والاقتصادي** التي تعمل على مواءمة السياسات المالية والنقدية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

وقد أثمر هذا التكامل المؤسسي في تعزيز **تنفيذ رؤية "نحن الإمارات 2031"**، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

2.1 الأوضاع الاقتصادية العالمية

أظهر الاقتصاد الإماراتي مرونة استثنائية بفضل السياسات الوطنية على المستويين الاتحادي والمحلي التي ركزت على تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين. وقد لعبت القطاعات غير النفطية، التي تشكّل أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، دوراً محورياً في قيادة النمو الاقتصادي، رغم التباطؤ العالمي وتراجع الطلب على النفط والسلع والخدمات وارتفاع تكاليف التمويل والاستثمار.

نبذة عن الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

من المتوقع **ارتفاع** النمو إلى**3.3%** في عام 2025 مقارنة مع **3.2% في عام 2024**، وهو مستوى أدنى من متوسط ما قبل الجائحة 3.8%

التضخم العالمي

من المتوقع الانخفاض من **4.6%** في عام 2024 إلى **4.2%** في عام 2025

التجارة العالمية

من المتوقع الارتفاع من **1.3%** في عام 2024 إلى **2%** في عام 2025

2.2 الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية

استفادت دولة الإمارات من التكامل الاقتصادي الخليجي، حيث ساهم دور الحكومة الاتحادية في اتفاقيات التجارة الحرة والاتحاد الجمركي الخليجي في خفض الحواجز التجارية وتعزيز انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل السوق الخليجية المشتركة، وبالتالي نمو الصادرات والطلب على السلع الإماراتية، تدفقات استثمارية أعلى، وتعزيز موقع الإمارات كمركز مالي وتجاري.

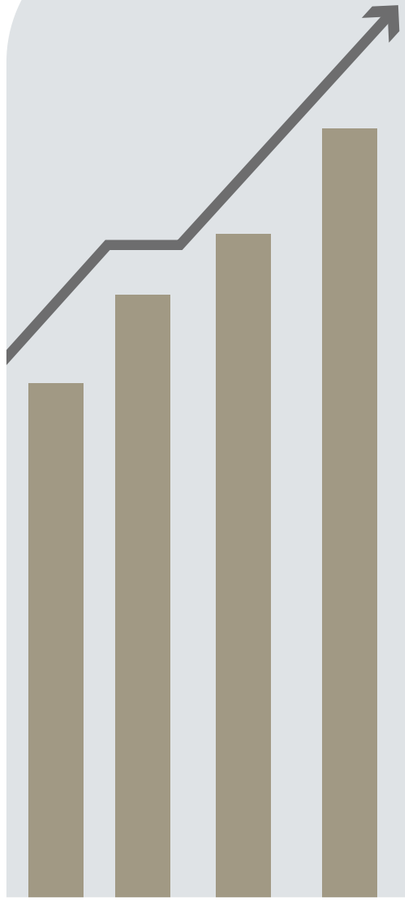

نبذة عن الاقتصاد العربي والخليجي

النمو الاقتصادي الخليجي:

معدل نمو بلغ نحو 1% في عام 2024 نتيجة خفض إنتاج النفط ضمن اتفاقيات "أوبك+"، مع توقع ارتفاع النمو إلى حوالي 3.8% في عام 2025 مدفوع بالنشاط غير النفطي والاستثمار الحكومي.

التضخم:

معدلات تضخم منخفضة ومستقرة في دول الخليج تراوحت بين 2.0-2.5% بفضل ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي مقابل معدلات تضخم تجاوزت 25% في بعض الاقتصادات العربية.

البطالة:

الإبقاء على مستويات بطالة منخفضة ضمن نطاق 2–4% بفضل استمرار برامج التوظيف الحكومي ومبادرات تنمية القطاع الخاص والتوطين في دول الخليج، بينما تجاوزت نسب البطالة في الاقتصادات العربية 10% في المتوسط وأكثر من 22% بين الشباب.

المديونية:

معتدلة في الخليج لا تتجاوز 60% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 80–90% في دول عربية أخرى.

2.3 أداء الاقتصاد الوطني

2.3.1 نمو الاقتصاد الوطني

أظهر الاقتصاد الوطني قدرة واضحة على مواجهة التحديات العالمية، مستنداً إلى سياسات التنويع الاقتصادي والاستثمارات الحكومية الاتحادية، إلى جانب استقرار البيئة المالية. كما عكست التدفقات الاستثمارية الجديدة في قطاعات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة والخدمات المالية والعقارات والسياحة ثقة المستثمرين الدوليين بمتانة بيئة الأعمال الإماراتية. وفي الوقت ذاته، واصلت الحكومة الاتحادية مواكبة التحولات الديموغرافية عبر تعزيز القطاعات الحيوية مثل الإسكان والبنية التحتية والتعليم والصحة، بما يسهم تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مستدامة للمواطنين والمقيمين.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ معدل النمو نحو 3.8% في عام 2024، من المتوقع ارتفاع النمو إلى 4.1% في عام 2025، مدفوعًا بازدهار الأنشطة غير النفطية.
- **التضخم:** استقر عند مستوى منخفض بلغ 2.1% في عام 2024 بفضل السياسات النقدية المرنة واستقرار أسعار الطاقة والسلع.

2.3.2 القطاعات الاقتصادية

يشكّل التنويع القطاعي ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات، إذ أظهرت بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعام 2024 أن القطاعات غير النفطية ساهمت بنحو 78% من الناتج المحلي الإجمالي بما يعكس نجاح السياسات الاتحادية والمحلية في تعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال مزيج متوازن من القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية والسياحية.

أظهرت المؤشرات الاقتصادية أن اقتصاد دولة الإمارات واصل تحقيق نمو متنوع خلال عامي 2024 و2025 مدفوعاً بأداء قوي لعدد من القطاعات الرئيسة:

النقل والتخزين

- برز كأحد أسرع القطاعات نمواً نتيجة توسّع التجارة الإلكترونية وازدهار الخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ والمطارات.

الخدمات المالية والتأمين

- شهد توسعاً مستمراً مدعوماً بارتفاع نشاط البنوك وتطور أسواق المال واعتماد التمويل الأخضر.

البناء والتشييد

- حافظ على نموه مدعوماً بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية والإسكان والمناطق الحرة.

السياحة والضيافة

- استمرار الزخم السياحي مع تجاوز عدد الزوار الدوليين **29 مليون زائر في 2024**، بدعم من الفعاليات الكبرى ومبادرات الترويج الاتحادية مثل **أجمل شتاء في العالم.**

القطاعات الواعدة ومحركات النمو المستقبلية

- التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة تتصدر محركات النمو على المدى المتوسط، وذلك بدعم من الاستراتيجيات الوطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031 ومبادرة الحياد المناخي 2050.
- الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية والرياضة والترفيه تمثل مجالات واعدة للتنويع الاقتصادي المستدام، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو قائم على الابتكار والمعرفة.

يعكس هذا التنويع في القاعدة الإنتاجية تحول الاقتصاد الإماراتي إلى نموذج قائم على التعددية القطاعية والابتكار، حيث أصبح النمو الاقتصادي يعتمد على محركات متعددة تشمل الصناعة والخدمات والتجارة والسياحة والطاقة النظيفة، مما يرسّخ مكانة الإمارات كإحدى أكثر الاقتصادات تنوعاً واستدامة وتنافسية في المنطقة والعالم.

توزيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي

2024

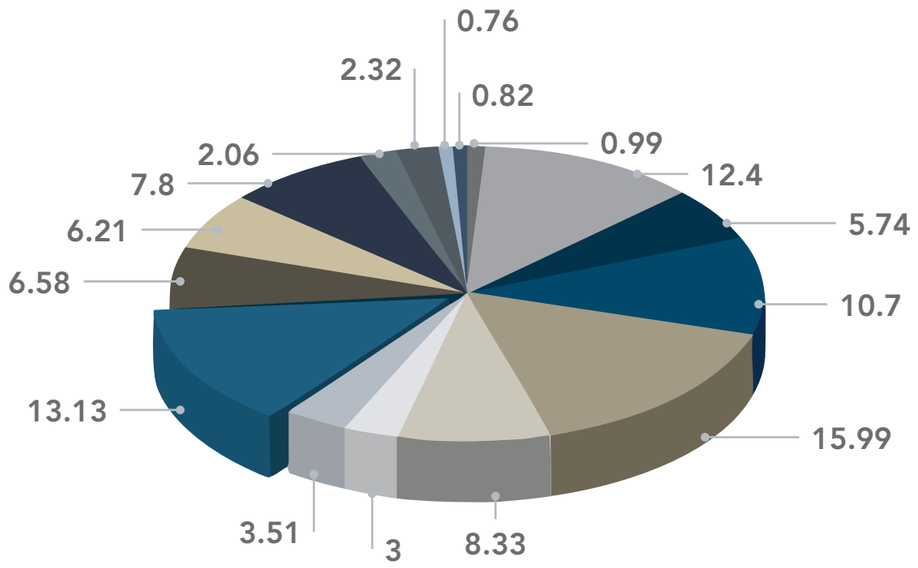

- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
- الصناعات التحويلية
- الكهرباء والغاز والمياه وإدارة النفايات
- التشييد والبناء
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
- المعلومات والاتصالات
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
- الأنشطة العقارية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- الإدارة العامة، والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري
- التعليم
- أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
- الفنون والترفيه والترويح، وأنشطة الخدمات الأخرى
- أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل

2.3.3 التجارة والاستثمار

- **التجارة الخارجية غير النفطية** تجاوزت **3.8** تريليون درهم في عام 2024 محققة نمواً سنوياً يقارب **9%.**
- **الاستثمار الأجنبي المباشر FDI** استقطبت دولة الإمارات نحو **33 مليار دولار أمريكي** (121 مليار درهم) في عام 2024، بزيادة 7% عن عام 2023، مما يعزز موقعها ضمن **أكبر 15 دولة في العالم** من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي، **والأولى في المنطقة العربية** للعام الثالث على التوالي.
- **تحسين بيئة الأعمال والحوافز الحكومية.**
  - السماح **بالتملك الأجنبي** الكامل بنسبة **100%** في معظم الأنشطة الاقتصادية.
  - أنظمة الإقامة طويلة الأجل مثل **التأشيرة الذهبية والخضراء** لجذب المستثمرين والكفاءات.
  - رقمنة تأسيس الأعمال عبر منصة **"باشر"**، التي تمكّن من تسجيل الشركات خلال دقائق.
  - نظام **ضريبة الشركات** منخفض **9%** وغياب ضريبة الدخل للأفراد.
  - **إعفاءات وتأجيلات** رسوم في القطاعات الاستراتيجية، وتحفيز مباشر للابتكار وريادة الأعمال.
  - **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناديق الابتكار وريادة الأعمال**، وتسهيل تمويل القطاع الخاص لتمكينه من المساهمة الفاعلة في النمو وقد انعكست إيجاباً على تصنيف الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية وسهولة ممارسة الأعمال، ورسّخت مكانتها كواحدة من **أفضل الوجهات في العالم** لجذب الشركات الناشئة والمبتكرة.
- **الاتفاقيات التجارية والتصديرية** اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) مع الهند وتركيا وإندونيسيا وجورجيا وغيرها، ساهمت في رفع حجم التجارة غير النفطية إلى نحو 3.8 تريليون درهم في 2024، بزيادة تقارب 9% عن 2023.
- **التكامل اللوجستي والتجاري** من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية وتنفيذ مشاريع كبرى: ميناء جبل علي،مطارات أبو ظبي ودبي، "قطار الاتحاد الوطني" الذي سيربط إمارات الدولة بشبكة نقل حديثة تقلل الكلفة الزمنية والبيئية للتجارة الداخلية والخارجية.

2.3.4 التحولات الديموغرافية

يشهد النمو السكاني في دولة الإمارات تسارعاً متوازناً مدعوماً بجاذبية الدولة للعيش والعمل والاستثمار، وبفضل التخطيط الاستباقي الذي يراعي التحولات الديموغرافية، تمكنت الإمارات من تحقيق توازن بين النمو السكاني وجودة الخدمات.

- **السكان والقوى العاملة** تجاوز **10.2 ملايين نسمة في عام 2024**، بنسبة نمو سنوي تقارب 1.4%، مع استمرار سياسات استقطاب الكفاءات وتوطين الوظائف النوعية في القطاعات الاستراتيجية.
- **الشباب والقوى العاملة** تشكل 82% من إجمالي السكان.

وتمثل **دور الحكومة الاتحادية** تنفيذ برامج توطين وتدريب نوعي في القطاعات الاقتصادية الحديثة (تكنولوجيا وطاقة متجددة) وبرامج المهارات المستقبلية (مثل "كفاءات الإمارات" و"مهارات المستقبل").

03

النظرة المالية للميزانية العامة للاتحاد

3.1 نظرة عامة عن الميزانية العامة للاتحاد
3.2 الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية
3.3 المصروفات العامة للحكومة الاتحادية

العودة لجدول المحتويات

3.1 نظرة عامة عن الميزانية العامة للاتحاد

تمثل الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات نموذجاً متقدماً في إدارة المال العام، إذ حققت توازناً مالياً للعام الثاني على التوالي. ويُعد هذا التوازن بين **الإيرادات والمصروفات** دليلاً واضحاً على صلابة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على الاستدامة.

وتُظهر بيانات الفترة من 2024 إلى 2026 تطوراً لافتاً في الأداء المالي، حيث حققت توازن كامل في عامي 2025 و2026، ما يؤكد نجاح الحكومة الاتحادية في كفاءة وترشيد الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية.

هذا الأداء المالي المتوازن لا يعكس فقط قوة السياسات المالية، بل يرسّخ أيضاً قدرة الحكومة على توجيه مواردها بكفاءة عالية نحو القطاعات التي تمس **نواة المجتمع** بشكل مباشر، مثل التعليم، الصحة، البيئة، الحماية الاجتماعية، والطاقة والبنية التحتية. ويسهم ذلك في تعزيز جاهزية الدولة لمواصلة **الاستثمار في مستقبل مستدام للأسرة الإماراتية والمقيمين، وصولًا إلى بناء مجتمع متماسك ومزدهر.**

الميزانية العامة للاتحاد - بالمليار درهم

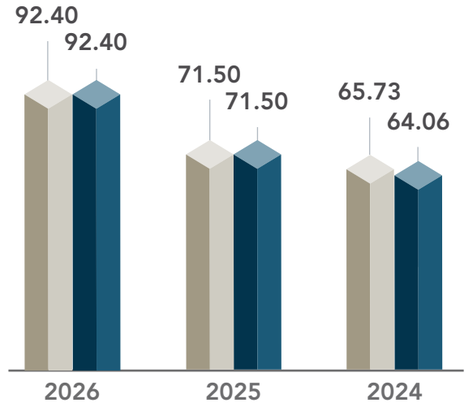

3.2 الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية

يتم تقدير الإيرادات بناءً على سياسات الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة الهادفة إلى تعزيز الإيرادات الحكومية، بما يعكس متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على تمويل المشروعات التنموية، واستدامة الموارد وتمكين الحكومة من تقديم خدمات عالية الجودة تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

بلغت الإيرادات التقديرية للحكومة الاتحادية للعام المالي 2026 حوالي **92.40 مليار درهم**، بزيادة قدرها 29% مقارنة بالإيرادات التقديرية للعام المالي 2025، كما هو موضح في الجدول (إجمالي الإيرادات). يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى استحداث ضريبة الشركات والأعمال، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات الاتحادية وارتفاع عوائد الاستثمار. كما بلغت الإيرادات التقديرية للحكومة الاتحادية للعام المالي 2025 حوالي **71.50 مليار درهم**، بزيادة قدرها 9% عن العام المالي 2024.

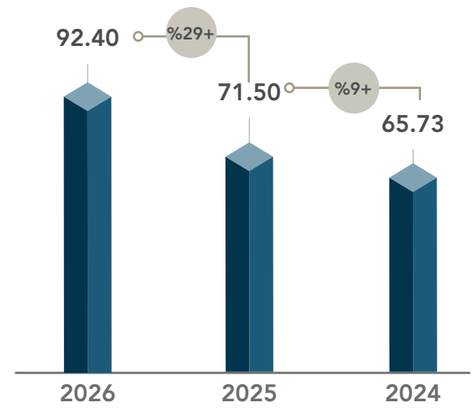

تقديرات الإيرادات المعتمدة - بالمليار درهم

3.2.1 مصادر الإيرادات

تصنف مصادر الإيرادات التقديرية للعام المالي 2026 في الحكومة الاتحادية إلى رسوم خدمات الجهات الاتحادية، عوائد الاستثمارات، مساهمات الإمارات، الضرائب، واشتراكات التقاعد.

30.11 مليار درهم
رسوم الخدمات الاتحادية

16.72 مليار درهم
مساهمات الإمارات

24.67 مليار درهم
الضرائب

470 مليون درهم
اشتراكات التقاعد

20.44 مليار درهم
عوائد الاستثمارات

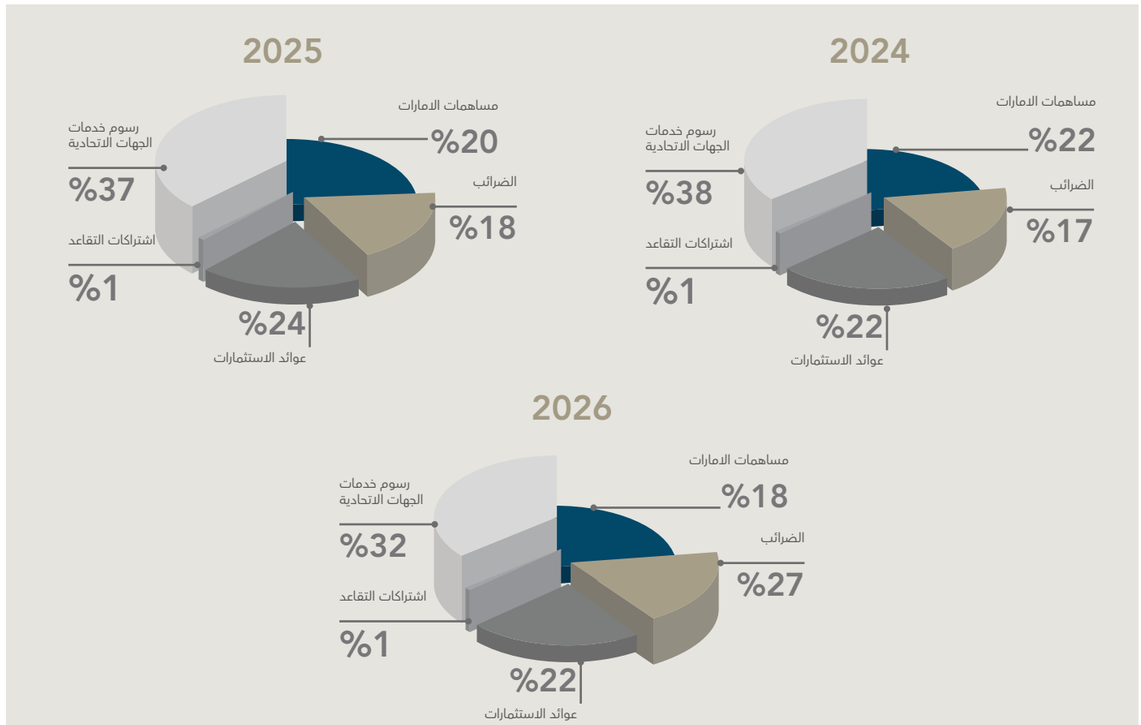

تشكل رسوم خدمات الجهات الاتحادية أعلى نسبة من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية للعام المالي **2026**، بقيمة **30.11 مليار درهم**، مرتفعة من **26.29 مليار درهم** في العام المالي **2025**، بعد أن بلغت **24.83 مليار درهم** في العام المالي **2024**، باعتبارها تمثل الإيرادات الذاتية للجهات الاتحادية. تأتي الضرائب في المرتبة الثانية ضمن الإيرادات المتوقعة العام المالي **2026**، بإجمالي **24.67 مليار درهم**، تليها عوائد الاستثمارات التي بلغت **20.44 مليار درهم**. كما بلغت مساهمات الإمارات، ممثلة في إمارتي أبوظبي ودبي وديوان الرئاسة، نحو **16.72 مليار درهم**، مرتفعة عن **14.61 مليار درهم** في العام المالي **2025**. أما اشتراكات التقاعد فقد استقرت عند **470 مليون درهم** للعام المالي **2026**. *(ملحق – جدول 3.2.1)*

3.2.1.1 رسوم خدمات الجهات الاتحادية:

ارتفعت إيرادات هذه المجموعة بنسبة 15% مقارنة بالعام المالي السابق، حيث سجلت الجهات الاتحادية أعلى ارتفاع بقيمة 11.09 مليار درهم وتليها فوائد البنوك بقيمة 259 مليون درهم *(ملحق – جدول3.2.1.1)*. حيث ارتفعت الجهات الاتحادية بشكل ملحوظ من 2.80 مليار درهم في عام 2025 إلى 13.89 مليار درهم، بارتفاع قدره 11.09 مليار درهم، نتيجة لفصل تقديرات إيرادات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية عن الإيرادات الاتحادية الأخرى, بما يتيح للجهة المرونة اللازمة في تطوير خدماتها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة والتحولات المؤسسية في العمل الحكومي الاتحادي, والتي ارتفعت بدورها من 10.30 مليار درهم في العام السابق نتيجة لتطبيق مشروع التأمين الصحي للتأشيرات السياحية ومشروع بصمة الوجه, الذي رافق زيادة في طلب التأشيرات السياحية.

تشكل إيرادات الوزارات ثاني أعلى نسبة من رسوم الخدمات الاتحادية البالغة 12.20 مليار درهم، حيث تمثلت بإيرادات وزارة الموارد البشرية والتوطين بقيمة 8.07 مليار درهم، والتي ارتفعت تقديراتها من 6.75 مليار درهم في عام 2025، بزيادة قدرها 1.32 مليار درهم، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو المتوقعة في سوق العمل والإيرادات المرتبطة بتصاريح العمل بشكل مباشر.

رسوم خدمات الجهات الاتحادية - بالمليار درهم

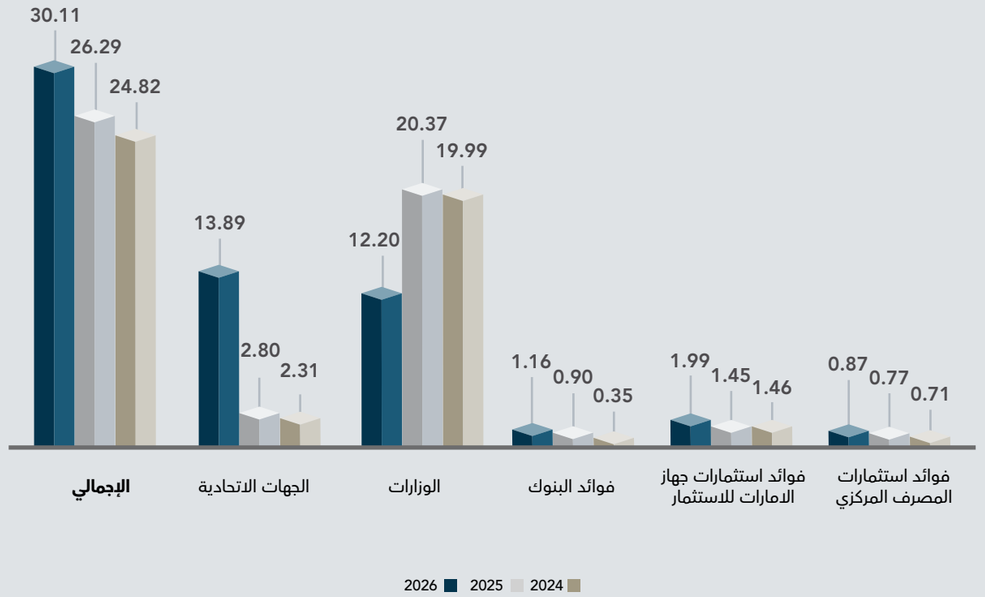

3.2.1.2 مساهمات الإمارات:

تشكل مساهمات الإمارات رابع أعلى نسبة في تقدير الإيرادات للعام المالي 2026، حيث تبلغ قيمتها 16.72 مليار درهم, تتصدر التقديرات في هذه المجموعة مساهمة إمارة أبو ظبي بقيمة 15.28 مليار درهم (مساهمة نقدية وخدماتية) مرتفعة بقيمة 2.13 مليار درهم في العام السابق حيث يعود هذا الارتفاع إلى تمويل نقل قطاع العمليات المدرسية في امارة إمارة أبو ظبي لوزارة التربية والتعليم, تليها مساهمة إمارة دبي بقيمة 1.20 مليار درهم مساهمة نقدية. *(ملحق - جدول 3.2.1.2)*

مساهمات الإمارات - بالمليار درهم

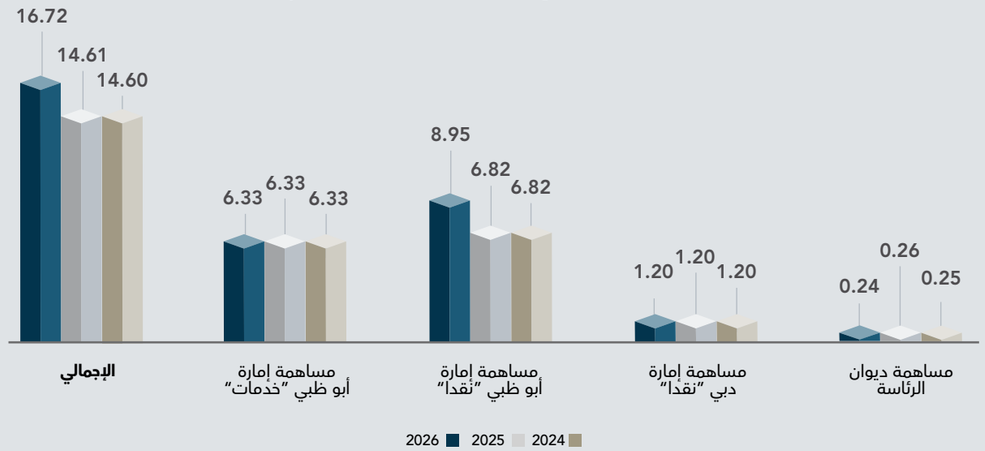

3.2.1.3 الضرائب:

تشكل إيرادات الضرائب للعام المالي 2026 قيمة 24.67 مليار درهم. تتصدر هذه المجموعة ضريبة القيمة المضافة بقيمة 12.07مليار درهم، مرتفعة 6% عن 2025 نتيجة النمو الاقتصادي للدولة.*(ملحق - جدول 3.2.1.3)*

ترتفع إيرادات هذه المجموعة بنسبة 95% مقارنة بالعام المالي السابق، وذلك بسبب استحداث ضريبة الشركات والأعمال, والتي تقدر بعائد يفوق ال 11.40 مليار درهم.

الضرائب - بالمليار درهم

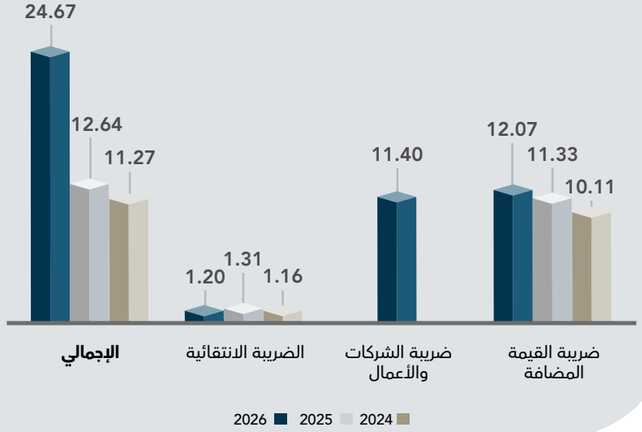

3.2.1.4 اشتراكات التقاعد:

تشكل اشتراكات التقاعد أقل نسبة في تقدير الإيرادات للعام المالي 2026، حيث تبلغ قيمتها 470 مليون درهم تتمثل بإيرادات اشتراكات تقاعد العسكريين محافظةً على مستواها من العام السابق. *(ملحق - جدول 3.2.1.4)*

3.2.1.5 عوائد الاستثمارات:

بلغ إجمالي الإيرادات من الأرباح والاستثمارات للعام المالي 2026 نحو 20.44 مليار درهم، مقارنة بقيمة 17.49 مليار درهم في عام 2025 و14.59 مليار درهم في عام 2024، محققة معدل نمو سنوي مركب(CAGR) يقارب 18% خلال الفترة 2024–2026. ويُظهر هذا النمو كفاءة القرارات الاستثمارية التي أسهمت في تحقيق عوائد مستقرة تعزز الإيرادات الحكومية الاتحادية.

3.2.2 توزيع الإيرادات تبعا للقطاعات

في إطار تعزيز مبادئ **الشفافية المالية والاستدامة الاقتصادية**، تعمل **الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة** على إعداد خطة تقديرات للإيرادات تحقق التوازن بين مختلف القطاعات والجهات. ويهدف هذا النهج إلى:

- رفع كفاءة إدارة الموارد المالية عبر ضمان **توزيع فعّال للإيرادات** بين القطاعات، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي.
- تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تُعزّز أداء القطاعات الحيوية مثل **الصحة والتعليم والبنية التحتية**.
- الحد من **المخاطر الاقتصادية والمالية** من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.

تعكس تقديرات إيرادات الحكومة الاتحادية للعام المالي 2026 نمو ملحوظ في الإيرادات عبر مختلف القطاعات، وخاصة في قطاع الشؤون الحكومية، الذي سجل زيادة كبيرة في الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، ساهم قطاعي البنية التحتية والموارد الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في تعزيز إجمالي الإيرادات بفضل الجهود المبذولة من قبل الجهات المستقلة والوزارات الرئيسية. فيما يلي نظرة عامة على الإيرادات حسب القطاعات الموزعة على الجهات الاتحادية المختلفة، ضمن أربع قطاعات رئيسية:

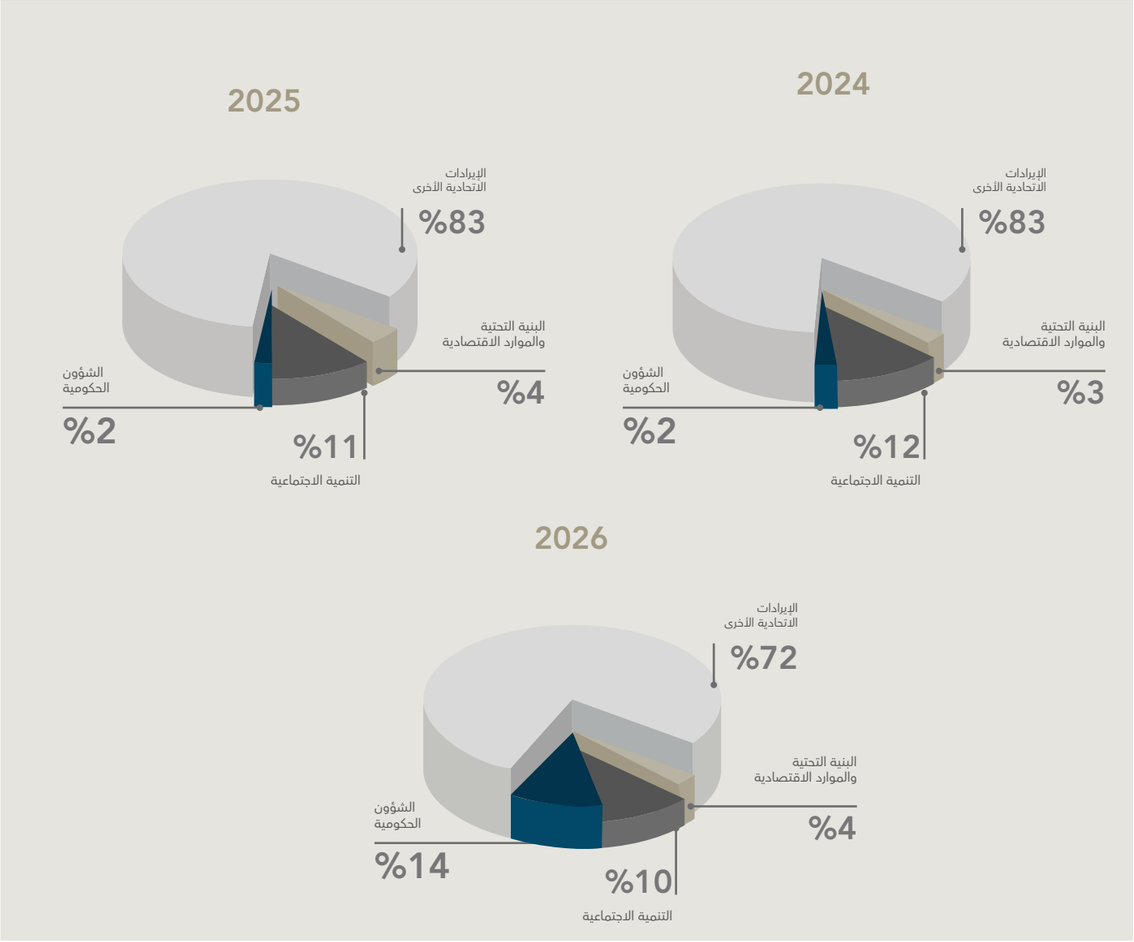

3.2.2.1 قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية

بلغت تقديرات إيرادات قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية **2.88 مليار درهم** في العام المالي **2025**، وهو ما يشكل 4% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. بينما، ارتفعت الإيرادات التقديرية للعام المالي 2026 بشكل ملحوظ لتصل إلى **3.19 مليار درهم**، متمثلة **برسوم خدمات الجهات الاتحادية** بشكل اساسي. حيث سجلت الجهات المستقلة ارتفاع في الإيرادات التقديرية لعام 2026، متمثلة بالهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية التي قدرت إيراداتها بقيمة 1.11 مليار درهم، والهيئة الاتحادية للرقابة النووية التي بلغت إيراداتها 318 مليون درهم. فيما قدرت وزارة الاقتصاد والسياحة إيراداتها بقيمة 920 مليون درهم، تليها وزارة الطاقة والبنية التحتية بإيرادات بلغت 671 مليون درهم. *(ملحق - جدول 3.2.2.1)*

يساهم هذا النمو في تعزيز قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية من خلال:

تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار

من خلال رفع القدرة التنافسية لدولة الإمارات واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دعم الشركات الناشئة والمتوسطة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة.

تعزيز البنية التحتية الاستراتيجية

عبر تمويل المبادرات والقطاعات الحيوية التي تمكّن من تنفيذ مشروعات كبرى مثل قطار الاتحاد، وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ، إلى جانب تعزيز البنية التحتية للكهرباء والمياه بما يسهم في رفع الإنتاجية ودعم التنافسية.

تمكين المستقبل عبر تطوير البنية الرقمية

من خلال دعم جهود التحول الرقمي وبناء منظومة رقمية متقدمة تعزز كفاءة الخدمات الحكومية وتبسط الإجراءات للمواطنين والمقيمين، بما يواكب متطلبات المستقبل.

3.2.2.2 قطاع التنمية الاجتماعية:

شهد قطاع التنمية الاجتماعية نمواً واضحاً في تقديرات الإيرادات للسنوات الأخيرة، حيث بلغت التقديرات **7.72 مليار درهم** في العام المالي **2024**، وارتفع بنسبة 4% في عام 2025 ليصل إلى **8.03 مليار درهم**. واصلت تقديرات إيرادات القطاع الارتفاع لتصبح **9.54 مليار درهم** في 2026 , والتي تشكل نسبة 10% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. تمثلت تقديرات الإيرادات **برسوم خدمات الجهات الاتحادية** بشكل اساسي. حيث ساهمت وزارة الموارد البشرية والتوطين بأعلى نسبة في الإيرادات المقدرة بقيمة 8.07 مليار درهم (من رسوم تصاريح العمل والغرامات)، تليها وزارة الصحة ووقاية المجتمع بتقديرات بلغت **150 مليون درهم** (من رسوم وتراخيص المؤسسات الطبية ورسوم التصديق). بينما ساهمت الجهات المستقلة، من مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية بإيرادات بلغت 647 مليون درهم، ومؤسسة الإمارات للدواء التي استحدثت خدماتها لتمكين مستقبل القطاع الصحي والرقابة على الدواء لضمان تقديم الخدمات للمواطن والمقيم بأعلى فعّالية حيث شكلت إيراداتها 315 مليون درهم متمثلة برسوم العلاج ورسوم تراخيص المؤسسات الصحية، بينما شكلت جامعة الإمارات العربية المتحدة إيرادات تقديرية بقيمة 100 مليون درهم. *(ملحق - جدول 3.2.2.2)*

يعكس ارتفاع إيرادات قطاع التنمية الاجتماعية **بنسبة 19%** في عام 2026 كلاً مما يلي:

تمكين الأسرة وتعزيز تماسك المجتمع:

من خلال دعم البرامج الاجتماعية والإسكانية، وتمكين المرأة والأسرة الإماراتية والمقيمين، بما يعزز استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي ويُسهم في بناء مجتمع متماسك ومستدام.

تمكين التعليم وبناء القدرات الوطنية:

عبر تطوير منظومة التعليم من خلال الاستثمار في البنية التحتية التعليمية والتقنيات الحديثة، بما يعزز جودة العملية التعليمية ويُنمّي الكفاءات الوطنية القادرة على الإسهام في مسيرة التنمية المستقبلية.

تعزيز جودة الحياة من خلال تطوير القطاع الصحي:

وذلك من خلال دعم الخدمات الصحية وتوسيع الاستثمارات في المستشفيات والتقنيات الطبية المتقدمة، بما يضمن توفير رعاية صحية شاملة تُسهم في تحسين صحة المجتمع وتعزيز استقراره.

الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية:

من خلال تحسين آليات تقديم الخدمات، وتطوير منصات رقمية مبتكرة تسهّل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتعزز رضا المستفيدين.

3.2.2.3 قطاع الشؤون الحكومية:

بلغ إجمالي تقديرات إيرادات هذا القطاع **1.66مليار** درهم في العام المالي **2025**، وهو ما يمثل 2% من إجمالي إيرادات الحكومة الاتحادية. بينما ارتفعت الإيرادات التقديرية للعام المالي **2026** بمبلغ تجاوز ال 11.38 مليار درهم لتصل إلى **13.04 مليار درهم**، وهو ما يعادل 14% من إجمالي الإيرادات، متمثلة **برسوم خدمات الجهات الاتحادية.** تشكل الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية ما نسبته 84% من اجمالي تقديرات الإيرادات في قطاع الشؤون الحكومية, والتي ساهمت في الارتفاع الكبير في التقديرات بين العامين بسبب فصل ميزانيتها عن قطاع الإيرادات الاتحادية الأخرى. ومن ناحية أخرى, ساهمت وزارة الخارجية بتقدير إيرادات قيمته 1.33 مليار درهم متمثلة برسوم التصديق وشهادة منشأ وطلبات التأشيرة وغيرها من الإيرادات، ثم تليها وزارة العدل بإيرادات بلغت 325 مليون درهم متمثلة برسوم القضائية وغرامات ورسوم تصديق وفوائد بنكية.

يساهم هذا الارتفاع في الإيرادات في **تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية** ورفع فعالية أداء الجهات الاتحادية من خلال **تصفير البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية المقدمة** على مستوى الحكومة الاتحادية. كما ستدعم في رفع كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية. *(ملحق – جدول 3.2.2.3)*

3.2.2.4 إيرادات اتحادية أخرى:

يشكل هذا القطاع أعلى نسبة في إيرادات الحكومة الاتحادية، حيث شكلت الإيرادات حسب قانون ربط الميزانية في عام **2025** قيمة **58.90 مليار درهم**، وارتفعت الإيرادات التقديرية في عام **2026** لتصل إلى **66.60 مليار درهم**، وهو ما يعادل 72% من إجمالي الإيرادات. في عام 2026, شكلت الإيرادات التقديرية للضرائب أعلى نسبة من هذا القطاع بمبلغ **24.67 مليار درهم**, مرتفعة من 12.64 مليار درهم في **2025** , ويأتي هذا الارتفاع بعد استحداث ضريبة الشركات والأعمال التي قدرت إيراداتها بقيمة 11.40 مليار درهم. قدرت إيرادات مساهمات إمارتي دبي وأبو ظبي بقيمة **16.73 مليار درهم**. وشكلت **رسوم الخدمات الاتحادية** قيمة **4.32 مليار درهم** من هذا القطاع تمثلها الإيرادات التقديرية للفوائد وعوائد السندات والصكوك. بينما حققت إيرادات **عوائد الاستثمار** التقديرية في عام 2026 قيمة 20.44 مليار درهم متمثلة بإيرادات حقوق الامتياز وأرباح مؤسسة الإمارات للاتصالات والمصرف المركزي وحق امتياز وأرباح شركة الاتصالات المتكاملة وعوائد الاستثمارات الحكومية للشركات المساهمة فيها وزارة المالية. *(ملحق - جدول 3.2.3.4)*

يشكل هذا القطاع **الجزء الأكبر** من إيرادات الحكومة الاتحادية، كما يعتبر مصدر أساسي في دعم **الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة المالية،** وذلك من خلال اتاحة المساحة المالية للحكومة الاتحادية وقدرتها على تمويل المبادرات الكبرى والمشاريع الحيوية التي تساهم في **تمكين المجتمع** وتقليل الاعتمادية على طرق التمويل البديلة من الدين العام. سيعزز النمو المستدام للإيرادات في تمكين قدرات الحكومة الاتحادية على المساهمة في تحقيق رؤية الدولة الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تركز على التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي ضمن **رؤية الإمارات 2071.**

3.3 المصروفات العامة للحكومة الاتحادية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها التنموية من خلال تطوير منظومتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على ترسيخ الاستدامة المالية عبر تعزيز كفاءة التخطيط المالي والاستغلال الأمثل للموارد المالية الاتحادية. وتعمل الحكومة الاتحادية، متمثلة بالوزارات والجهات الاتحادية، على توجيه هذه الموارد لتمويل المبادرات والمشروعات والخدمات الأساسية، مع ضمان كفاءة الإنفاق وتلبية احتياجات المجتمع، بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة ودعم مسيرة التقدم الوطني وضمان مستقبل مزدهر للأسرة الإماراتية.

سعياً من الحكومة الاتحادية إلى تعزيز حجم الإنفاق لدعم المشروعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وتوسيع نطاق المبادرات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، تم تقدير إجمالي **المصروفات الاتحادية** في العام المالي 2026 بنحو **92.40 مليار** درهم، وبمعدل نمو مركب (CAGR) يقارب **20%** خلال الفترة من عام 2024 إلى عام 2026. ويعكس هذا النمو قدرة الدولة على دفع مسار التنمية وتمكين المجتمع من خلال منظومة دعم أكثر شمولاً وفعالية، تُسهم في تقديم خدمات حكومية على أعلى مستوى وتحقيق مستهدفات رؤية الإمارات.

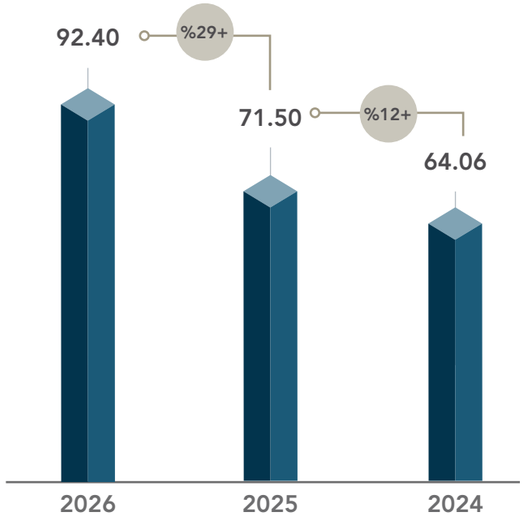

تمثلت الزيادة في عدد من الجوانب الرئيسية على النحو التالي:

إنشاء برنامج دعم المركز المالي الاتحادي

بقيمة قدرها 12.40 مليار درهم، تم إنشاء برنامج استثماري لدعم المركز المالي للحكومة، ودعم الميزانية العامة ومنحها المرونة الكافية لتمويل البرامج المستحدثة لتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع وتعزيز المركز المالي الحكومي.

تعزيز قطاع العمليات المدرسية

زيادة قدّرت بنحو **6.17 مليار درهم**، لرفع كفاءة الخدمات التعليمية وتطوير البيئة المدرسية عبر تعزيز التقنيات الحديثة في المدارس الحكومية.

تعزيز قطاع التفتيش الجمركي والتفتيش الأمني

بميزانية قدرت بقيمة **900 مليون درهم**، حيث تم نقل القطاع إلى الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، ضمن خطة الحكومة بإعادة الهيكلة لدعم الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي بهدف حماية حق المواطنين والمقيمين، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية.

3.3.1 تصنيف المصروفات وفقاً للمجموعة

في إطار حرص الحكومة الاتحادية على ترسيخ الشفافية ورفع كفاءة التخطيط المالي، تُعرض المصروفات الاتحادية ضمن أربع مجموعات رئيسية، استناداً إلى **التصنيف الاقتصادي** المعتمد دولياً. ويسهم هذا النهج في تنظيم بنود الإنفاق ودعم التخطيط المالي، إضافةً إلى تحسين توجيه الموارد وتحديد أولويات الإنفاق، سواء المرتبطة بالنفقات التشغيلية وتعويضات العاملين أو المشاريع الرأسمالية. ويمثّل هذا التصنيف أداة محورية لمراقبة الأداء المالي، وتقييم التوجهات عبر الأعوام المالية، وضمان توافق الإنفاق مع مستهدفات التنمية، بما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية. وفيما يلي عرض المجموعات:

تعويضات الموظفين

تشكل نسبة 34% من إجمالي الميزانية، حيث قُدّرت في عام 2026 بقيمة 31.66 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 25.50 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 24.88 مليار درهم.

المستلزمات السلعية والخدمية والإعانات

تشكل نسبة 28% من إجمالي الميزانية، حيث قُدّرت في عام 2026 بقيمة 25.68 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 22.89 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 21.91 مليار درهم.

المنح والمنافع الاجتماعية والمصاريف الأخرى

تشكل نسبة 19% من إجمالي الميزانية، حيث قُدّرت في عام 2026 بقيمة 17.16 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 18.04 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 12.66 مليار درهم.

الأصول

تشكل نسبة 19% من إجمالي الميزانية، حيث قُدّرت في عام 2026 بقيمة 17.90 مليار درهم، مقارنةً بعام 2025 الذي بلغت فيه 5.07 مليار درهم، وبعام 2024 الذي سجل 4.60 مليار درهم.

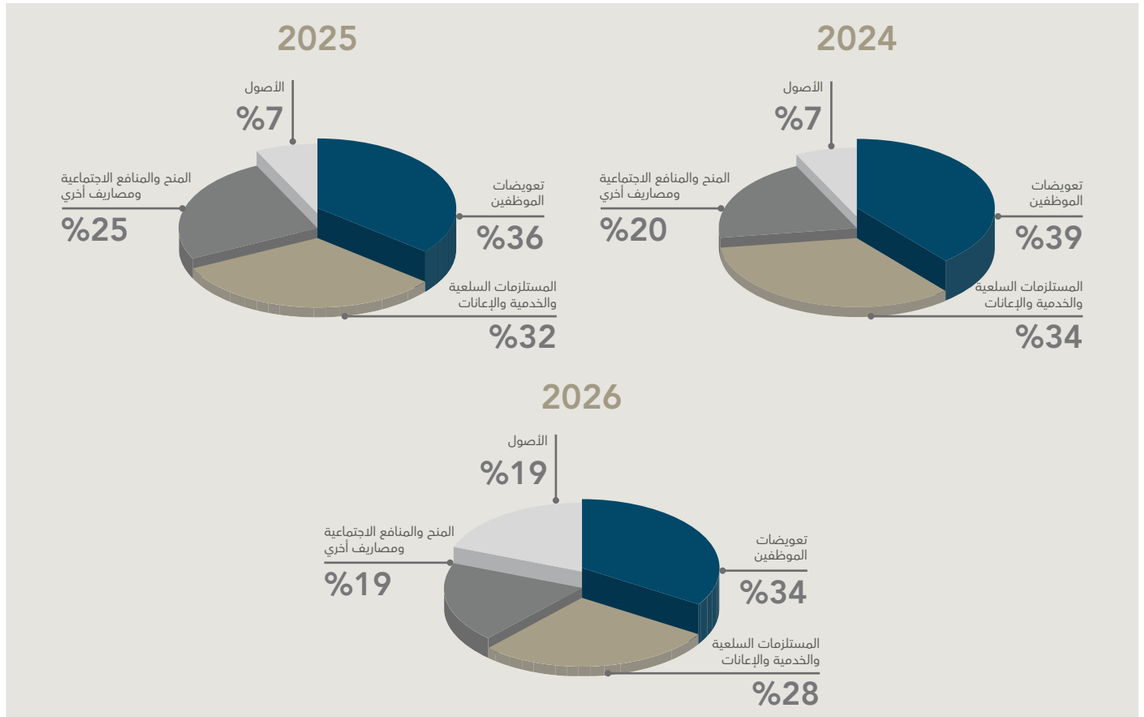

3.3.1.1 تعويضات الموظفين

ارتفعت **مصروفات تعويضات الموظفين** في العام المالي 2026، بعد أن سجّلت نمواً بنحو **24.2%** مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى **31.66 مليار درهم**. يأتي هذا الارتفاع تلبيةً للتوسع في احتياجات الجهات الاتحادية وتعزيز قدراتها التشغيلية، بما يدعم جودة الخدمات وفاعلية الاستجابة لاحتياجات المجتمع. كما يعكس جهود استقطاب الكفاءات من أبناء المجتمع والأسرة الإماراتية وتحفيز الإنتاجية والابتكار، ورفع كفاءة الأداء.

تتصدر **وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية** الجهات الأعلى إنفاقاً على تعويضات الموظفين في تقديرات عام 2026، حيث بلغ إجمالي إنفاقهما نحو **15.61 مليار درهم.** ويعكس هذا الارتفاع حرص الجهتين على تعزيز مواردها البشرية وتخصيص ميزانية تدعم بيئة العمل، بما يواكب متطلبات التطوير في قطاعي التعليم والأمن ودورهما المركزي في دعم المجتمع.

شكّلت **المكافآت والعلاوات** النسبة الأكبر من إجمالي مصروفات تعويضات الموظفين، حيث بلغت **41.5%** من الإجمالي، بقيمة **13.13 مليار درهم** في عام 2026، بنسبة زيادة تقارب **22.8%** مقارنة بالعام السابق. ويعزى ذلك إلى دعم الابتكار والإنجازات والمبادرات الوطنية المطوّرة داخلياً لخدمة المجتمع.

وفيما يتعلق **بالرواتب والأجور**، فقد قدرت بقيمة **12.28 مليار درهم** في عام 2026، مسجلة نمواً بنحو **29.8%** مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى ضم قطاع العمليات المدرسية وقطاع التفتيش الجمركي ضمن ميزانية الحكومة الاتحادية.

تعويضات الموظفين - بالمليار درهم

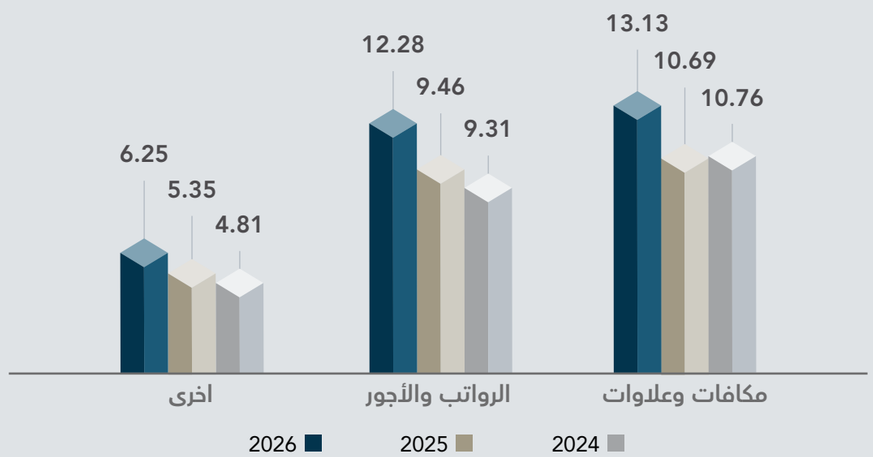

3.3.1.2 المستلزمات السلعية والخدمية والإعانات

ارتفعت **مصروفات المستلزمات السلعية والخدمية والإعانات**، مسجّلة نمواً بنحو **12.1%** مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى **25.68 مليار درهم** في 2026.

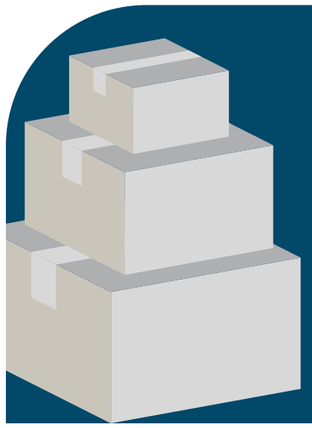

تشكل **المستلزمات السلعية والخدمية** النسبة الأكبر من بنود إنفاق المجموعة، إذ بلغت **74%** بما يعادل **19.08 مليار درهم** في عام 2026، ويعود ذلك إلى التوسع في الاحتياجات التشغيلية للجهات الحكومية الاتحادية وتلبية متطلبات الصيانة والخدمات الداعمة لضمان استمرارية جودة وكفاءة المرافق الحكومية. وتليها **الفوائد البنكية**، حيث سجلت **3.33 مليار درهم** في عام 2026، نتيجة عمليات التمويل المرتبطة بالمشاريع والبرامج الحكومية، بالإضافة إلى تكلفة خدمات إصدار الدين العام الخارجي والداخلي. وفي المقابل، حافظت **الإعانات** على مستوى مستقر بلغ **3.27 مليار درهم** في عام 2026، بما يعكس استمرار التزام الحكومة الاتحادية بدعم البرامج الاجتماعية، وتمويل الجمعيات والنوادي، ومساندة المزارعين والصيادين، وتقديم منح الإسكان للمواطنين وبما يسهم في **تمكين أفراد الأسرة الإماراتية والمقيمين وتوفير خدمات حكومية عالية الكفاءة تلبي احتياجات المواطن.**

المستلزمات السلعية والخدمية والإعانات - بالمليار درهم

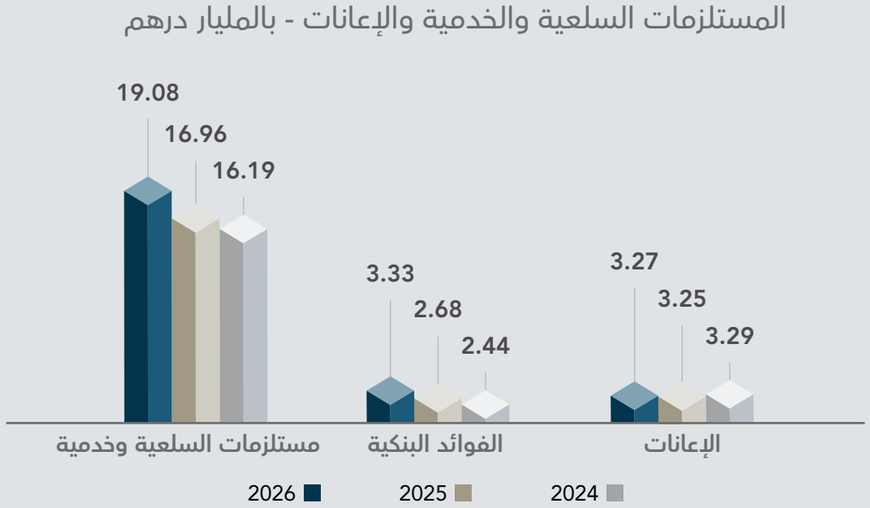

3.3.1.3 المنح والمنافع الاجتماعية ومصاريف أخرى

بلغت **مصروفات المنح والمنافع الاجتماعية والمصاريف الأخرى 17.16 مليار درهم** في 2026 مقارنة بقيمة **18.03 في عام 2025**. وذلك في إطار تعزيز كفاءة توظيف الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية ذات الأثر المباشر في خدمة المجتمع. ويأتي ذلك بالتوازي مع اكتمال تنفيذ **الجزء الأكبر** من برامج دعم المتضررين من الأمطار والسيول داخل الدولة خلال عام 2025.

تشكل **المصاريف الاتحادية الأخرى** النسبة الأكبر من بنود إنفاق المجموعة، إذ بلغت **49%** بما يعادل **8.41 مليار درهم** في عام 2026. وتشمل هذه النفقات تغطية الالتزامات التشغيلية والاستراتيجية للجهات الاتحادية، بما في ذلك جهود التطوير المؤسسي، ودعم الأنظمة التقنية والأمن السيبراني، وتعزيز الابتكار، وتطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية في مختلف الجهات الاتحادية. كما تتضمن المصاريف مبادرات التعاون الدولي والبعثات الدبلوماسية التي تسهم في ترسيخ مكانة الدولة وتعزيز حضورها على الساحة العالمية.

وتليها **المنافع الاجتماعية** حيث سجلت **5.80 مليار درهم** في عام 2026، مسجّلة نمواً بنحو **2%** مقارنة بالعام السابق. وتشمل هذه المخصصات الالتزامات المتعلقة بمعاشات التقاعد ومكافآت المتقاعدين من المدنيين والعسكريين، إلى جانب رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 10 آلاف درهم، وذلك بما يعزز قوة الاقتصاد الوطني ويدعم منظومة الحماية الاجتماعية، ويسهم في ترسيخ الاستقرار المعيشي للأسر الإماراتية.

كما بلغت **المنح 2.95 مليار درهم** في عام 2026، وتغطي المساهمات الدولية في جهود حفظ السلام والمساعدات الخارجية، والالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي وصناديق التنمية الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة الى صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وصندوق المرونة والاستدامة، إضافة إلى دعم برامج صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما خُصص جزء منها لمشاريع استراتيجية، من أبرزها محطة الفضاء القمرية وبرنامج مجمعات زايد التعليمية، استجابة لزيادة الطلب على التحويل من المدارس الخاصة إلى الحكومية، وتوجه لتعزيز ودعم التعليم الحكومي. **ويعكس هذا الالتزام المالي دور دولة الإمارات كشريك عالمي موثوق يسهم في دعم التنمية والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.**

المنح والمنافع الاجتماعية ومصاريف الأخرى - بالمليار درهم

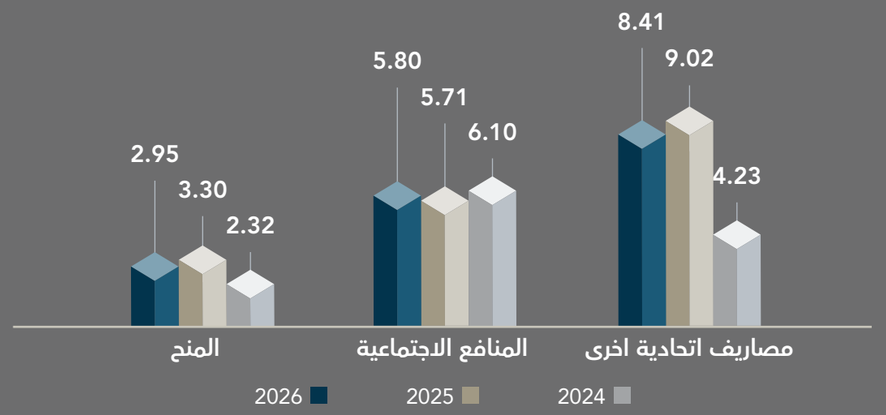

3.3.1.4 الأصول

ارتفعت الأصول في عام 2026 لتصل إلى **17.90 مليار درهم**، مما يعكس نهج الحكومة الاتحادية في التوسع بالمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. ويتمثل **ببرنامج دعم المركز المالي الاتحادي** بقيمة 12.40 مليار درهم في 2026. ويليه **قطار الاتحاد** الذي سجل 2.21 مليار درهم في 2026. ويسهم هذا التوجّه في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ودعم الترابط بين إمارات الدولة، بما يعزز جودة الحياة ويُسهم في ازدهار المجتمع واستدامة التنمية.

تفاصيل الأصول (مليون درهم)

#	البند	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
1	برنامج دعم المركز المالي الاتحادي	-	-	12,400
2	قطار الاتحاد	1,398	1,975	2,214
3	الاستثمارات المالية	870	841	705
4	الأصول الثابتة	1,333	1,203	1,351
5	الأصول المالية	57	49	59
6	المشروعات	946	1,000	1,169
	الإجمالي	**4,604**	**5,068**	**17,898**

3.3.2 تصنيف المصروفات وفقاً للقطاع

تحرص الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على توجيه الإنفاق العام بطريقة تعكس أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم استدامة النمو عبر توزيع الموارد **وفق الأولويات المعتمدة للقطاعات التنموية**، وبما يتسق مع اختصاصات الجهات الاتحادية التي **تشمل (22) وزارة و(37) جهة مستقلة**. ويهدف هذا التوزيع إلى تعزيز كفاءة إدارة المال العام، وتحقيق التوازن بين احتياجات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى دعم البرامج الاستثمارية المالية. ويعكس هذا النهج التزام الحكومة بالشفافية وكفاءة الأداء، وضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة التي تسهم في تمكين الفرد والمجتمع ورفع جودة الحياة.

قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية

تشكل
%2.8
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
2.63
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة الطاقة والبنية التحتية أعلى مصروفات بقيمة 1.19 مليار درهم، تلتها وزارة التغير المناخي والبيئة بقيمة 289 مليون درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية مصروفات بقيمة 318 مليون درهم، تلتها هيئة الأوراق المالية والسلع بقيمة 187 مليون درهم. ويعكس هذا التوزيع تركّز المصروفات في الجهات ذات الارتباط المباشر بالموارد الاقتصادية والبنية التحتية. *(ملحق - جدول 3.3.2.1)*

قطاع التنمية الاجتماعية والمعاشات

تشكل
%37.5
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
34.63
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة التربية والتعليم أعلى مصروفات بقيمة 11.84 مليار درهم، تلتها وزارة تمكين المجتمع بقيمة 2.97 مليار درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية مصروفات بقيمة 5.00 مليار درهم، تليها جامعة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1.87 مليار درهم. ويُظهر هذا التوزيع تركز المصروفات في الجهات التعليمية والصحية والاجتماعية ضمن إطار الإنفاق الاتحادي. *(ملحق - جدول 3.3.2.2)*

قطاع الشؤون الحكومية

تشكل
%29.3
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
27.10
مليار درهم في عام 2026

شكلت وزارة الداخلية أعلى مصروفات بقيمة 7.29 مليار درهم وتلتها وزارة الدفاع بقيمة 6.49 مليار درهم. أما من بين الجهات المستقلة، فقد سجلت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ مصروفات بقيمة 4.94 مليار درهم، تليها جهاز الأمن بقيمة 1.33 مليار درهم، وهو ما يعكس تركّز الجزء الأكبر من الإنفاق ضمن الجهات ذات الارتباط المباشر بأعمال الشؤون الحكومية والخدمات الأمنية والإدارية. *(ملحق - جدول 3.3.2.3)*

قطاع المصروفات الاتحادية الأخرى

تشكل
%13.7
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
12.67
مليار درهم في عام 2026

تتولّى وزارة المالية مسؤولية إدارة هذا القطاع من خلال تخصيص المصروفات الاتحادية العامة لضمان تمويل الالتزامات التشغيلية والمالية ودعم الجهات الاتحادية والمبادرات الوطنية. وتشمل مصروفاته خدمة الدين العام، والالتزامات الدولية، والمصروفات التشغيلية، والاحتياطيات المخصّصة للبرامج الاتحادية. ويعكس هذا التنوع الدور المحوري للوزارة في ضمان استمرارية الأنشطة الحكومية والوفاء بالالتزامات الاتحادية، بما يعزّز كفاءة الإنفاق واستدامة العمليات الحكومية بما يخدم المجتمع وضمان مستقبل مزدهر. *(ملحق - جدول 3.3.2.4)*

قطاع الاستثمارات المالية

تشكل
%16.7
من إجمالي المصروفات العامة

بقيمه
15.38
مليار درهم في عام 2026

يمثل هذا القطاع مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع الوطنية. حيث يعد برنامج دعم المركز المالي الاتحادي أبرز مكونات هذا القطاع في 2026، إلى جانب الاستثمارات الموجهة لمشروع الاتحاد للقطارات والاستثمارات في الجهات الوطنية المختلفة. ويعكس هذا النمو تعزيزاً لدور الاستثمارات المالية في دعم الاستقرار المالي وتمويل المشاريع الاتحادية ذات الأثر الاستراتيجي. *(ملحق - جدول 3.3.2.5)*

3.3.3 التصنيف الوظيفي لمصروفات الحكومة الاتحادية

يُظهر توزيع المصروفات العامة للحكومة الاتحادية وفق التصنيف الوظيفي للأعوام 2024–2026 توجيه الموارد نحو أحد عشر قطاعاً، بما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية ودعم البرامج والمبادرات الوطنية. ويعكس هذا التوزيع حرص الحكومة على تخصيص التمويل الاتحادي بما يخدم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الخدمات العامة وتطوير القطاعات الحيوية التالية:

#	قطاعات التصنيف الوظيفي (بالمليون درهم)	2024	2025	2026
1	الخدمات العامة	15,580	22,592	30,817
2	الدفاع	8,176	8,126	6,810
3	النظام العام وشؤون السلامة العامة	8,438	8,179	9,585
4	الشؤون الاقتصادية	3,436	2,544	1,439
5	حماية البيئة	227	316	111
6	الإسكان ومرافق المجتمع	396	370	3,757
7	الصحة	5,015	5,505	5,652
8	الدين والثقافة والفنون	1,159	1,289	1,100
9	التعليم	9,742	10,025	16,885
10	الشؤون الاجتماعية	9,623	9,738	925
	إجمالي التصنيف الوظيفي	**61,792**	**68,685**	**77,081**
11	الاستثمارات المالية	2,268	2,815	15,319
	الإجمالي	**64,060**	**71,500**	**92,400**

04

إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية

4.1 الاستثمار في الإنسان من خلال كفاءة الخدمات العامة
4.2 الاستثمار في الإنسان من خلال الصحة
4.3 الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم
4.4 الاستثمار في الإنسان من خلال الاقتصاد الوطني
4.5 الاستثمار في الإنسان من خلال الحماية البيئية
4.6 الاستثمار في الإنسان من خلال الثقافة وتنمية المجتمع
4.7 الاستثمار في الإنسان من خلال السلامة العامة
4.8 الاستثمار في الإنسان من خلال المرافق والبنية التحتية

العودة لجدول المحتويات

إنجازات ومستهدفات المبادرات الوطنية

تعمل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على تنفيذ مبادرات وطنية متكاملة تنسجم مع رؤية "الإمارات 2071"، وتُعزّز **الاستثمار في الإنسان والأسرة بوصفهما الركيزة الأساسية لمستقبل مزدهر ومستدام.** وتنطلق هذه الجهود من نهج يقوم على الابتكار والاستدامة وتطوير الخدمات الحكومية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز قدرة المجتمع على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، يبرز الكتاب السنوي للميزانية العامة للاتحاد ما حققته الجهات الاتحادية من إنجازات نوعية ومستهدفات استراتيجية تعكس توجيه الموارد نحو أولويات تمس **حياة الأفراد بشكل مباشر**، وتعزز كفاءة الإنفاق، وترتقي بالخدمات العامة في القطاعات الحيوية. وقد شملت هذه الإنجازات تطوير الخدمات الحكومية والرقمية، والارتقاء بالمنظومتين الصحية والتعليمية، ودعم النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والثقافية، وترسيخ الأمن والعدالة، إلى جانب تحسين البنية التحتية والإسكان، في منظومة مترابطة **تضع الإنسان في صدارة الاهتمام، وتؤسس لمجتمع متماسك** وآمن وقادر على صناعة **مستقبل مزدهر ومستدام.**

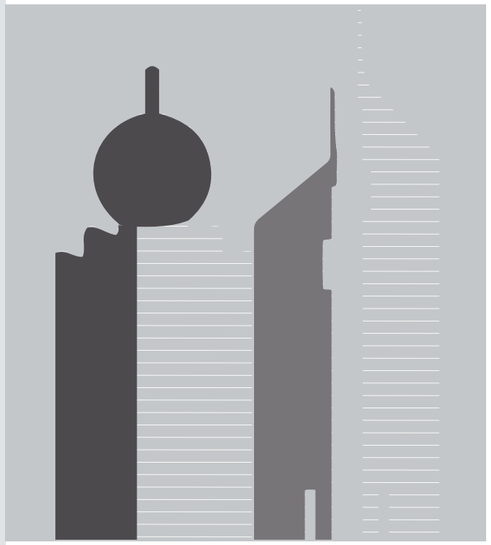

بيانات المبادرات حتى نهاية شهر نوفمبر من عام 2025

4.1 الاستثمار في الإنسان من خلال كفاءة الخدمات العامة

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان،** في تطوير **منظومة الخدمات العامة** بهدف تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة المرتبطة بالحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال تسريع التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، والارتقاء بجودة الخدمات الإلكترونية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، بما يضمن سهولة الوصول، وسرعة الإنجاز، ومستويات أعلى من الموثوقية. ويستند هذا التوجه إلى رؤية اتحادية تسعى إلى بناء حكومة رقمية ذكية **تدعم الابتكار، وتصفير البيروقراطية،** وتعزز تجربة المتعاملين، بما يوفر منظومة خدمية متكاملة تستجيب **لاحتياجات الأسرة وتواكب متطلبات المستقبل.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **30.82 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **22.59 مليار درهم** في عام 2025, **وقيمة 15.58 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.1.1 التحول الرقمي وتصفير البيروقراطية

تطوير خدمات رقمية مترابطة عبر إعادة هندسة الإجراءات ورقمنة الخدمات اليدوية، مع توظيف الذكاء الاصطناعي في أبرز القطاعات الحيوية:

التعليم:

- تحديث الأنظمة التقنية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة التشغيلية وتحسين خدمات الطلبة وأولياء الأمور ودعم موظفي الجهات الاتحادية، مع تطوير **وتحسين 90% من الأنظمة والتطبيقات** وفق المعايير التقنية المعتمدة.
- تحديث نظم الحوكمة وإجراءات الترخيص والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والمعاهد ومراكز التدريب، من خلال **تقليل إجراءات الترخيص** وتحديث العمليات والإجراءات بما يضمن **الكفاءة** والشفافية في تقديم خدمات التعليم.
- إطلاق مبادرة **خدمات 360** التي تهدف إلى **تبسيط الإجراءات** وتحسين كفاءة الخدمات الرقمية عبر **تقليل الإجراءات البيروقراطية، وخفض متوسط زمن إنجاز الخدمات،** وتطبيق معايير التقييم العالمية للخدمات الحكومية الرقمية، وتطوير آليات قياس أثر الخدمات واستخدام نتائجها للتحسين المستمر.
- إعادة تصميم منظومة ترخيص واعتماد البرامج الأكاديمية مما أسهم في تقليص إجراءات اعتماد البرامج **بنسبة 97%.**
- تسريع إجراءات الاعتراف بالمؤهلات الصادرة من داخل الدولة من خلال **الربط الإلكتروني مع المؤسسات التعليمية المرخصة،** وخدمة **12,847 طلباً،** مع إنجاز إجراءات التصديق **خلال نفس يوم** تقديم الطلب.
- تعزيز ثقافة الجودة والتميز المؤسسي في الجامعات عبر تنفيذ التقييم الذاتي، وتطبيق مبادرات تميز مؤسسي، وتحسين عدد من الخدمات والإجراءات ضمن إطار تصفير البيروقراطية.
- تطوير البنية الرقمية وخدمات **تقنية المعلومات الجامعية** عبر تنفيذ مشاريع تقنية تلبي توقعات الأطراف المعنية، ورفع نسبة إنجاز الطلبات ضمن اتفاقيات مستوى الخدمة، وضمان توفر خدمات البنية التحتية الضرورية.
- التدخل الاستباقي لمعالجة التعثر الأكاديمي عبر تحليل **129,000** سجل من بيانات أداء الطلبة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، **وخفض نسبة التسرب الطلابي إلى 8% بدلًا من 10%،** ورفع معدل الاستبقاء بنسبة 5% بين الطلبة المستهدفين.

الصحة:

- توحيد وتبسيط ترخيص المهنيين الصحيين على مستوى الدولة عبر **منصة وطنية موحدة** تتيح تقييماً موحداً وتأمين عمل موحداً ورخصة مزاولة مهنة معتمدة.
- إتاحة الوصول الرقمي للسياسات والتشريعات الصحية الوطنية من خلال **رفع كامل السياسات والتشريعات** على منصة موحدة مع ملخصات.
- إطلاق **نظام أمانة** القائم على الذكاء الاصطناعي والذي يقوم بتحليل المخالفات في المنشآت واتخاذ قرارات فورية ومساعدة المفتشين في عمليات التفتيش على المنشآت الصحية. من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتقديم توصيات استباقية. مما يهدف إلى تحسين كفاءة الرقابة، تعزيز الدقة، وزيادة الشفافية في عمليات التفتيش.
- أتمتة تدقيق المخططات الهندسية للمنشآت الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما أسهم **في تقليل متوسط وقت المراجعة بنسبة 40%** وتسريع إصدار التقارير إلى 5 دقائق لكل مخطط.
- إعادة هندسة خدمات ترخيص المنشآت الصحية ومزاولي المهن الصحية باستخدام الذكاء الاصطناعي عبر تقديم **80 خدمة تمثل 80% من خدمات الترخيص**، وتخدم أكثر من **100,000 متعامل**، مع خفض لا يقل عن **50% من المدد الزمنية للإجراءات.**
- تنظيم وترخيص الأنظمة الصحية الإلكترونية والذكية من خلال إطلاق إطار تنظيمي موحد وزيادة عدد الأنظمة المرخصة وفق الإطار الجديد **بنسبة 20%.**

الصناعة:

- تطوير منصات **الخدمات الرقمية الصناعية** لدعم التطوير المستمر لرحلة المتعاملين ومواكبة المتطلبات الجديدة للخدمات الحكومية في القطاع الصناعي.
- تحديث إطار مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي عبر تنفيذ **173 تقييماً**، وانضمام **30 شركة صناعية**، وتحقيق **800 وظيفة عالية التقنية** خلال عام 2024، وبلوغ قيمة الاستثمارات الناتجة عن التقييم نحو **1.04 مليار درهم.**
- تعزيز الوصول الرقمي **لأصحاب الهمم** من خلال **إتاحة لغة الإشارة** في الموقع الإلكتروني، بما يضمن الامتثال لمعايير النفاذية الرقمية.
- **تصفير البيروقراطية** في الخدمات الصناعية عبر **إعادة هندسة 20 خدمة و10 عمليات** خلال عامي 2024 و2025.
- تطوير نموذج المواصفات الذكية مما أسهم في **خفض التكاليف بنسبة 50%**، واستكمال الربط مع **55 نظاماً وطنياً وإقليمياً**، وبلوغ نسبة مطابقة المنتجات للمواصفات **93.2%.**

الاتصالات:

- إطلاق **قناة رقمية لقياس جودة التغطية الشبكية** تتيح بث المؤشرات بشكل لحظي بداية من تقديم الطلب حتى إغلاقه، بما يدعم **تحسين جودة خدمات الاتصالات** وتعزيز التنافس بين المشغلين.
- إجراء مسح قياسي واسع النطاق حول **شبكات الهاتف المتحرك** في الدولة شامل لجودة شبكات وخدمات الهاتف المتحرك، والذي يعزز جودة وكفاءة شبكات وخدمات مشغلي قطاع الاتصالات، بما يسهم في رفع الأداء العام للقطاع وتحقيق استدامة الخدمات والمحافظة على موقع دولة الإمارات كدولة **رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**.
- تقييم مستوى **رقمنة خدمات الاتصالات** عبر القنوات الرقمية من خلال قياس كفاءة خدمات B2C وB2B وتحديد **مجالات التحسين** لتسريع التحول الرقمي في القطاع.
- تنظيم وحوكمة سوق **الرسائل النصية القصيرة** عبر توثيق رمز المرسل وتطبيق ضوابط تنظيمية جديدة لمكافحة الرسائل الاحتيالية **وحماية المستخدمين.**
- تطوير نظام آلي لقياس **جودة خدمات الإنترنت الثابت** لقياس السرعات والاستقرار، وتقديم تحليلات وبيانات تدعم التخطيط المستقبلي للبنية التحتية وتحسينها، للارتقاء **بجودة وأداء خدمات الإنترنت.**
- تقييم وتصنيف مراكز خدمة المرخص لهم بهدف توحيد معايير الخدمة، وضمان الاتساق، **وتشجيع المنافسة** في تقديم خدمات الاتصالات.
- **إنشاء منصة حديثة مدعومة بالذكاء الاصطناعي** لتبسيط وأتمتة تسجيل واختبار واعتماد معدات الاتصالات والمراقبة الفورية، بما يعزز الامتثال للمعايير العالمية ويحد من التدخل اليدوي.
- إجراء تقييم شامل للمنافسة في سوق الهاتف المتحرك باستخدام مؤشر الأسعار لتحديد الالتزامات الاستباقية وضمان تعزيز المنافسة مما يؤدي إلى **تحسين جودة الخدمات وخفض الأسعار.**
- تنفيذ تدقيق مستقل على أنظمة فوترة المرخص لهم **يشمل 14 محورًا مباشرًا وغير مباشر** لتحسين **دقة الفوترة** وتعزيز الشفافية وتقليل النزاعات.

4.1.2 الابتكار ورفع كفاءة الأداء الحكومي

- ترقية أنظمة البنية التحتية الرقمية في الشبكة الاتحادية (**FEDnet**) لرفع كفاءة الخدمات وأثرها على المستفيدين، من خلال:

- تشغيل **خدمة الحافلة الحكومية للخدمات (GSB)**، حيث تمكن الخدمة الجهات الاتحادية من تبادل للبيانات والملفات بسلاسة وفي إطار متكامل، وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين، حيث تم تنفيذ **2.6 مليار معاملة** في عام 2024 عبر هذه الخدمة، نتج عنها:

توفير وقت للحكومة:
45 مليون ساعة

توفير مادي على الحكومة:
6.3 مليار درهم

تقليل الانبعاث الكربوني:
21 ألف طن

- ترحيل أنظمة وبرامج الجهات الاتحادية إلى بنية **تحتية سحابية وطنية عالية الكفاءة** ضمن الشبكة الاتحادية لتحقيق السيادة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني.
- ترقية أنظمة **سيسكو** في الشبكة الاتحادية.
- ترقية نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات (**ITSM**) الحالي المستخدم في الشبكة الاتحادية.

- رقمنة أدوات التكامل التشريعي والرقابي بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي من خلال رقمنة **18 عملية** من العمليات التشريعية والرقابية.

- تبسيط إجراءات **الخدمة الذاتية للموظفين** عبر تقليل خطوات الإجراءات ورفع كفاءة إنجاز المعاملات باستخدام حلول رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل **المساعد الرقمي**، وتحويل رحلة الموظف الحكومي إلى رحلة رقمية ذكية عبر إعادة تصميم **مراحل التوظيف وحتى التقاعد.**

- تسريع وإحكام إدارة المراسلات الحكومية من خلال **منصة رقمية موحدة** تتيح المعالجة الإلكترونية، التتبع اللحظي، والالتزام بالأطر الزمنية المحددة وتفعيل **منصة التوقيع الحكومي الإلكتروني** لتسهيل المهام اليومية.

- تسريع تبني الذكاء الاصطناعي في الجهات الاتحادية عبر **تعيين 31 مسؤولاً تنفيذياً** للذكاء الاصطناعي.

- تحفيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكومة من خلال إطلاق دورة جديدة **لتكريم أفضل التطبيقات** وإعداد خارطة طريق داعمة للتنفيذ الحكومي.

- ترسيخ **إطار وطني للاستخدام المهني** للذكاء الاصطناعي عبر تفعيل **ميثاق الإمارات للذكاء الاصطناعي** مدعوم بورش عمل متخصصة بمشاركة أكثر من 250 موظفاً، بما يدعم التطبيق الفعّال للذكاء الاصطناعي.

- بناء القدرات الوطنية في الذكاء الاصطناعي من خلال تنفيذ برنامج تدريبي يستهدف **تدريب مليون شخص** على مهارات وأساسيات الذكاء الاصطناعي **وبمشاركة 20 مسؤولاً.**

4.1.3 البنية الرقمية الوطنية

- **تطوير خصائص الهوية الرقمية الوطنية والمحفظة الرقمية** حيث وصل عدد المستخدمين قرابة **11 مليون مستخدم**، وربط أكثر من **322 مزود خدمة من القطاعين العام والخاص**، وإصدار أكثر من **17 مليون مستند رقمي موثوق عبر المحفظة الرقمية**، نتج عنها:

توفير وقت للحكومة:
25.1 مليون ساعة

توفير مادي على الحكومة:
3.5 مليار درهم

تقليل الانبعاث الكربوني:
410 ألف طن

- **تحسين النفاذية الرقمية لأصحاب الهمم وكبار السن (الشمولية الرقمية)**، حيث شارك 18 فرداً من أصحاب الهمم من ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية في اختبار تطبيق الهوية الرقمية، ما أسهم في تطوير مستوى النفاذية الرقمية للتطبيق وتعزيز شموليته وسهولة الوصول لأصحاب الهمم.

- **تطوير المنصة الموحدة للخدمات الحكومية (U.ae)** من خلال تسجيل **141 مليون** زيارة خلال عام 2024، وإتاحة أكثر من **3,000 خدمة** حكومية، ودعم ما يزيد على **50 لغة**، بما أسهم في تعزيز جودة تجربة المستخدم، ولاسيما عبر تضمين منصة **"اسألنا"** كمساعد افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي التوليدي، يوفّر تجربة تفاعلية ومتقدمة مع المتعاملين.

4.2 الاستثمار في الإنسان من خلال الصحة

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان وتعزيز جودة الحياة الصحية لعمر مديد**، في تنفيذ حزمة متكاملة من المبادرات الصحية الوقائية والذكية التي تضع صحة الفرد والأسرة في مقدمة أولوياتها. وتعكس هذه الجهود التزام الدولة بالتحول **من العلاج إلى الوقاية**، وتوظيف الابتكار والتقنيات المتقدمة لتحسين مستوى وجودة وسرعة الخدمات الصحية، وتقليل التكلفة العلاجية، بما يمكّن الأسرة من رعاية أبنائها، ويسهم في بناء **مجتمع متماسك** يتمتع بالجاهزية والرفاه، ويدعم مسيرة التنمية الشاملة **نحو مستقبل مزدهر ومستدام.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **5.65 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **5.51 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **5.02 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.2.1 الابتكار في الخدمات الصحية العامة

- **دعم مخزن بنك الدم من خلال تحديث وتوفير حافلات التبرع بالدم** مجهزة طبياً بأحدث التقنيات، **وإنشاء نظام بنك الدم الذكي**. مما يضمن توفر مخزون دم استراتيجي لكافة فصائل الدم بنسب تفوق 95% في جميع الأوقات.
- تحسين جودة الخدمات التمريضية وتحسين بيئة العمل للكادر التمريضي ورفع مستويات الالتزام بمعايير الاعتماد لأكثر من **90%** ضمن **تطبيق برنامج ماجنت MAGNET.**
- **رفع قدرة المنشآت الصحية على التعامل مع حوادث المواد الخطرة CBRNE** والاستجابة السريعة لها، حيث من المتوقع أن تتجاوز جاهزية المستشفيات لمثل هذا النوع من الحوادث لأكثر من 80% بنهاية عام 2026.
- الحصول على اعتماد CARF (اللجنة الدولية لاعتماد مؤسسات إعادة التأهيل) لجميع مرافق **العلاج الطبيعي**.
- تأسيس المركز الوطني **لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية** الذي يهدف إلى وضع برنامج الوقاية والعلاج وتعزيز ثقافة التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية، حيث:

تم التسجيل في برنامج حياة
37,466 مشاركاً

عدد المتبرعين بالأعضاء
379 متبرعاً

عدد عمليات زرع الأعضاء أكثر من
1,100 عملية

- **تطوير نظام الرعاية الغذائية** في المستشفيات ومتابعتها من خلال توفر نظام الكتروني شامل لإدارة أقسام التغذية ووحدات الطعام والخدمات الغذائية بالمستشفيات بالإضافة إلى السلامة الغذائية. مما ساهم في رفع نسبة رضا المرضى لأكثر من **95%.**
- تعزيز **التطبيب عن بعد** في الخدمات الصحية للعيادات التخصصية وخدمات الصحة النفسية. وصلت نسبة التطبيب عن بعد لكافة الخدمات حوالي **25%** وذلك يشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة النفسية والمستشفيات وقد استفاد من الخدمة أكثر من **218 ألف** مريض.
- تقديم خدمات **الرعاية الصحية الأولية الافتراضي** في التشخيص الطبي المبدئي والحالات الطارئة وحجز المواعيد وصرف الأدوية، حيث وصلت نسبة الاستخدام ما يقارب **17%**، واستفاد أكثر من **124 ألف مريض.**
- رفع كفاءة وأمان صرف الأدوية من خلال أتمتة عمليات التخزين والتحضير والصرف **"الصيدلية الروبوتية"** حيث وصلت نسبة الصرف الآلي للصيدليات المطبقة للصيدلية الروبوتية حوالي **86%** وتم صرف أكثر من **832 ألف علبة آلياً** خلال النصف الأول فقط من عام 2025، وستساهم المبادرة في خفض وقت انتظار المتعامل إلى حوالي **5 دقائق.**
- رفع كفاءة خدمات الإسعاف من خلال إنشاء منصة إلكترونية لأتمتة طلبات نقل المرضى، بالإضافة إلى تحسين مواصفات مركبات الإسعاف والتدخل الطبي العاجل في مركبة الإسعاف. تحقيق استجابة للطلبات خلال أقل من **15 دقيقة** وبنسبة التزام بالوقت المحدد **100%.**
- تطوير خدمات إسعاف رقمية استباقية لضمان النقل الآمن للمرضى بين مرافق المؤسسة وشركائها.

4.2.2 تعزيز خدمات الوقاية الصحية

- رفع جودة خدمات الصحة المدرسية وتحسين المؤشرات الصحية للطلبة، والكشف المبكر عن المشكلات الصحية، حيث تم:

إجراء الفحوصات لبرنامج السمنة لما يقارب **157 ألف طالب وطالبة**

تطعيم أكثر من **45 ألف طالب وطالبة**

تلقى أكثر من **13 ألف طالب وطالبة** فحوصات الكشف عن صحة الأسنان

- تحسين **العادات والسلوكيات الغذائية في المدارس** من خلال عقد مختبرات لتصميم الوجبات المدرسية بالتعاون مع طهاة وأخصائيين تغذية ضمن مبادرة الإستراتيجية الوطنية للتغذية الصحية.
- الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية من أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان وأمراض الرئة وهشاشة العظام والاكتئاب من خلال برنامج الفحص الدوري الشامل **"اطمئنان".**
  - الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إجراء فحص في غضون **20 دقيقة.**
  - وصلت نسبة التغطية حوالي **63%** وقد تلقى الخدمة أكثر من **86 ألف مستفيد.**
- تطوير **برامج امتياز طبية دولية متخصصة** بهدف تطوير الخدمات العلاجية، حيث حقق نسب سيطرة على السكري لدى المرضى تتجاوز **50%**، ووفيات الجلطة القلبية لمتلقي القسطرة أقل من **2%**، وإعادة إدخال مرضى جراحة السمنة أقل من **4%.**
- تطبيق الذكاء الاصطناعي في التصوير التشخيصي الدقيق لسرطان الثدي ومرض السل بهدف تعزيز الوقاية والكشف المبكر، حيث تم تشخيص أكثر من **150 حالة بسرطان الثدي 80% منهم في مراحل مبكرة الأمر الذي يساهم بشكل كبير في علاج المرض**. تم الوصول لنسبة دقة **98%** في تشخيص الحالات، **ودقيقة واحدة** فقط لمعالجة الصور، مما ساهم في وفورات في تكاليف العلاج تجاوزت **30 مليون درهم.**
- الكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية عن مرض التوحد لدى الأطفال والاكتئاب لدى البالغين. حيث استفاد من الخدمة أكثر من **مليون و200 ألف** للكشف عن الاضطرابات النفسية و**32 ألف طفل للكشف** عن التوحد خلال **عام واحد.**

4.2.3 تعزيز الخدمات الصحية الإحصائية

- **المسح الوطني للصحة (NHS)** بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتخطط **للمسح الوطني للتغذية (NNS)**.
- بناء مستودع وطني للرعاية الصحية يشمل أكثر من **40 لوحة بيانات** لدعم صنع القرار من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية (**400 مؤشر أداء KPIs**) المتعلقة بالصحة، ونظام سجلات وطنية للأمراض (**10 سجلات للأمراض**).
- إحصائيات خدمات الحكومة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للطلب على الخدمات من خلال **لوحات مراقبة ومتابعة لأداء الخدمات**: الطاقة الاستيعابية للعيادات، التطعيمات/التحصين، التوحد، أصحاب الهمم، الضرر الصفري، الجلطات الدموية الوريدية (VTE) في المستشفيات.

4.3 الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان**، في ترسيخ **التعليم** بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. وتنطلق هذه الجهود من رؤية وطنية طموحة تهدف إلى بناء منظومة تعليمية رائدة ومتكاملة تمتد من المدارس إلى الجامعات، وترتكز على أعلى معايير الجودة والابتكار، وتمكين الطلبة والمعلمين، وتنمية المهارات المستقبلية، ودعم البحث العلمي. ويعكس هذا التوجه التزام الحكومة بتعزيز تنافسية مخرجات التعليم، ورفع مكانة المؤسسات التعليمية محلياً ودولياً بما يتوافق مع معايير القبول الجامعي العالمية، **وترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة** في القطاعين العام والخاص، بما يسهم في بناء **أسر واعية وقادرة على دعم المسيرة التعليمية والمهنية لأبنائها**، وصولاً إلى **مجتمع متماسك** وأجيال قادرة على صناعة **مستقبل مزدهر ومستدام.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **16.89مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **10.03 مليار درهم** في عام 2025، وقيمة **9.74 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

تحسين بيئة التعليم من خلال:

4.3.1 رفع كفاءة نظام التعليم وتعزيز البيئة التعليمية

- تعزيز **جودة البيئة التعليمية والابتكار** من خلال:
  - رفع جاهزية **مصادر التعلم والبحث العلمي والابتكار** في المدارس، حيث تم تزويد **427** مدرسة بمصادر تعلم حديثة، أسهمت في زيادة نسبة تحديث مصادر التعلم بنسبة **85%**، ورفع نسبة المدارس التي تحتضن مصادر خاصة بالبحث العلمي والابتكار **40%**.
  - تطوير البنية التحتية **للتجارب العلمية** عبر توفير وتجهيز المختبرات العلمية في **18** مدرسة.
- **استحداث وتطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية** وتعليم مستمر يواكب التوجهات العالمية.
- تعزيز المهارات وقدرات الطلبة بما يؤهلهم للتخصصات الجامعية والمهن المستقبلية، في مجال:
  - **الروبوت والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي** (مشاركة **2,000** طالب في مسابقات الروبوتات والذكاء الاصطناعي).
  - التخصصات العلمية والاقتصادية من خلال **الأولمبياد العلمية** المحلية والعالمية في الكيمياء والفيزياء والرياضيات والاقتصاد (مشاركة **5,010 طلاب** في الأولمبياد محلياً وأولمبياد الكيمياء عالمياً).

- **مراجعة وتحسين معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي** لتسهيل الوصول ورفع فرص القبول.
- **استشراف المستقبل في التعليم العالي** من خلال تحديد فرص جديدة للتميز الأكاديمي والبحثي.
- توجيه التعليم العالي نحو التعليم المهني والتخصصي (TVET) ومواءمته مع متطلبات سوق العمل في إطار **التعلم مدى الحياة.**

وسعياً من الحكومة الاتحادية **لدعم الأسرة** في تمكين أبنائها من **أصحاب الهمم** وتعزيز فرصهم في التعليم، قامت بتوفير الأجهزة والتقنيات المساعدة والأدوات التعليمية الذكية، بما يسهم في تحسين قدرتهم على المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية، ودعم اندماجهم في البيئة التعليمية الشاملة بما يلبي احتياجاتهم التعليمية ويعزز نموهم الأكاديمي والاجتماعي.

كما ساهمت في تأهيل **منشآت الخدمات الصحية** لتصبح مراكز تعليمية معتمدة للتدريب الطبي والصحي بهدف رفع كفاءة الكوادر الصحية خاصة الإماراتية وتعزيز استدامة الموارد البشرية الصحية، حيث سيتم تأهيل **76** منشأة كمنشآت تعليمية بنهاية عام 2026.

4.3.2 رفع كفاءة الكادر الوظيفي

- تنفيذ برامج لبناء مهارات الكادر التربوي والإداري في **مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي** بإجمالي (29,000 متدرب).
- استقطاب الكفاءات وتزويدهم بالمهارات اللازمة من **برنامج الدبلوم التربوي لما قبل الخدمة** والبرنامج التعريفي للمعلم الجديد **(بداية)**، ومشروع **منحة المعلم.**
- تطوير مهارات المعلمين الحاليين من خلال **"برنامج كفاءات"** لتبني أحدث الممارسات التعليمية في الدول المتقدمة.

حيث أسهمت هذه المبادرات في **تحسين الأداء المهني للمعلمين الحاليين والجدد بنسبة لا تقل عن 25%** وفق نتائج التقييمات القبلية والبعدية، و**تطبيق ممارسات تعليمية جديدة في المؤسسات التعليمية بنسبة لا تقل عن 80%**، إضافة إلى **تحقيق معدل استمرارية للمعلمين بعد 12 شهرًا بنسبة 85% من إجمالي المعينين الجدد.**

كما **تسهم** الحكومة في تعزيز تنمية المهارات لموظفي الحكومة والمواطنين من خلال توفير تجربة تعليمية رقمية ثرية وشاملة عبر **منصة الأكاديمية الرقمية بالتعاون مع جاهز**، التي تُعد مجانية للاستخدام العام، وتوفر محتوى يدعم الجاهزية الرقمية ويواكب أحدث الاتجاهات التكنولوجية. وقد أسفرت هذه الجهود عن **فوز الأكاديمية الرقمية بالوسام الفضي كأفضل منصة تدريب ضمن جوائز Brandon Hall.** بالإضافة إلى تطوير جميع الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية في **مجال الذكاء الاصطناعي.**

4.3.3 تعزيز مكانة الإمارات في المنظومة التعليمية دولياً وإقليمياً

• ترسيخ مكانة المؤسسات التعليمية عالمياً من خلال:

تعزيز التعاون البحثي والزيادة في عدد المنشورات والاقتباسات البحثية لكوادرها الأكاديمية (**النسخة الأولى من المنظومة البحثية R2**).

تكوين وتفعيل اتفاقيات **شراكات استراتيجية شاملة مع جامعات عالمية** ضمن اختصاص المؤسسات التعليمية المحلية مثل اتفاقية أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية مع جامعة جونز هوبكنز - كلية الدراسات الدولية المتقدمة (JHU-SAIS) و Science Po.

والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز موقع المؤسسات التعليمية ضمن مؤشرات التنافسية والبحث العلمي الدولية وتحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية (QS, THE، وغيرها).

• استضافة الفعاليات الأكاديمية الدولية (**النسخة 57 لأولمبياد الكيمياء الدولي 2025**، بمشاركة **93 دولة** من مختلف دول العالم، وأكثر من **300 طالب موهوب** من المرحلة الثانوية).

• زيادة حجم الطلبة الدوليين من خلال الشراكة مع استشاريات تعليمية لتقديم المشورة وتشجيع الطلبة الدوليين على الالتحاق بجامعات الدولة من كليات التقنية العليا (Go Global - اذهب عالمياً).

4.3.4 تعزيز منظومة الابتعاث

• تطوير وإعادة هندسة آلية متابعة الطلبة المبتعثين والطلبة الدوليين وتسهيل الإجراءات وخفض الخطوات والمستندات المطلوبة بنسبة **50%.**

• الاعتراف التلقائي بالمؤهلات الجامعية للطلبة المبتعثين خارج الدولة ، والربط مع أكثر من **15 جهة ابتعاث** داخل الدولة، حيث استفاد **341 طالباً مبتعثاً** من المبادرة.

• إيفاد **100 معلم ومعلمة** لمدة **12شهراً** إلى سنغافورة ضمن **برنامج الزمالة الدولية "EdBridge"**.

• ابتعاث **270 طالباً** من الصفين العاشر والحادي عشر، إلى **6 دول** (اليابان، روسيا، الصين، ماليزيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية) بإشراف **30 مشرفاً**، بهدف تعزيز مهارات التخطيط وتحديد الأهداف واتخاذ القرار وربط القدرات بالمسارات الأكاديمية والمهنية.

4.4 الاستثمار في الإنسان من خلال الاقتصاد الوطني

تسهم الحكومة الاتحادية، في إطار الميزانية المخصصة **للاستثمار في الإنسان** على ترسيخ بيئة **اقتصادية واستثمارية** جاذبة ومستدامة لتمكين الأسرة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المعيشي والنمو طويل الأمد، انطلاقاً من رؤية وطنية تستهدف استقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم الشركات الناشئة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني **ويدعم ازدهار المجتمع.**

وقد أسهمت هذه الجهود في بناء سوق عمل أكثر كفاءة ومرونة، يضمن انتقالاً سلساً من التعليم إلى التوظيف، ويرفع جاهزية الخريجين وإنتاجية رأس المال البشري، إلى جانب دعم مستهدفات **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031**، وترسيخ مكانة الدولة ضمن **أكبر الدول عالمياً** في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمن **أفضل الدول عالمياً** في ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية، بما ينعكس **إيجاباً على دخل الأسرة واستدامتها،** ويؤسس **لمجتمع مزدهر** واقتصاد مستدام.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **1.44 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **2.54 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **3.44 مليار درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.4.1 تعزيز بيئة الاستثمار

- تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تنفيذ **حملات ترويج استثماري دولية** استهدفت **100 دولة** وعقد **10 ندوات وفعاليات دولية.**

- تعزيز الهوية الاستثمارية الموحدة وتيسير رحلة المستثمر من خلال **إعادة تطوير منصة "استثمر في الإمارات"** لتكون مركزاً رقميًا متكاملاً، إلى جانب استهداف تطوير منصة وطنية شاملة **للتواصل مع المستثمرين (iHub 2.0)** تربط المستثمرين الأجانب بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى منصة داخلية لتحليل **اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs)** واتفاقيات **منع الازدواج الضريبي (DTAs)** لتيسير اتخاذ القرار الاستثماري.

- تحفيز الاستثمار القطاعي، حيث شمل:

القطاع الصحي:

استقطاب **50 مستثمراً**، وزيادة عدد المنشآت الصحية بنسبة **10%.**

القطاع الصناعي:

تعزيز الاستثمار عبر منتدى **اصنع في الإمارات** بمشاركة **122 ألف زائر**، وتوقيع **أكثر من 187 اتفاقية ومذكرة تفاهم**، والإعلان عن **4,800 منتج محلي** بقيمة فرص شراء **168 مليار درهم** في عام 2025، إلى جانب مشاركة **216 حرفياً إماراتياً** في الحرف والصناعات التراثية بمناسبة **عام المجتمع 2025.**

4.4.2 دعم الابتكار وريادة الأعمال

- **تعزيز الابتكار ودعم الشركات المبتكرة من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار**، في القطاعات الرئيسية بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لدعم الابتكار وبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، حيث تمثل بعدة برامج:

  - **برنامج الضمانات** الذي يستهدف الشركات المبتكرة التي تحقق إيرادات ونمو وتسعى لتسريع توسعها من خلال تسهيل حصول هذه الشركات على **التمويل اللازم لمشاريعهم بتكلفة منخفضة** وبضمانات مدعومة من الحكومة.
  - **مسرع الابتكار** الذي يهدف إلى تعزيز إمكانات **نمو الشركات المبتكرة** من خلال **توفير خدمات عالمية المستوى** وبرامج تدريبية متخصصة لتطوير المهارات **وخلق فرص تواصل مع القطاعين العام والخاص** للإسهام في دعم النمو وتمهيد طرق النجاح لأعضاء البرنامج.
  - **رواد الابتكار** وهي مسابقة وطنية لتمكين الجيل القادم من **الطلاب المبتكرين ورواد الأعمال الشباب** من خلال **تحويل الأفكار إلى منتجات أو شركات ناشئة**، بالإضافة إلى خلق فرص للتواصل مع المستثمرين والشركاء.

حيث توسع نطاق استقطاب الصندوق للطلبات من 99 دولة وقد أسهم برامج **صندوق محمد بن راشد للابتكار** في تمكين **أكثر من 190** عضواً عبر 10 دفعات، وأسهم في خلق **أكثر من 1,000 فرصة عمل** داخل الدولة، بما يعزز دوره كمحرّك رئيسي للتنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.

- **تعزيز الابتكار لمستقبل رقمي ودعم الشباب** من خلال تطبيق مبادرات تحوّل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتطبيق، أبرزها **هاكاثون الإمارات** تحت شعار **"بيانات للسعادة وجودة الحياة"**، والذي استقطب **13,347 مشاركاً**، وبمشاركة **236** شريكاً استراتيجياً من القطاعين الحكومي والخاص، وأسفر عن **430** مشروعاً مبتكراً على مدار النسخ السبع الماضية، مسهماً في تعزيز الابتكار الرقمي ودعم نمو الاقتصاد الوطني.

- **تصميم وتبني نظام فعّال لحوكمة وإدارة البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال**، مع توفير بيئة داعمة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والشركاء الخارجيين، بما يسهم في رفع الإنتاجية البحثية وتحسين جودة المخرجات في القطاعات الحيوية، ودعم **التنمية الاقتصادية المستدامة** للدولة.

4.4.3 تنمية سوق العمل

- تطوير **نظام معلومات سوق العمل** لتوفير قاعدة بيانات مركزية متكاملة لمتطلبات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم التحليل والبحث وتطوير سياسات وصنع القرار في سوق العمل.

- **تعزيز الشراكات مع القطاعات ذات الأولوية** لإعداد الطلبة والخريجين لمتطلبات سوق العمل المستقبلية، وتزويدهم بالمهارات العملية والتخصصية وتمكين ريادة الأعمال والابتكار التطبيقي بما يدعم نمو الاقتصاد في القطاعين الحكومي والخاص، حيث تمثلت جهود المؤسسات التعليمية في الحكومة الاتحادية في:

  - إعادة تصميم برنامج **البعثات** لمواءمة التخصصات الأكاديمية للطلبة مع **احتياجات سوق العمل** وتوقيع **6 شراكات استراتيجية** مع جهات توظيف وطنية (طيران الإمارات، طيران الاتحاد، الإمارات للطاقة النووية، وزارة الموارد البشرية والتوطين، الإمارات للألمنيوم, هيئة كهرباء ومياه دبي).
  - تفعيل خدمات استباقية لتوظيف الخريجين عبر إنشاء ملفات الباحثين عن عمل تلقائياً وربطها بالفرص في منصة نافس؛ مما أسهم في توظيف **57%** من أصحاب ملفات الباحث عن عمل المفعّلة.
  - استحداث منظومة الشهادات المصغرة متعددة التخصصات من خلال تحليل ودراسة احتياجات وتوجهات سوق العمل المحلي والعالمي لضمان موائمتها مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل.
  - تمكين الطلبة والخريجين من اكتساب خبرة عملية عبر منصات ومبادرات تطبيقية ومن أبرزها:

منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة الإرشاد المهني المقدم للطلبة (Career Services Enhancement Program)، أسهمت في رفع معدل التوظيف **80%** في عام 2025 للطلبة الخريجين.

منصة مهارات العمل الحر (Maharat Platform) لتطوير المهارات العملية وربط التعليم بسوق العمل، أسهمت في تسجيل **79** طالباً حتى منتصف عام 2025 وتنفيذ **8** مشاريع فعلية.

- **إنشاء منصة إلكترونية ذكية** بحلول عام 2026 لربط المهنيين الصحيين بالمنشآت الصحية بشكل مباشر، وتوفير قاعدة مرجعية متكاملة للكفاءات المعتمدة، بما يدعم تسريع التوظيف ويُسهم في تجاوز تحديات البحث عن الكوادر وتأخير إجراءات الترخيص أو التجديد.

- **تطوير حزمة الاقتصاد الرقمي (أربع مبادرات)** لتسهيل الوصول إلى الوظائف وتنمية قطاع الاقتصاد الرقمي، وتشمل:

منصة موحّدة للوظائف الرقمية بالتعاون مع لينكدإن تجمع فرص العمل في الاقتصاد الرقمي وتطابق المهارات التقنية مع الوظائف المتاحة.

منصة الأكاديمية الرقمية بالتعاون مع جاهز لتطوير المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة عبر مسارات تعلم مستقبلية.

برنامج تحفيزي لشركات الاقتصاد الرقمي يوفّر مزايا وأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتمكين أكثر من 100,000 شركة ناشئة بحلول عام 2029.

خدمة المدير التقني لتمكين الشركات الناشئة من الوصول المرن إلى خبرات تقنية متخصصة.

4.4.4 تطوير قطاع الفضاء

- بناء موارد بشرية إماراتية عالية الكفاءة في مجال تكنولوجيا الفضاء، وتطوير المعرفة والأبحاث العلمية والتطبيقات الفضائية التي تعود بالنفع على البشرية، والتأسيس لاقتصاد مستدام مبني على المعرفة وتعزيز التنويع وتشجيع الابتكار من خلال مشروع **"مسبار الأمل"**. حيث تم نشر +100 ورقة بحثية علمية، أكثر من **50** مشاركة علمية في مؤتمرات دولية، والفوز بجائزة الإنجاز الجماعي من الأكاديمية الدولية لاستدامة الفضاء.

- تعزيز المسيرة والقدرات الوطنية في قطاع الفضاء الخاص في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي المتقدم من خلال مشروع **"مهمة الإمارات لاستكشاف حزام الكويكبات 2028"**، حيث يهدف إلى **استكشاف الفضاء العميق، أسرار تشكّل المجموعة الشمسية. ويتضمن المشروع إرسال مركبة فضائية لاستكشاف حزام الكويكبات.** كما حقق مشاركة **60+** طالب إماراتي من 4 جامعات أمريكية ضمن حملة بحثية مع ناسا. اعتماد رسمي من **COSPAR** لخطة حماية الكويكبات، الإطلاق عام 2028 بالتعاون مع **MHI** اليابانية.

كما عززت دولة الإمارات حضورها في الساحة الدولية فيما يخص قطاع الفضاء وأثره على الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتعزيز شراكاتها الاستراتيجية والتعاون الدولي من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات مع جهات فضائية رائدة مثل **وكالة الفضاء الأوروبية** (ESA)، و**ناسا**، و**جاكسا**، و**روسكوسموس**، ووكالات فضاء أخرى إقليمية ودولية وغيرها، إلى جانب بناء شراكات جديدة مع **أربع وكالات فضاء دولية**، والتوجه لإبرام شراكة مع **الاتحاد الأفريقي للفضاء.** كما عززت الوكالة حضورها الدولي عبر المشاركة الفاعلة في **منتديات قادة اقتصاد الفضاء (SELM) لدول G20**، واجتماعات **بريكس**، وأعمال **الأمم المتحدة** ذات الصلة، ودعم المشاركات في المحافل والفعاليات الدولية المتخصصة مثل **IAC** و**Spaceg Symposium** و**إكسبو أوساكا 2025** ورئاسة وتنظيم الاجتماع السنوي لمسؤولي اتفاقيات **"أرتميس"** وقمة قادة الفضاء على هامش COP29 وغيرها. إضافة إلى تعزيز التعاون العربي في مجال الفضاء وتفعيل دور الشركاء الوطنيين، بما يسهم في ترسيخ مكانة الدولة على الساحة الفضائية الدولية.

حققت وكالة الإمارات للفضاء إنجازات تنظيمية بارزة شملت **ترخيص المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء (NSSTC)** بإصدار أول ترخيص غير تجاري لدعم البحث العلمي والتجارب الفضائية، وتصاريح **إطلاق ثلاثة أقمار صناعية استراتيجية** لشركة Space42 لتعزيز القدرات الوطنية في مجال البيانات والعمليات الفضائية. كما تم **تطوير منظومة تسجيل الأجسام الفضائية** وتسجيل **6 أجسام فضائية** في سجل الدولة التزاماً بالمعاهدات الدولية، إلى جانب **تسجيل القمر الصناعي MBZ** وفق أعلى المعايير التنظيمية الدولية.

4.5 الاستثمار في الإنسان من خلال الحماية البيئية

تسهم الحكومة الاتحادية في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز ريادة الدولة في العمل البيئي والمناخي** من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين إدارة النفايات، وترسيخ حضور الدولة على الساحة العالمية وتعزيز التعاون الدولي في قضايا التغير المناخي واستدامة الموارد الطبيعية، بما في ذلك حماية الثروتين الحيوانية والزراعية. ويهدف ذلك إلى تمكين **الأسرة** بما يدعم **صحة المجتمع** وجودة حياة **الإنسان** في دولة الإمارات.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **111 مليون درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **316 مليون درهم** في عام 2025, وقيمة **227 مليون درهم** في عام 2024.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.5.1 وقاية الثروة الحيوانية والزراعية

- اعتماد فحوصات مخبرية جديدة معتمدة من هيئة اعتماد خدمات المختبرات في المملكة المتحدة **UKAS** تخضع لمعايير صارمة وفق المواصفة الدولية **ISO/IEC 17025.**

- تأهيل **13 مختبراً** فرعياً تابعاً للمختبرات الوطنية، بما يضمن منظومة بيئية متكاملة تُعنى بحماية وسلامة الحيوان والزراعة والغذاء، وتعزز الأمن الحيوي، وترفع جاهزية الاستجابة للأوبئة، وتسهم في دعم الأمن الغذائي.

- تنفيذ برامج الوقاية حيث قامت بتحصين **80% من أعداد المواشي** الحية ضد الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة ومكافحة الحشرات الناقلة للأمراض مثل اللسان الأزرق وحمى القرم–الكونغو النزفية. إضافة إلى **تغطية 100%** من إرساليات الإبل المستوردة للكشف عن فيروس كورونا الجمال بما يُمكّن الجهات البيطرية من عزل الحالات المصابة ومنع انتقال العدوى. وقد بلغت نسبة إنجاز طلبات المستلزمات التشغيلية لبرنامج التقصي الوبائي **100%** مما يعكس ضمان الجاهزية المستمرة على مستوى الدولة.

4.5.2 تعزيز الاقتصاد الأخضر

- دعم توجه الدولة نحو **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة** من خلال مشروع **خارطة رأس المال الطبيعي لدولة الإمارات**، الذي أسهم في إرساء نهج وطني مبتكر لتقييم خدمات النظم البيئية وربطها بالقرارات الاقتصادية والتنموية، ودمج مخرجاتها في عمليات التخطيط الوطني وصنع القرار، بما يحقق توازناً مستداماً بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

4.5.3 خفض الانبعاثات الكربونية وإدارة النفايات وحماية البيئة

- تطوير أنظمة المعالجة البيولوجية للنفايات العضوية باستخدام الحشرات، إلى جانب إعداد **مواصفات للمنتجات الناتجة**، بما يدعم خفض كميات النفايات المحولة إلى المكبات.
- وضع إطار وطني لتطبيق مبدأ **المسؤولية الممتدة للمنتج (EPR)**، يستهدف نفايات ذات أولوية تشمل النفايات الإلكترونية، البطاريات، ومنتجات التعبئة والتغليف، بما يعزز مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات.
- تطوير أنظمة وطنية مؤتمتة لرصد وجرد انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات الهواء **(MRV)** يتيح التحليل الفوري وإرسال تنبيهات، بما يدعم تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي وتحقيق الحياد المناخي، ضمن مستهدفات اتفاق **باريس للمناخ**.

4.6 الاستثمار في الإنسان من خلال الثقافة وتنمية المجتمع

تسهم الحكومة الاتحادية، **في إطار الاستثمار في الإنسان**، في تعزيز **الترفيه والثقافة** ودعم الاستقرار **الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وحماية المجتمع**، وضمان وصول الدعم إلى الفئات المستحقة بكفاءة وعدالة. وقد تجسدت جهود الحكومة الاستباقية في بناء منظومات حماية اجتماعية متكاملة، وتطوير برامج دعم اجتماعي فعّالة، وتعزيز استدامة مصادر الدخل للفئات المنتجة، إلى جانب دعم استدامة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وحماية المنتجات المحلية، بما يسهم في بناء **مجتمع منتج ومتماسك، ويضمن مستقبلاً مزدهراً للأسرة الإماراتية.**

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **2.03 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **11.03 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **10.78 مليار درهم** في عام 2024.

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع **الدين والثقافة والفنون والشؤون الاجتماعية** مما يسهم في الحفاظ على الهوية الإماراتية ولتلبية احتياجات المجتمع.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.6.1 حماية المجتمع وتلبية احتياجاته

- تقديم دعم مالي للفئات المستحقة ضمن برنامج الدعم الطارئ والدعم الاجتماعي وذلك للتخفيف من آثار التضخم، حيث استفاد **179 مستفيداً** بشكل مباشر في عام 2024 ومستهدف دعم **12,532 مستفيداً** في عامي 2025 و2026، بما يعزز قدرت المستفيدين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ويخفف الأعباء المعيشية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية. مع ضمان تقديم الدعم بشكل أكثر تنظيماً وشفافية للمستفيدين وحوكمة فعالة للبرنامج.
- دعم تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية في رفع نسب زواج المواطنين من المواطنات، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي **للمقبلين على الزواج**، وفق شروط وضوابط المنحة، بما يسهم في بناء أسرة إماراتية متماسكة وتكوين أسر مستقرة اجتماعياً واقتصادياً.
- تعزيز التوازن بين الجنسين في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال:

تكريم وتقدير الجهود المبذولة عبر مبادرتي **جائزة التوازن بين الجنسين للحكومة الاتحادية** و**جائزة التوازن بين الجنسين للتعهد الخاص بأهداف التنمية المستدامة.**

إنشاء منصة التعهّد الخاصة بالهدف الخامس للتنمية المستدامة **(SDG5 Pledge Platform)**، التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتسهم في رفع نسبة القيادات النسائية في القطاع الخاص إلى **30% بحلول عام 2028.**

4.6.2 دعم واستدامة الأمن الغذائي وسلامة المنتجات المحلية

- تنفيذ برامج سنوية **لدعم المزارعين** من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بنصف القيمة السعرية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية وتعزيز استدامة النشاط الزراعي.
- تطبيق حزم متكاملة لدعم **زراعة النخيل وإنتاج التمور** والصناعات المرتبطة بها، بما يسهم في تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي وتحسين جودة المنتج، وذلك من خلال مبادرة **"نخيلنا"** التي حققت مستهدفها الرئيسي بخفض نسبة الإصابة بسوسة النخيل الحمراء إلى ما لا يتجاوز **1.5%.**
- تنفيذ برامج سنوية **لدعم الصيادين** عبر توفير محركات بحرية عالية الكفاءة، بما يدعم استدامة مهنة الصيد ويضمن الحفاظ على الثروة السمكية.
- توسيع نطاق البرنامج الوطني لمطابقة المنتجات من خلال تعزيز الروابط مع أهم الأنظمة الوطنية والإقليمية والدولية، بما يسهّل الوصول إلى بيانات سلامة المنتجات، ويرفع مستويات الشفافية والثقة، ويضمن سلامة الأسواق، ويعزز تنافسية المنتجات الوطنية عالمياً، حيث حقق:

مطابقة المنتجات للمواصفات بنسبة **%93.27**

ثقة الجمهور بعلامات المطابقة بنسبة **%85**

4.6.3 تعزيز الهوية الوطنية وتمكين ثقافة الشباب والمشاركة الاجتماعية

- **تنفيذ برامج وطنية لقيم الشباب الإماراتي** عبر حزم تفاعلية ومجتمعية:

تنظيم جلسات حوارية مع كبار المواطنين للاستفادة من خبراتهم ونقل المعرفة وقيم الأصالة والموروث للأجيال.	تنظيم استضافات في البيوت الإماراتية ومجالس الأحياء لتعزيز القيم الإماراتية وترسيخ التلاحم المجتمعي مع المقيمين.	توثيق التجارب الاجتماعية للشباب بهدف تحفيز قيم العطاء والتعاون والتكافل الاجتماعي.

- تنفيذ البرامج الثقافية للشباب من حوكمة **المجالس الشبابية**، ومنح علامة **"بمجهود الشباب"** للمشاريع الوطنية الاجتماعية التي تصمم بشكل كامل من قبل الشباب.
- تنظيم معسكرات موسمية للطلبة حيث شارك **أكثر من 7,000 طالب**، وتهدف للتركيز على مهارات الاعتماد على النفس، وإدارة الوقت، وبناء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل.
- **دعم حضور الشباب الإماراتي إقليمياً وعالمياً** عبر برامج ومبادرات وطنية ودولية تسهم في بناء القيادات الشابة، وتعزيز تفاعلهم مع نظرائهم عربياً وخليجياً ودولياً، من خلال برنامج البعثات الاجتماعية للشباب ضمن المساعدات الإماراتية، وبرنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب، وملتقى سفراء الوطن، والمبادرة العالمية لشباب الإمارات.
- تنفيذ برامج ودورات تدريبية في مختلف المجالات لرفع مستوى الوعي المعرفي والمهارات **لمجندي الخدمة الوطنية.**
- تعزيز **مكانة اللغة العربية** عبر برامج تنافسية موسعة للقراءة، بمشاركة **813,000 طالب** من **ألف مدرسة**، وتكريم **90 فائزاً**، ونجاح **500,000 طالب** في قراءة **50 كتاباً**، وتأهيل **71 طالباً** في الكتابة الإبداعية.

4.6.4 تعزيز الصحة البدنية والرياضة المجتمعية ورعاية المواهب

- تطوير منظومة مدرسية رياضية تستهدف **200 طالب** ضمن **11 لعبة** رياضية، حيث تهدف إلى رعاية المواهب الرياضية وربطها بالأندية والاتحادات المحلية.
- تمكين المدرب الرياضي المجتمعي عبر تأهيل **60 مدرباً رياضياً** لدعم الفعاليات ونشر ثقافة الرياضة كأسلوب حياة.
- تطوير برنامج المخيم الصيفي للأنشطة الرياضية.

4.6.5 ترسيخ قيم التسامح والتعايش

- تنفيذ مهرجان سنوي للتسامح انطلق منذ عام 2018، بمشاركة **أكثر من 67 جهة** في تنظيم الفعاليات، وبمعدل يقارب 30 فعالية ثقافية سنوياً، إضافة إلى تنظيم منتديات فكرية لتعزيز التسامح.
- نشر قيم التسامح والتعايش عالمياً من خلال قنوات العمل المشترك بين الأفراد والمنظمات ومراكز البحوث، بمشاركة أكثر من **22 عضواً**، بما يدعم إطلاق وتنفيذ مبادرات فاعلة لتعزيز قيم التسامح والسلام داخل الدولة وخارجها.
- تشكيل **أكثر من 35 نادياً للتسامح** في الجامعات، ومشاركة **أكثر من 50 مدرسة** في الفعاليات، مع تنفيذ ما يقارب **200 فعالية طلابية ومجتمعية سنوياً** تسهم في تعزيز التسامح داخل وخارج الدولة.
- إطلاق أول مواصفة قياسية للتسامح والتعايش على مستوى العالم، من خلال نظام لتقييم وتصنيف المؤسسات بمختلف أشكالها وفق معايير وسلوكيات التسامح.

4.6.6 تعزيز المعرفة والوعي الديني وتطوير الخدمات والمنصات الذكية

- تطوير منظومات وأدوات رقمية ذكية لدعم الوعي الديني، شملت رصد وتحليل المحتوى الديني والظواهر المجتمعية، وتقييم أداء الخطباء باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- تطوير **المكتبة الالكترونية الدينية** تتضمن الكتب والمراجع الدينية الآمنة، التي تعزز قيم الاعتدال والتسامح في جميع المجالات الشرعية، إلى جانب **المنصة الذكية لتعليم القرآن الكريم** والتي تربط المتعلمين بالمعلمين ضمن بيئة رقمية آمنة.
- عقد سلسلة من المحاضرات والورش والإصدارات عبر كافة القنوات الرقمية لرفع مستوى الوعي الديني والثقافي لدى الأجيال الناشئة ضمن مبادرة **"جيلنا واعي"**.

4.6.7 تطوير المساجد والأوقاف وتعزيز أثرها الاجتماعي

- تعزيز الهوية البصرية والوحدة الجمالية لمساجد الدولة بما يعكس صورتها الحضارية من خلال مشروع **"ضي المساجد"** عبر منظومات إضاءة مبتكرة وموفرة للطاقة، بما يسهم في رفع جودة بيئة المصلين وتحسين المشهد الحضري.
- تطوير أساليب مبتكرة لاستثمار وتنمية الأوقاف وتطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) لضمان وضوح العمليات أمام المساهمين والمستفيدين، وتوجيه عوائد الأوقاف لدعم المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية.

4.7 الاستثمار في الإنسان من خلال السلامة العامة

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز السلامة العامة للأسرة**، في ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق وتعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي، من خلال تطوير منظومات العدالة والأمن وتوظيف التقنيات الذكية لتسريع الإجراءات القضائية، والحد من الجرائم، وتعزيز سلامة الأسواق ورفع مستوى الثقة في المنتجات المتداولة. وقد انعكس ذلك إيجاباً على **جودة حياة الأسرة الإماراتية**، وثقة الأفراد في المنظومة العدلية، واستقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية بقيمة **16.39 مليار درهم** للقطاع لعام 2026 مقارنة بقيمة **16.31 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **16.61 مليار درهم** في عام 2024.

حيث يعكس هذا القطاع التزام الحكومة في تطوير كل من قطاع **الدفاع والنظام العام وشؤون السلامة العامة** مما يسهم في الاستثمار في الإنسان والحفاظ على الأسرة.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في تحقيق مستهدفات القطاع من خلال المحاور التالية:

4.7.1 تعزيز المنظومات الرقمية للأمن والعدالة وحماية الحقوق

- تطوير أنظمة التقاضي عن بُعد (المحاكم الذكية)، مما أسهم في رفع كفاءة الإجراءات القضائية وتعزيز جودة الأحكام.
- تطوير أنظمة إلكترونية متقدمة لمتابعة ورصد مكاتب المحاماة، بما يضمن سرعة الاستجابة في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع وردع الجرائم الجنائية والاقتصادية.
- تطوير منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة حالات ضحايا جريمة الاتجار بالبشر، شملت رصد وتتبع القضايا، وتنسيق الجهود الوطنية، وتوفير خدمات الرعاية والتأهيل للضحايا، ودعم إعادة إدماجهم في المجتمع.
- تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح، بما أسهم في رفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية وحماية النظام المالي وتحسين تصنيف الدولة في التقارير والتقييمات الدولية ذات الصلة.
- ترقية مراكز العمليات الأمنية (SOC) لتصبح مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يتيح المراقبة اللحظية للتهديدات، وتحليل الهجمات السيبرانية، وتسريع الاستجابة للحوادث الأمنية.

4.8 الاستثمار في الإنسان من خلال المرافق والبنية التحتية

تسهم الحكومة الاتحادية، في **إطار الاستثمار في الإنسان وتعزيز استقرار الأسرة**، في رفع كفاءة شبكة الطرق الاتحادية، بما يسهم في تحسين انسيابية الحركة، وتعزيز مستويات السلامة المرورية، والحد من الحوادث، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنقل الأفراد وجودة حياتهم اليومية. إلى جانب تطوير المباني الحكومية بما يوفر بيئة عمل آمنة ومحفّزة للموظفين. كما تعمل الحكومة على توفير المسكن الآمن للأسرة الإماراتية من خلال تخفيف الأعباء المالية عن الأسر ذات الدخل المحدود، ولا سيما الأسر التي تواجه ظروفاً اجتماعية خاصة، مثل فقدان المعيل أو تراجع الدخل، بما يمكّن **الأسرة الإماراتية** من تلبية متطلبات الحياة الكريمة والمستقرة، ويضمن **مستقبلاً مزدهراً ومستداماً للمجتمع**.

وفي إطار دعم هذه الجهود، تم تخصيص ميزانية للمرافق والبنية التحتية والاستثمارات المالية بقيمة **19.07 مليار درهم** لعام 2026 مقارنة بقيمة **3.19 مليار درهم** في عام 2025, وقيمة **2.67 مليار درهم** في عام 2024.

يعكس هذا التزام الحكومة بدعم النمو المستمر للبنية التحتية ورفع كفاءتها، وتوفير المرونة المالية اللازمة لتمويل البرامج المستحدثة وتعزيز المركز المالي الحكومي.

حيث ساهمت الجهات الاتحادية في رفع كفاءة القطاع من خلال المحاور التالية:

4.8.1 تطوير المباني الاتحادية ورفع كفاءتها التشغيلية

- تنفيذ مشاريع سنوية لإنشاء المباني الاتحادية ورفع كفاءتها التشغيلية لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة، حيث تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت **83%** في تنفيذ المخطط الشمولي خلال عام 2024، مع استهداف رفع النسبة إلى **91%** في نهاية عام 2025.
- تنفيذ أعمال صيانة وإضافات للمباني الاتحادية بهدف تقليل تكاليف الصيانة المستقبلية، وإطالة العمر الافتراضي للأصول الحكومية.

4.8.2 تطوير شبكة الطرق الاتحادية

- تنفيذ مشاريع إنشاء ورفع كفاءة الطرق الاتحادية، شملت توسعة عدد الحارات وزيادة التقاطعات، حيث تم تحقيق نسبة تنفيذ بلغت **90%** خلال عام 2024، مع استهداف الوصول إلى **94%** في نهاية عام 2025.
- تحقيق **100% نسبة معالجة للنقاط السوداء** على الطرق الاتحادية.

4.8.3 تطوير وإدارة السدود وتعزيز الأمن المائي

- تنفيذ أعمال صيانة دورية للسدود أسهمت في رفع كفاءة التخزين المائي بنسبة تفوق **20% سنوياً**.
- تعزيز تغذية الخزانات الجوفية بمعدل يتراوح بين **15% و20% سنوياً** من خلال الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للبحيرات.
- إطالة العمر الافتراضي للسدود بنسبة تزيد عن **25%**.

4.8.4 تمكين المواطنين من السكن وتعزيز الاستقرار الأسري

- تنفيذ آليات تمويل سكني بالشراكة مع البنوك والمصارف، أسفرت عن إصدار **1,830 قرار تمويل سكني** ضمن برنامج الشيخ زايد للإسكان.
- الحفاظ على مؤشر نسبة المواطنين المالكين لمسكن عند **92%**, في ظل التزايد الكبير على حجم الطلب.
- إعفاء **156** مواطن من المستفيدين من قروض المساعدات السكنية، وذلك عن عامي 2024 و2025.

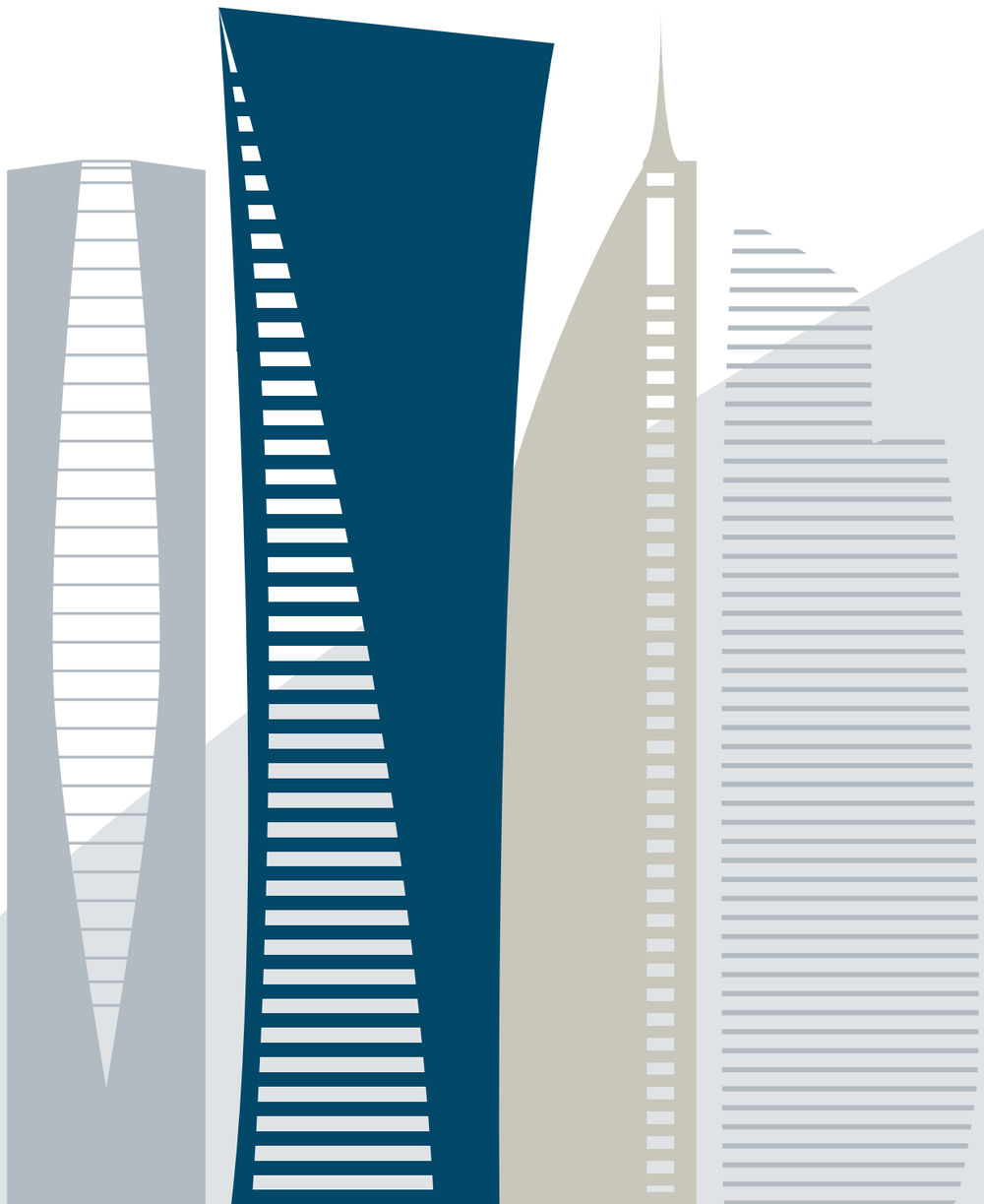

05

الاستدامة المالية

5.1 إطار الاستدامة المالية
5.2 تنويع مصادر الإيرادات العامة وكفاء التحصيل
5.3 إدارة الدين العام
5.4 الشراكة بين القطاعين العام والخاص

العودة لجدول المحتويات

5.1 إطار الاستدامة المالية

تعد منظومة الاستدامة المالية في دولة الإمارات نموذجاً متكاملاً تتشارك فيه الجهات الاتحادية لضمان كفاءة إدارة الموارد العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التوازن المالي. وتتكامل أدوار الحكومة الاتحادية وفقا لاختصاصات هيكلها الاداري ضمن نموذج حوكمة فعّال في صياغة السياسات وتنفيذها ومتابعة نتائجها لضمان استدامة مالية راسخة.

مجلس الوزراء الموقر

وتتركز صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون المالية، بوصفه رأس السلطة التنفيذية للاتحاد، في الموضح أدناه والتي تتم تحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى، وذلك لتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور، والقوانين الاتحادية في إطار حوكمة متكاملة ومتناغمة.

اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح المالية التي تنظم إدارة المال العام وتدعم الانضباط المالي.

الموافقة على مشروع قانون ربط الميزانيّة العامّة والجداول المرفقة معها لكل سنة مالية من سنوات الميزانيّة متوسطة المدى وأي تعديلات عليها.

إقرار أو تعديل **الاستراتيجيّة الماليّة** (الإطار المالي) متوسطة المدى وإطار الميزانيّة متوسطة المدى.

الموافقة على مشروعات الميزانيّة التكميليّة.

الموافقة على تمويل المشروعات الرأسماليّة الجديدة.

الموافقة على مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد والحسابات الختامية غير المشمولة به والجداول المرافقة له.

إصدار السياسات المالية والقرارات المرتبطة بالميزانيّة العامّة والإدارة الماليّة العامّة ومتابعة تنفيذها لضمان كفاءة الإنفاق واستدامة الموارد. *للمزيد اقرأ حول مجلس الوزراء الموقر*

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

تقديم **الدعم القانوني والإداري والفني** في إعداد مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح الاتحادية

تقديم **التوصيات** فيما يتعلق بتطوير **مهام الوزارات واللجان الاتحادية** لضمان اتساق الأداء المالي مع أهداف الاستدامة

للمزيد اقرأ حول الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مكتب رئاسة مجلس الوزراء (PMO)

تقديم **الدعم والمشورة الاستراتيجية** لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء في مجالات التخطيط المالي والسياسات التنموية.

تمكين الجهات الحكومية من **رفع كفاءتها المؤسسية** وتحسين استخدام الموارد لتحقيق الاستدامة المالية.

للمزيد اقرأ حول مكتب رئاسة مجلس الوزراء (PMO)

المجلس الوزاري للتنمية

متابعة **أداء الأجهزة الحكومية الاتحادية** وضمان التزامها بالسياسات العامة المالية والتنموية.

إصدار التوجيهات اللازمة لتعزيز **النمو المستدام في القطاعات الحيوية** بما يدعم الاستدامة المالية للدولة.

للمزيد اقرأ حول المجلس الوزاري للتنمية

وفي إطار المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية **تقوم وزارة المالية** في إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها من خلال سياسات مالية مستدامة واستشرافية وتمثيل مصالح الدولة المالية على المستوى الدولي وبناء قدرات مالية داخلية متميزة **لتحقيق رؤيتها**

الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة

وقيمها

- روح الفريق
- الريادة والتميز
- المرونة
- جودة الحياة
- المساواة
- النزاهة والشفافية

ضمن رؤية شاملة لدور وزارة المالية في بناء منظومة مالية متكاملة تدعم التنمية المستدامة، وتعزز كفاءة إدارة الموارد والإنفاق من خلال الابتكار والتحول الرقمي والحوكمة المالية الرشيدة. وتؤكد أن الوزارة تعمل على ترسيخ الاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي عبر سياسات وتشريعات متطورة وشراكات استراتيجية تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث تعمل على:

رفع كفاءة التخطيط المالي وتكامل الأنظمة المالية

- إعداد خارطة طريق شاملة منبثقة من مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" ومئوية الإمارات 2071، تركز على الأداء المالي المتميز والاستدامة والمرونة.
- تأسيس مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية للإشراف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة وإعداد السياسات المالية الحكومية.
- تحديث القوانين والسياسات المالية وربط التخطيط المالي بالأداء الاقتصادي الكلي.
- إعداد التقارير الموحدة وتطوير نظام إحصاءات مالية يوفر بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرار.
- توظيف الذكاء الاصطناعي لتوقع الاتجاهات المالية ودعم القرارات الحكومية.

رفع كفاءة الإنفاق العام

- **تحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي** واستخدام الموارد المالية بالشكل الأمثل.
- **رفع كفاءة تحصيل الإيرادات الاتحادية** من خلال التدقيق على الإيرادات للجهات الاتحادية المشمولة في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد وضمان كفاءة التحصيل.
- **مراجعة أرصدة الذمم المدينة للجهات الاتحادية** للتأكد من صحة المبالغ وتسجيلها وفق المعايير المحاسبية الدولية على أساس الاستحقاق وبما يتوافق مع التشريعات المعمول بها في الحكومة الاتحادية.

رفع كفاءة بيانات المالية العامة

- رفع كفاءة وجودة البيانات المالية من خلال تعزيز شمولية وشفافية واتساق ومستوى تفصيل **بيانات إحصاءات مالية الحكومة الاتحادية**، إضافة إلى تحسين سرعة توافرها، واتباع منهجية أكثر استدامة لإدارة المالية العامة. ووفقاً لتقرير **تقييم كفاية البيانات (DAA)** فقد تم ترقية جودة بيانات إحصاءات مالية الحكومة **من الدرجة C في عام 2024 إلى الدرجة B في عام 2025**، مما يعكس تقدماً جوهرياً في البنية الإحصائية التي تُعدّ ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية، وتمكين متخذي القرار من صياغة سياسات مالية مستدامة قائمة على بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب.

تنمية الموارد وتنويع مصادر الدخل

- توقيع **اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (146 اتفاقية) واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار (116 اتفاقية)** لدعم تدفق الاستثمارات وتحقيق استدامة الإيرادات.
- تعزيز مسار **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات ورفع جودة الخدمات.

5.2 تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة التحصيل

تسعى الحكومة الاتحادية إلى تعزيز الاستدامة المالية من خلال تنويع مصادر الإيرادات وضمان كفاءة تحصيلها وإدارتها، بما يضمن الوفاء بالالتزامات وتمويل الإنفاق الحكومي. ولتحقيق ذلك، أطلقت الحكومة سياسات وأدلة تنفيذية محدثة تهدف إلى تحفيز بيئة العمل وتعزيز كفاءة استغلال الموارد الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة.

5.2.1 تنويع مصادر الدخل

5.2.1.1 الضريبة على الشركات والأعمال

في إطار **رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة** لتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، تم إصدار **المرسوم بقانون اتحادي في عام 2022 بشأن الضريبة على الشركات والأعمال** وتعديلاته في عام 2024، لتأسيس منظومة اتحادية متكاملة لتطبيق ضريبة على أرباح الشركات، تعزز مرونة المالية العامة وتواكب التحولات الاقتصادية.

حيث يهدف إلى:

- توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الاعتماد على الإيرادات الذاتية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- الامتثال للمعايير الضريبية العالمية ومنع تحويل الأرباح إلى مناطق منخفضة الضرائب. من خلال إخضاع **الشركات متعددة الجنسيات** لنسب ضريبية محددة، إلى جانب تطبيق الضريبة على **الشركات ذات الدخل الأعلى من الحد الأدنى المعفى.**
- منح **إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة** لتشجيع نموها واستدامتها.
- الإبقاء على **الامتيازات التنافسية للمناطق الحرة** عبر تطبيق نسبة (0%) على الدخل المؤهل. بما يشمل أنشطة مثل **خدمات إعادة التصدير، والتصنيع أو المعالجة داخل المناطق الحرة، وأنشطة التمويل والخدمات المساندة للمجموعة داخل المنطقة الحرة.**

النتائج:

- دعم **الخطط والمشروعات الاتحادية** من خلال موارد مالية مستقرة ومنتظمة.
- **تحفيز الشركات** على تبني ممارسات محاسبية ومالية متوافقة مع القوانين الاتحادية.
- تحسين التصنيف الائتماني والاقتصادي للدولة بفضل نمو الإيرادات المستقرة وتحسن مؤشرات الانضباط المالي.
- **ترسيخ بيئة أعمال تنافسية** قائمة على الشفافية والامتثال، تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

5.2.1.2 قنوات الدفع المؤجلة "اشتر الآن وادفع لاحقاً"

في عام 2025، تم إصدار **مرسوم بقانون اتحادي** بشأن اعتماد آلية جديدة بالتعاون مع مزوّدي خدمات الدفع **"اشتر الآن وادفع لاحقاً"** لتمكين المتعاملين من سداد رسوم الخدمات والغرامات الاتحادية بالتقسيط، بما يسهم في تحقيق عائد مالي إضافي للحكومة الاتحادية.

حيث يهدف إلى:

- **اعتماد آلية دفع مرنة** تمكّن المتعاملين من تسديد الرسوم والغرامات بالتقسيط عبر مزوّدي الخدمة المعتمدين.
- **إبرام عقود شراكة** مع مزوّدي خدمات الدفع المؤجلة لتنظيم عملية التحصيل بما يتوافق مع متطلبات الجهات الاتحادية.
- **اعتماد آلية استيفاء أتعاب قنوات الدفع** بما يحقق التوازن بين تسهيل الدفع للمتعاملين لدفع رسوم الخدمات الاتحادية بالتقسيط وضمان العائد المالي للجهات الاتحادية.
- **تحديد نسبة العمولة** المترتبة على المتعاملين عند استخدام الخدمة بواقع **2.98% +1 درهم** لكل معاملة.

النتائج:

- **تنويع مصادر الإيرادات** عبر إدخال نموذج تمويلي جديد يحقق عائداً إضافياً للحكومة.
- **تحسين تجربة المتعاملين** من خلال توفير خيارات دفع مرنة وسهلة.
- **دعم الاقتصاد الوطني** عبر تنشيط حركة السوق وزيادة القدرة الشرائية للمتعاملين.
- **تعزيز الكفاءة المالية** من خلال تنظيم العلاقة مع مزوّدي الخدمة واعتماد آليات تحصيل مستدامة.

5.2.2 رفع كفاءة التحصيل

تعمل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على تحسين كفاءة إدارة الإيرادات وتعزيزها من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة المالية العامة. وتركز الحكومة بشكل خاص على تبني التحول الرقمي لتحسين عمليات تحصيل الإيرادات وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

5.2.2.1 تطبيق سياسة تحصيل الإيرادات بواسطة البنوك التجارية

في عام **2022**، وبموجب موافقة مجلس الوزراء، تم اعتماد سياسة جديدة لتحصيل إيرادات الحكومة الاتحادية عبر البنوك التجارية العاملة في الدولة. هذا الإجراء يهدف إلى:

تحسين كفاءة جمع الإيرادات: من خلال استخدام البنوك التجارية لضمان تدفق مالي أسرع وأكثر انتظاماً.

تعزيز الشفافية والمراقبة: يتيح استخدام البنوك التجارية متابعة التحصيل المالي بشكل أدق وشفاف.

تحسين تجربة المستخدم: توفير قنوات دفع متنوعة للمواطنين والمقيمين يسهم في تحسين الخدمة المقدمة.

على مدى الأعوام الماضية، حققت الحكومة الاتحادية زيادات ملحوظة في معدلات تحصيل الإيرادات على مستوى مختلف الجهات الاتحادية. وتُظهر البيانات أن هذا التحسّن جاء نتيجةً لتعزيز الكفاءة وتطبيق التحول الرقمي في إدارة العمليات المالية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي، في ظل سعي الحكومة إلى تطوير سياسات مالية أكثر مرونة وشفافية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

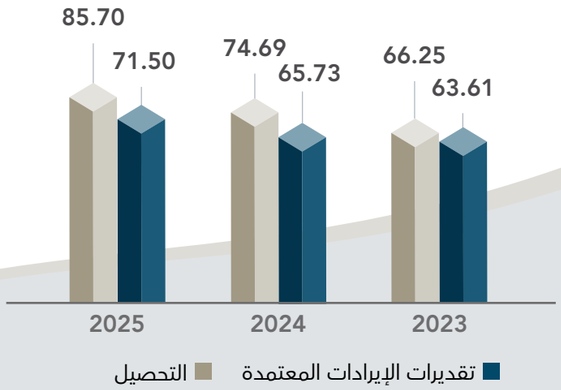

شهد تحصيل الإيرادات ارتفاعاً ملحوظاً وقد جاءت الزيادة المتحققة اعلي من المقدر, وذلك بفعل الإيرادات الفعلية وتحسن مستويات تحصيل الذمم المدينة.

2025	2024	2023
%120	%114	%104

5.2.2.2 إدارة الغرامات

في إطار سعي الحكومة لرفع كفاءة التحصيل وتحفيز القطاع الخاص والذي بدوره له عائد ايجابي على الاقتصاد المحلي، أطلقت الحكومة الاتحادية سياسة **تعهيد التحصيل من خلال دعم أطراف ثالثة**، والتي تمثل خطوة **استراتيجية لتعظيم الإيرادات العامة** وتحقيق **شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص** في إدارة الأموال العامة بكفاءة وشفافية. حيث شملت:

حوكمة عملية تعهيد التحصيل من خلال وضع ضوابط تنظيمية لمشاركة الأطراف الثالثة وضمان التزامها بالمعايير المالية والإجرائية.

اعتماد نسب أتعاب الطرف الثالث من حصيلة الغرامات الإدارية مستحقة السداد والذمم المدينة بناءً على فترة التحصيل.

وفي عام **2025** تم اعتماد **سياسة ادارة الغرامات الاتحادية ودليلها التنفيذي** بموجب قرار مجلس الوزراء، والذي يعد **هيكل تشريعي إجرائي للتحصيل**، كخطوة استراتيجية نحو ترسيخ مبادئ الكفاءة، والشفافية، والمسؤولية المالية في إدارة الموارد العامة للدولة، ورفع كفاءة التحصيل.

حيث يشمل المحاور التالية:

رفع كفاءة إدارة الغرامات وتحصيلها من خلال تسجيل الغرامات في الأنظمة التشغيلية والمالية بطريقة دقيقة ومنتظمة، وضمان توثيقها فور الاستحقاق وفق **معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)**، بما يحقق أقصى عائد مالي للحكومة.

تعزيز الشفافية والمساءلة المالية عبر وضع **خطة عمل متكاملة لمتابعة التحصيل** تتضمن إشعار المخالفين على مراحل، مع **توثيق إلكتروني شامل** لمتابعة السداد وضمان الدقة في الإجراءات.

توظيف الغرامات كمصدر فعّال للإيرادات الحكومية من خلال **اعتماد قنوات دفع إلكترونية رسمية** عبر البنوك والمصارف التجارية المعتمدة، بما يعزز سرعة التحصيل ودقته.

تحسين استغلال الموارد الحكومية وتقليل الفاقد المالي الناتج عن الغرامات غير المحصلة، وذلك عبر **إجراء مطابقة مالية شهرية** وإعداد **تقارير دورية إلى وزارة المالية** لقياس كفاءة التحصيل وتحليل مؤشرات الأداء المالي.

5.3 إدارة الدين العام

إدارة الدين العام تمثل ركيزة أساسية في الاستراتيجية المالية للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أُنشئ مكتب إدارة الدين العام ضمن وزارة المالية بموجب القانون الاتحادي **رقم (9) لسنة 2018** في شأن الدين العام. ويضطلع المكتب بمسؤوليات رئيسية تشمل:

01
المحافظة على مستويات مستدامة من الدين السيادي.

02
إصدار أدوات الدين العام بأقل تكلفة ممكنة وأدنى مستوى من المخاطر.

03
إدارة العلاقات مع وكالات التصنيف الائتماني للحصول على تقييم سيادي يعزز ثقة المستثمرين.

تسعى الحكومة، في إطار رؤيتها الاستراتيجية، إلى تطوير سوق الدين المحلي وفق أفضل الممارسات الدولية، من خلال إنشاء منحنى عائد مقوّم بالدرهم الإماراتي، بما يدعم الاستقرار المالي ويوسّع قاعدة المستثمرين. كما تعمل الوزارة على تنويع أدوات التمويل عبر الإصدارات الخارجية بغير الدرهم الإماراتي، التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في أسواق الدين العالمية، وتوفير مصادر تمويل طويلة الأجل لدعم المشاريع التنموية والاستثمارية، بما يتماشى مع استراتيجية الدين العام.

5.3.1 الدين العام الداخلي

تشكل أدوات الدين العام الداخلي التي تصدرها الحكومة الاتحادية ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي وتنويع مصادر التمويل بالدرهم الإماراتي، بما يقلل من الاعتماد على أسواق رأس المال الخارجية. كما تسهم هذه الأدوات في توسيع قاعدة المستثمرين في الأدوات المالية بالعملة الوطنية، وتخفيف مخاطر إعادة التمويل وتقلبات العملات الأجنبية. وإلى جانب ذلك، توفر هذه الأدوات فرصًا للمستثمرين المحليين – من بنوك ومؤسسات مالية وقطاع خاص – للاستثمار في أوراق مالية حكومية عالية الجودة بالعملة الوطنية.

وتشمل أدوات الدين الداخلي للحكومة الاتحادية:

سندات الخزينة الحكومية (السندات)

أوراق مالية مقوّمة بالدرهم الإماراتي تصدرها الحكومة الاتحادية.

صكوك الخزينة الإسلامية (الصكوك)

أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مقوّمة بالدرهم الإماراتي.

يعتبر الهدف الرئيسي من إصدار السندات والصكوك هو بناء وتطوير منحنى العائد على الدرهم الإماراتي ليُعتمد كمؤشر مرجعي قياسي لمختلف عمليات التمويل المحلية، بما في ذلك تسعير الرهون العقارية طويلة الأجل وتمويل المشاريع الرأسمالية المستقبلية.

أطلقت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال وزارة المالية، برنامج سندات الخزينة الحكومية بالعملة الوطنية (T-Bonds) **في مايو 2022**، وقد حقق البرنامج منذ بدايته نجاحاً بارزاً تمثل في الأسعار التنافسية والإقبال القوي من المستثمرين. وبناءً على هذا النجاح، تم إطلاق برنامج صكوك الخزينة الإسلامية بالعملة الوطنية (T-Sukuk) وذلك **في مايو 2023** ، بهدف توسيع قاعدة أدوات الدين المتاحة وتعزيز تنوع التمويل. تشمل هذه البرامج إصدارات من السندات والصكوك بآجال استحقاق مختلفة تتراوح بين **سنتين وثلاث وخمس سنوات**.

يستهدف برنامج الدين العام الداخلي إصدار أدوات دين (سندات أو صكوك) عن طريق طرح مزادات دورية **(كل 4 – 6 أسابيع)** بقيمة إجمالية تبلغ نحو **1.1 مليار درهم** في كل مزاد. وتتضمن آلية الإصدار طرح شريحتين مختلفتين من السندات أو الصكوك بالعملة الوطنية **(ISIN)** في كل مزاد، مع إمكانية إعادة الإصدار على الشرائح القائمة وزيادة أحجامها تدريجياً. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز استقرار الأسعار من خلال الاعتماد على إصدارات أصغر وأكثر تكراراً، بما يوفر وضوحاً أكبر للمستثمرين ويساهم في تنشيط السيولة في السوق الثانوية.

تطورات برنامج الدين العام الداخلي في عام 2025

استكملت وزارة المالية خطة الإصدارات لعام 2025 ضمن برنامج الدين العام الداخلي، تم إطلاق تسعة مزادات لصكوك الخزينة الإسلامية بإجمالي إصدارات بلغت **9.9 مليار درهم إماراتي** بنهاية عام 2025. وقد شهدت هذه المزادات تحقيق طلب كبير من قبل البنوك المشاركة حيث بلغ متوسط نسبة الطلبات إلى حجم الإصدار نحو 6 مرات، كما تميزت هذه المزادات بتحقيق أسعار تنافسية، مع فروق العائد (YTM) التي لم تتجاوز 10 نقاط أساس مقارنة بسندات الخزينة الأمريكية ذات آجال الاستحقاق المماثلة، مما يعكس قوة الطلب وثقة المستثمرين في أدوات الدين السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بلغ إجمالي الإصدارات ضمن برنامج الدين العام الداخلي منذ إطلاقه وحتى نهاية عام 2025 نحو **38.2 مليار درهم إماراتي**، (بواقع **11.2 مليار درهم** لبرنامج السندات **و27 مليار درهم** لبرنامج الصكوك). كما تمكنت الوزارة خلال العام من الوفاء بكافة التزامات خدمة الدين العام الداخلي، بما في ذلك سداد أدوات الدين المستحقة في 11 مايو 2025 بإجمالي قيمة قدرها **6.5 مليار درهم إماراتي** (بواقع **4.3 مليار درهم** للسندات **و2.2 مليار درهم** للصكوك).

بلغ رصيد الدين العام الداخلي القائم في نهاية عام 2025 نحو **26.9 مليار درهم** (بواقع **24.8 مليار درهم** لبرنامج الصكوك، **و 2.1 مليار درهم** لبرنامج السندات).

إجمالي الدين العام الداخلي القائم

بالمليار درهم

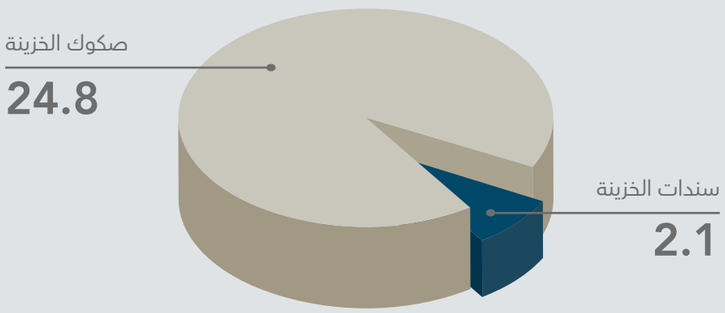

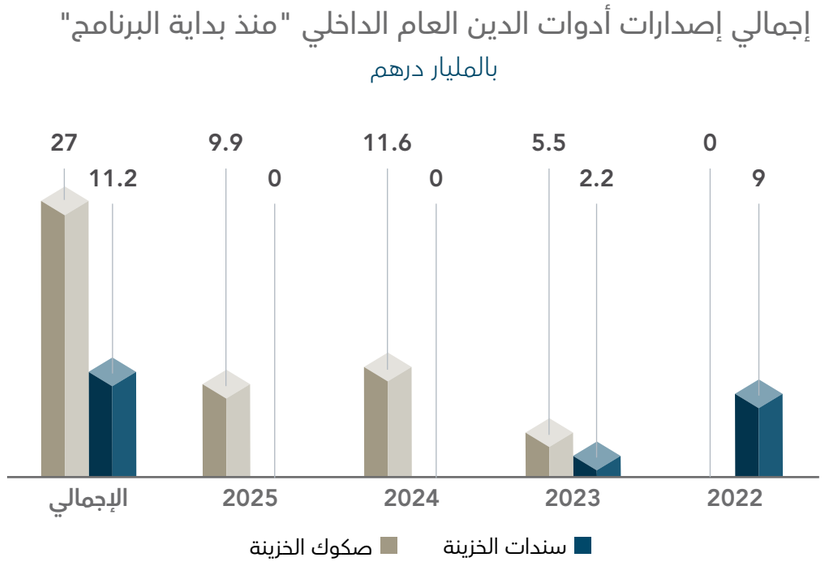

خطة الإصدار

تقوم الوزارة بإعداد وتحديث خطة إصدارات أدوات الدين العام الداخلي ونشرها بشكل دوري على الصفحة الخاصة بمكتب إدارة الدين العام على موقع الوزارة.

لمزيد من المعلومات, اقرأ حول خطة الإصدار

مبادرة صكوك الأفراد – نوفمبر 2025

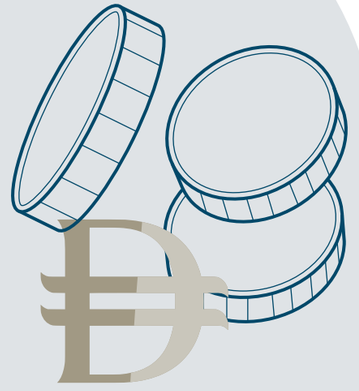

في خطوة رائدة تهدف إلى تعميق مشاركة الأفراد في سوق الدين المحلي، أطلقت وزارة المالية مبادرة "صكوك الأفراد" في نوفمبر 2025، بالتعاون مع مصرف أبوظبي الإسلامي كأول بنك مشارك في المبادرة. وتمثل هذه المبادرة أول تجربة تتيح للمستثمرين الأفراد في دولة الإمارات الاستثمار المباشر في الصكوك السيادية المجزأة عبر منصة رقمية مخصصة. وقد تم تحديد الحد الأدنى للاستثمار **بقيمة 4,000 درهم للوحدة الجزئية الواحدة** بهدف تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المشاركين في أدوات الدين السيادية.

وسرعان ما اكتسبت المبادرة زخماً ملحوظاً، حيث انضم كل من بنك الإمارات دبي الوطني ومصرف الإمارات الإسلامي كمشاركين إضافيين لتقديم خيار الاستثمار الجزئي عبر منصاتهم الرقمية. ومن خلال توفير وسيلة ميسّرة وآمنة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للوصول إلى أدوات الدين الحكومية، تُسهم مبادرة الصكوك للأفراد في تعزيز الوعي المالي لدى المستثمرين الأفراد، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين، وتحفيز الطلب على الإصدارات الأولية. كما تمثل هذه المبادرة محطة استراتيجية هامة في مواءمة أدوات التمويل السيادي مع تطورات أنماط المستثمرين والتقنيات المالية الحديثة.

لمزيد من المعلومات, اقرأ حول مبادرة صكوك الأفراد

5.3.2 الدين العام الخارجي

يُشكل إصدار السندات الدولية بغير الدرهم الإماراتي أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية، إذ تمثل هذه السندات أداة فعّالة للوصول إلى قاعدة واسعة من المستثمرين العالميين، بما يعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي رائد على المستويين الإقليمي والدولي. ويسهم هذا التوجه في تنويع مصادر التمويل وضمان استدامتها، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد الوطني. كما يهدف إلى توجيه حصيلة الإصدارات نحو تعزيز المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمار السيادي، بما يدعم القدرات الاستثمارية للصندوق على المدى الطويل ويعزز من مساهمته في استدامة المالية العامة.

وتتميز السندات الدولية بخصائص تجعلها مكملة لأدوات الدين المحلي؛ فهي مقوّمة بعملات أجنبية وتتمتع بآجال استحقاق طويلة تتراوح بين **10 إلى 40 عاماً**، الأمر الذي يتيح للحكومة الاتحادية توسيع نطاق خياراتها التمويلية، وتمديد متوسط آجال الاستحقاق، وتحقيق توازن أفضل بين هيكل الدين العام الداخلي والخارجي. كما توفر هذه السندات للمستثمرين عوائد منتظمة مع ضمان سداد القيمة الاسمية عند الاستحقاق، ما يجعلها خياراً جاذباً لفئات متعددة من المستثمرين الدوليين.

حتى نهاية 2025، بلغ إجمالي الدين الخارجي القائم نحو **10 مليارات دولار أمريكي**، بما يعكس التزام الحكومة الاتحادية بالوفاء بمتطلبات التمويل طويل الأجل على نحو متوازن ومستدام. وقد تم إطلاق برنامج السندات الدولية متوسطة وطويلة الأجل في أكتوبر 2021، حيث تم إطلاق الإصدارات التالية:

4.0 مليار دولار أمريكي في عام 2021 – حيث تم إصدار 3 شرائح تتراوح آجال استحقاقها بين 10 و20 وحتى 40 عام.

3.0 مليار دولار أمريكي في عام 2022 – تم إصدار شريحتين تتراوح أجال استحقاقها بين 10 إلى 30 عام.

1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023 – تم إصدار شريحة واحدة لأجل 10 أعوام.

1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 – تم إصدار شريحة واحدة لأجل 10 أعوام.

لمزيد من المعلومات, اقرأ حول شروط هذه الإصدارات

5.3.3 التصنيف الائتماني السيادي

حافظت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مكانتها الائتمانية القوية لدى وكالات التصنيف الدولية، وذلك على النحو الآتي:

وكالة موديز (Moody's):
تصنيف عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

MOODY'S
Aa2 (Stable)

وكالة فيتش (Fitch):
تصنيف ائتماني عند مستوى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة.

FitchRatings
AA- (Stable)

وكالة اس ان بي جلوبال (S&P Global):
تصنيف ائتماني عند مستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

S&P Global
AA (Stable)

التصنيفات الائتمانية المميزة تعكس الثقة الدولية بقدرة دولة الإمارات على الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على استقرارها الاقتصادي على المدى الطويل.

5.3.4 إدارة فائض الدين العام الداخلي

تماشياً مع التزام الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالانضباط المالي والاستدامة المالية، يتم إعداد الميزانية السنوية على أساس متوازن دون الاعتماد على أدوات الدين العام في تمويل النفقات. وعليه، فإن حصيلة الإصدارات السيادية لا تُستخدم في تغطية عجز مالي، بل تُستثمر ضمن إطار مؤسسي منضبط تديره بشكل مشترك وزارة المالية وجهاز الإمارات للاستثمار، ويهدف إلى الحفاظ على رأس المال، ومواءمة آجال الاستحقاق، وتحقيق قيمة طويلة الأجل. تم تفعيل البرنامج الاستثماري الجديد لإدارة فائض الدين العام الداخلي اعتباراً من مايو 2025، مع تعديل الاستراتيجية السابقة التي كانت تقتضي استثمار كامل المحفظة في سندات الخزانة الأمريكية، الأمر الذي أسهم في رفع العائد الإجمالي على المحفظة الاستثمارية.

يتم استثمار الفائض من خلال محفظة استثمارية متنوعة تستند إلى سياسة استثمارية منسجمة مع أفضل الممارسات العالمية، وتشمل تنوعاً في الأصول حيث يتم تخصيص 51% من قيمة المحفظة لسندات الخزانة الأمريكية لتعزيز الاستقرار والسيولة، إلى جانب الاستثمار في أدوات مالية أخرى عالية الجودة ومنخفضة المخاطر (Spread Sector) بنسبة 49%، تشمل السندات ذات التصنيف الائتماني العالي، والأوراق المالية المدعومة بالأصول (ABS)، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS)، وسندات الوكالات والبلديات، وذلك ضمن ضوابط صارمة لحدود الاستثمار وإدارة المخاطر والتصنيف الائتماني.

ومنذ تعديل البرنامج الاستثماري في مايو 2025، بلغت القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات نحو 23.9 مليار درهم إماراتي، وقد تجاوز العائد الإجمالي (بعد خصم الرسوم) العائد المرجعي المتفق عليه بواقع 28 نقطة أساس. كما أن العائد على مكونات المحفظة المستثمرة في أدوات الائتمان (Spread Sector) تجاوز نظيرتها المستثمرة في سندات الخزانة الأمريكية بواقع 62 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

وتُظهر التقديرات النقدية للمحفظة أن التدفقات النقدية المتوقعة تتوافق بالكامل مع الالتزامات النقدية الناتجة عن خدمة الدين العام الداخلي، ومن المتوقع أن تحقق المحفظة فائضاً نقدياً صافياً على مدى فترة البرنامج، بعد تغطية كافة الالتزامات ذات الصلة، الأمر الذي يُسهم في تعزيز الكفاءة الإجمالية لتكلفة برنامج الدين العام الداخلي.

5.3.5 إدارة المخاطر

يعتمد مكتب إدارة الدين العام في وزارة المالية إطاراً متقدماً لإدارة المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية، بهدف دعم الاستدامة المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، والحفاظ على استقرار الأسواق.

مخاطر الائتمان

- متابعة مستمرة لجودة الائتمان الخاصة بأطراف التعامل من خلال التصنيفات الائتمانية الدولية.
- حدود قصوى مصممة وفقاً لتصنيف الجدارة الائتمانية ضمن سياسة استثمارية متقدمة.
- تقليل المخاطر عبر التنويع واعتماد هياكل استثمارية مضمونة.

مخاطر السيولة

- احتياطي سيولة يتكون من أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل (HQLA)، تشمل سندات الخزانة الأمريكية.
- توقعات تدفق نقدي تتماشى مع آجال استحقاق السندات؛ والمحفظة مغطاة بالكامل لدعم احتياجات إعادة التمويل.
- تضمن الاستراتيجية القدرة على تغطية الالتزامات لمدة 6 إلى 12 شهراً دون الحاجة إلى اقتراض جديد.

مخاطر السوق

- التحوط الاستراتيجي لتثبيت التدفقات النقدية وتقليل تقلبات تكاليف خدمة الدين.
- اختبارات الضغط المالي (Stress Testing) المنتظمة لضمان التوافق مع المتغيرات في الأسواق العالمية.

المخاطر التشغيلية

- إطار متكامل يشمل الرقابة الداخلية، والامتثال، وخطط استمرارية الأعمال.
- هيكل حوكمة يضمن التخفيف الاستباقي للمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة المؤسسية والنظامية.
- وجود بروتوكولات واضحة للتصعيد والمراجعة ضمن المكاتب الأمامية والمتوسطة والخلفية.

أثر سعر الصرف

يُعد أثر تقلبات أسعار الصرف على الدين العام الخارجي للحكومة الاتحادية محدوداً للغاية، نظراً لأن جميع الإصدارات الخارجية مقومة بالدولار الأمريكي، تماشياً مع سياسة ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي المعمول بها منذ نوفمبر 1980، بسعر صرف ثابت قدره 3.6725 درهم لكل دولار أمريكي. ويُعد الحفاظ على هذا الربط سياسة محورية يتبناها مصرف الإمارات المركزي، بهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والحد من مخاطر تقلبات العملة.

5.3.6 التوقعات المستقبلية

في إطار الخطط الاستراتيجية لتطوير سوق أدوات الدين المحلي وتعزيز كفاءة منحنى العائد، تعتزم وزارة المالية دراسة إمكانية طرح إصدارات جديدة بآجال أطول، مثل شرائح لأجل 7 سنوات و10 سنوات، بما يساهم في توسيع نطاق منحنى العائد وتوفيره كمؤشر مرجعي أكثر شمولية للأسواق المالية. كما ستواصل الوزارة جهودها في تنويع قاعدة المستثمرين، مع التركيز على جذب مستثمرين من الأسواق الآسيوية، لا سيما في الشرائح الأطول أجلاً، وذلك بهدف توسيع قاعدة الطلب وتعزيز عمق السوق.

وحرصًا على ترسيخ ثقة المستثمرين وتعزيز شفافية السوق، ستعمل الوزارة على الحفاظ على وتيرة منتظمة من الإصدارات ذات الأحجام المعيارية، لا سيما في الشرائح ذات الآجال الطويلة، وبما يضمن اتساق منحنى العائد وموثوقيته. كما تشمل الخطط المستقبلية تحسين مزيج الأحجام والآجال في المزادات المقبلة بصورة استراتيجية توازن بين تعزيز السيولة في الأسواق الثانوية وتلبية احتياجات المستثمرين على المدى الطويل. بالإضافة إلى التوسع في إمكانية الإصدار المباشر للأفراد بأقل قيمة للاستثمار.

كما ستواصل الوزارة دراسة إمكانية إصدار سندات رقمية، بما يعزز عمق الأسواق المالية، إلى جانب النظر في إصدار أدوات دين خضراء مناسبة، لدعم المشاريع أو الإنفاق العام المؤهل ضمن إطار عمل الاستدامة (ESG) وفي نطاق الموازنة الاتحادية.

تمت الموافقة على إصدار دين عام خارجي إضافي خلال السنوات الخمس القادمة (2026 – 2030)، وذلك ضمن سقف الدين العام المعتمد. وسيتم التنسيق بشأن توقيت هذه الإصدارات مع جهاز الإمارات للاستثمار، بصفته الجهة المستفيدة من عائدات الإصدار، والتي يُستهدف من خلالها تعزيز الأصول السيادية المُدارة من قبل الجهاز.

5.4 الشراكة بين القطاعين الخاص والعام

5.4.1 الإطار العام

سعت الحكومة الاتحادية، ممثلة بوزارة المالية، إلى **تطوير منظومة متكاملة للشراكة بين القطاعين العام والخاص**، من خلال إرساء إطار تنظيمي واضح وشفاف يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات ويعزز البيئة القانونية الداعمة للمشاريع المشتركة. ويهدف هذا التوجه إلى **رفع كفاءة الإنفاق العام** وجذب **الاستثمارات الخاصة** إلى المشاريع الاتحادية ذات **الأثر الاستراتيجي**، وذلك من خلال المستهدفات التالية:

تعزيز الاستدامة المالية عبر تخفيض العبء المالي على ميزانية الحكومة الاتحادية وضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل.

تحقيق أعلى قيمة مقابل المال (Value for Money) من خلال تنفيذ مشاريع تحقق مردوداً أعلى مقارنةً بالتنفيذ التقليدي من قبل القطاع العام.

ضمان الكفاءة التشغيلية عبر رفع فعالية تقديم الخدمات وتحسين جودة المخرجات وتسريع وتيرة التنفيذ بما يعزز الأداء العام ويحقق نتائج ملموسة للمستفيدين.

دعم الاقتصاد الوطني والمحتوى المحلي من خلال تمكين الشركات الوطنية والمساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي، وتحقيق أثر مستدام يتمثل في خلق فرص عمل وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهدت المنظومة خلال الأعوام الأخيرة **تطوراً تدريجياً ومنهجياً** نحو تأسيس آليات حوكمة فعّالة تعزز التنسيق بين مختلف الأطراف وتضمن كفاءة اتخاذ القرار، شمل عدة مراحل رئيسية:

2023

إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قانون اتحادي 12 لعام 2023)، الذي شكّل الإطار التشريعي الأساسي في الجهات الاتحادية لتنظيم العلاقات التعاقدية وضمان الشفافية والاستدامة في تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين.

2024

إعداد دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يمثل مرجعاً إجرائياً لتوحيد الممارسات وتحديد الدورة المستندية لإجراءات الشراكة بين القطاعين بدءاً من مرحلة التخطيط مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى المتابعة والتقييم.

2025

تم تأسيس إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية تُعنى بتفعيل الإطار المؤسسي ومتابعة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين، عبر تطبيق آليات حوكمة ورقابة فعّالة، وبناء قدرات الجهات الاتحادية والإشراف على تطبيق أفضل الممارسات، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الخاصة في المشاريع الحكومة الاتحادية.

5.4.2 أبرز الإنجازات والمبادرات

واصلت الحكومة الاتحادية خلال الأعوام الأخيرة جهودها في تعزيز فاعلية منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر مجموعة من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى رفع كفاءة التنفيذ وتحقيق الأثر التنموي المستدام وضمان توافق مشاريع الشراكة مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة الاتحادية. حيث حققت وزارة المالية العديد من الأنشطة تمثلت بما يلي:

تطبيق آليات رقابة فعّالة لمتابعة تنفيذ مشاريع الشراكة وإصدار التقارير الدورية لمتابعة التنفيذ.

بناء قدرات الجهات الاتحادية والمحلية من خلال برامج تدريب وتطوير تخصصية لتمكين الكوادر الحكومية من تبنّي أفضل الممارسات في إعداد وتنفيذ عقود الشراكة، تمثلت:

- ورشة عمل لبناء القدرات بحضور ممثلي الجهات الاتحادية ومشاركة قصص النجاح لتحفيز الجهات الاتحادية وتعزيز فهمهم العملي وتمكينهم من تطبيق نموذج الشراكة بكفاءة.
- **إطلاق برنامج تدريبي** معتمد في مجال مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص **(APMG Certification)**، ينتهي بالحصول على شهادة تخصصية معتمدة دولياً في مجال الشراكة مع القطاع الخاص، حيث تعد هذه الشهادة مدعومة من عدد من مؤسسات التمويل الدولية، من بينها مجموعة البنك الدولي البنك الآسيوي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، البنك الإنمائي للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية.

  حيث تم استكمال المرحلتين الأولى والثانية من **الشهادة التخصصية المعتمدة** لممثلي الجهات الاتحادية والمحلية، وحصولهم على الشهادة عند نهاية كل مرحلة.

استضافة **اجتماع مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص** ضمن المسار المالي لمجموعة **بريكس**، بهدف توسيع آفاق الشراكات وتبادل الخبرات بين دول المجموعة، وقد تناولت المناقشات سبل تطوير آليات تمويل مشاريع البنية التحتية، وابتكار أساليب جديدة وأكثر فاعلية للتمويل. كما تم إبراز دور دولة الإمارات في تعزيز حوكمة وتمويل مشاريع البنية التحتية بما يدعم استدامتها وجودتها.

تقديم الدعم للجهات الاتحادية عند اجراء دراسات جدوى تفصيلية لضمان تحقيق القيمة مقابل المال والاستدامة المالية.

انشاء محفظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5.4.3 استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ترتكز استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تسريع تبنّي نماذج الشراكة بما يحقق قيمة مستدامة مقابل المال على المدى الطويل، ويعزز جذب استثمارات القطاع الخاص، ويوفر بنية تحتية وخدمات عالية الجودة، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031". كما تهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز إقليمي رائد في مجال الشراكات، من خلال تطوير إطار عمل يحدّد القطاعات والمشاريع ذات الأولوية خلال السنوات العشر المقبلة، مع التركيز على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.

الأهداف الرئيسية

- **تعزيز الكفاءة المالية المستدامة**
- **توسيع تطبيق نماذج الشراكة الفعّالة**
- **تركيز الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية**
- **الارتقاء بجودة الخدمات وتحسين كفاءة استخدام الأصول**

وتتضمن الاستراتيجية خطة تنفيذية تشمل مبادرات ومحفّزات تمكينية تُسهم في رفع كفاءة تنفيذ المشاريع وتعزيز موقع الدولة في مؤشرات جاذبية الاستثمار والشراكات. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة الاتحادية على تطوير منظومة شراكة مستدامة تمهيداً لإطلاق **نحو 19 مشروعاً** في قطاعات حيوية تشمل:

- الصحة
- التعليم
- الثقافة
- الطاقة والبنية التحتية
- الأسرة
- الرياضة

وتسهم استراتيجية الشراكة في تحقيق منافع متعددة تنعكس إيجاباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمية، من خلال تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل مستدامة، وتحسين جودة الخدمات العامة، ودعم جهود التحول نحو التنمية المستدامة عبر تشجيع الابتكار والاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة في القطاع الخاص.

5.4.4 مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص المنفذة وقيد التنفيذ

ركزت **مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص** الحالية على تمكين القطاعات الحيوية بهدف تعزيز **الكفاءة المالية** من خلال **تحقيق القيمة مقابل المال الكمية** عبر الوفورات المالية التي تنعكس مباشرةً على **الميزانية العامة**، من خلال **خفض النفقات التشغيلية والرأسمالية.**

كما تسهم في تحقيق **القيمة مقابل المال النوعية** من خلال **رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة المخرجات وسرعة الإنجاز**، بما يؤدي **إلى تقليل الهدر على المدى الطويل**، وتعزيز **الاستدامة المالية** وتحقيق **القيمة الاقتصادية الكلية** للحكومة الاتحادية.

تمكين قطاع الصحة

مقابل المال الكمي

380 مليون درهم

من خلال مجموعة من المشاريع التي تسهم في تعزيز الأثر الاجتماعي المباشر عبر الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، بما ينعكس في تحسين رفاهية الأفراد والمجتمع. وتشمل تحسين جودة الخدمات الطبية وسهولة الوصول إليها، وتقليص فترات الانتظار، ورفع كفاءة المرافق الصحية عبر التحديث والتوسع. وإلى جانب ذلك، تعزز المبادرات القدرة التشغيلية للمنشآت الصحية، وتوفر بيئات علاجية أكثر أماناً وفعالية، وتدعم صحة المجتمع على المدى الطويل عبر بناء منظومة صحية مستدامة تلبي احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

خريطة الدولة توضح توزيع الخدمات حيث أنها متوفرة في دبي ، الشارقة ، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة مع توزيع الخدمات في امارات الدولة

أبو ظبي, دبي, الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل خدمات المختبرات

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل ونقل مع شركة PureLab ، بهدف رفع جودة وكفاءة خدمات المختبرات في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز قدرات التشخيص الطبي.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

177 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين جودة الخدمات.
- تقليص مدة الإنجاز (TAT) تقديم الخدمات.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل وحدات غسيل الكلى

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل و نقل مع شركة GDTS ، بهدف تحسين جودة وكفاءة خدمات غسيل الكلى في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز جودة الخدمات السريرية المقدمة.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

26.5 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين حالة مرضى غسيل الكلى.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

دبي, الشارقة, عجمان, أم القيوين, رأس الخيمة, الفجيرة

المشروع : إعادة تأهيل وتشغيل خدمات الأشعة

ابرام مشروع الشراكة بنموذج تأهيل تشغيل ونقل مع شركة Unison ، بهدف الارتقاء بجودة وكفاءة خدمات التصوير الطبي في منشآت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية. وقد أسهم المشروع في تحقيق وفورات مالية ملموسة وتعزيز قدرات التشخيص.

استثمارات من قبل القطاع الخاص

120 مليون درهم

الفوائد المحققة

- خفض النفقات التشغيلية للخدمة.
- تحسين جودة الخدمات.
- تقليص مدة الإنجاز (TAT) تقديم الخدمات.
- المساندة في الحصول على الاعتمادات الدولية.

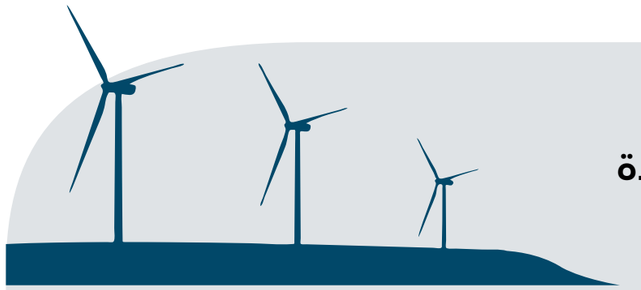

تمكين قطاع الطاقة المتجددة

تحديث المباني الاتحادية (إعادة تأهيلها وتحسين كفاءتها):

من خلال إعادة تأهيل وتركيب واختبار وتشغيل جميع الأنظمة المعنية بخفض استهلاك الطاقة والمياه في المباني الحكومية، يسهم المشروع في خفض استهلاك الطاقة والمياه في المباني الحكومية باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين. وذلك من خلال إعادة تأهيل المباني الأعلى استهلاكاً لتحقيق:

- خفض لا يقل عن **27%** في الطاقة والمياه
- وتقليل التكاليف التشغيلية بنسبة **20%**

ويسهم المشروع في تعزيز استدامة المباني الحكومية ودعم مستهدفات الإمارات للطاقة والأمن المائي والحياد المناخي، كما يعزز تبنّي التقنيات المتقدمة ويُرسخ دور الشراكة مع القطاع الخاص في تحقيق التحول نحو كفاءة الطاقة.

تمكين قطاع التعليم

مشروع السكن الطلابي

(حالياً في مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية):

يقوم المشروع على تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وإدارة وثم نقل مرافق سكن الطلبة، حيث يهدف المشروع إلى توفير بيئة سكنية حديثة ومتكاملة تعزز جودة تجربة الطلبة من خلال تحسين جودة إدارة السكن والخدمات الطلابية وتوفير مرافق سكنية متطورة بمواصفات عالمية تسهم في رفع مستوى الرفاه وجودة الحياة للطلبة، وتسهم في تعزيز جاذبية الجامعة وزيادة قدرتها الاستيعابية.

06

الملاحق

العودة لجدول المحتويات

ملحق الإيرادات العامة للحكومة الاتحادية

ملحق - جدول 3.2.1:

قيم الإيرادات التقديرية حسب المجموعات للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	المجموعة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	الضرائب	11,268	12,641	24,665
2	مساهمات الإمارات	14,592	14,605	16,717
3	اشتراكات التقاعد	450	470	470
4	رسوم خدمات الجهات الاتحادية	24,826	26,291	30,105
5	عوائد الاستثمارات	14,592	17,493	20,443
	الإجمالي	**65,728**	**71,500**	**92,400**

ملحق - جدول 3.2.1.1:

منظور الإيرادات - رسوم خدمات الجهات الاتحادية للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البند	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	الجهات الاتحادية	2,314	2,801	13,891
2	الوزارات	19,995	20,373	12,198
3	فوائد استثمارات جهاز الإمارات للاستثمار	1,456	1,452	1,989
4	فوائد استثمارات المصرف المركزي	711	765	868
5	فوائد البنوك	350	900	1,159
	الإجمالي	**24,826**	**26,291**	**30,105**

ملحق - جدول 3.2.1.2:

منظور الإيرادات - مساهمات الإمارات للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البند	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	مساهمة إمارة أبوظبي "خدمات"	6,329	6,329	6,329
2	مساهمة إمارة أبوظبي "نقدا"	6,817	6,817	8,947
3	مساهمة إمارة دبي "نقدا"	1,200	1,200	1,200
4	مساهمة ديوان الرئاسة	246	259	241
	الإجمالي	**14,592**	**14,605**	**16,717**

ملحق - جدول 3.2.1.3:

منظور الإيرادات - الضرائب للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البند	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	الضريبة الانتقائية	1,163	1,307	1,199
2	ضريبة الشركات والأعمال	-	-	11,400
3	ضريبة القيمة المضافة	10,105	11,334	12,066
	الإجمالي	**11,268**	**12,641**	**24,665**

ملحق - جدول 3.2.1.4:

منظور الإيرادات - اشتراكات التقاعد للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البند	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	اشتراكات تقاعد العسكريين	450	470	470
	الإجمالي	**450**	**470**	**470**

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق - جدول 3.2.2.1:

الإيرادات حسب قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	الهيئة الاتحادية للرقابة النووية	315	318	318
2	الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية	1,024	1,095	1,110
3	وزارة الاقتصاد والسياحة	615	752	920
4	وزارة التغير المناخي والبيئة	101	93	96
5	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة	64	68	69
6	وزارة الطاقة والبنية التحتية	548	551	671
	اجمالي	**2,667**	**2,876**	**3,185**

وزارة الطاقة والبنية التحتية:

بلغت الإيرادات 548 مليون درهم في عام 2024، وارتفعت إلى 551 مليون درهم في عام 2025 بنسبة نمو بلغت 0.5%. وقد بلغت إيرادات تراخيص مركبات النقل 18 مليون درهم في عام 2025، فيما سجلت رسوم تراخيص السفن والبحارة 47 مليون درهم. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات ارتفاعها لتصل إلى نحو 671 مليون درهم، محققةً نموًا كبيرًا بنسبة 21.8% مقارنة بعام 2025، نتيجة توسّع الأنشطة وتحسّن الأداء المالي العام. كما ارتفعت إيرادات تراخيص مركبات النقل إلى 21.5 مليون درهم، في حين بلغت إيرادات رسوم تراخيص السفن والبحارة 52 مليون درهم.

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 6%، حيث بلغت 64 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 68 مليون درهم في عام 2025. وقد بلغت رسوم التصديق على الشهادات الأخرى 43 مليون درهم في عام 2025، في حين بلغت رسوم الطلبات الأخرى 15 مليون درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، ارتفعت الإيرادات الإجمالية بشكل طفيف لتصل إلى نحو 69 مليون درهم مقارنة بعام 2025، إلا أن تركيبة الإيرادات شهدت تغيرًا ملحوظًا، حيث تراجعت رسوم التصديق على الشهادات الأخرى إلى 24 مليون درهم، في حين قفزت رسوم الطلبات الأخرى إلى 39 مليون درهم.

وزارة الاقتصاد والسياحة:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 22%، حيث بلغت 615 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 752 مليون درهم في عام 2025. وقد بلغت رسوم تراخيص العلامات التجارية 286 مليون درهم في عام 2025، في حين سجلت إيرادات النشر 280 مليون درهم، كما ارتفعت رسوم تصدير الحديد الخردة إلى 30 مليون درهم خلال نفس العام، وذلك نتيجة زيادة الإيرادات المحصلة من دوائر التنمية الاقتصادية وصدور قرارات مجلس الوزراء بشأن رسوم السجل الاقتصادي والمستفيد الحقيقي وتنمية الابتكار والملكية الصناعية. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات ارتفاعها لتصل إلى نحو 920 مليون درهم، محققةً نموًا بنسبة 22% مقارنة بعام 2025، مدفوعة بارتفاع رسوم تراخيص العلامات التجارية إلى 355 مليون درهم وإيرادات النشر إلى 360 مليون درهم، مما يعكس توسع الأنشطة وزيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بالابتكار والملكية الفكرية.

وزارة التغير المناخي والبيئة:

سجلت الإيرادات انخفاضًا بنسبة 8%، حيث بلغت 101 مليون درهم في عام 2024 وتراجعت إلى 93 مليون درهم في عام 2025، نتيجة نقل أنشطة تشغيلية من وزارة التغير المناخي والبيئة إلى مؤسسة الإمارات للدواء. وقد ارتفعت رسوم إصدار المستندات من 55 مليون درهم إلى 56 مليون درهم خلال نفس الفترة، في حين انخفضت رسوم العلاج الطبي من 33 مليون درهم إلى 32 مليون درهم. وفي عام 2026، شهدت الإيرادات تحسّنًا طفيفًا لتصل إلى نحو 96 مليون درهم، مدفوعة بارتفاع رسوم العلاج الطبي إلى 35 مليون درهم وارتفاع محدود في رسوم إصدار المستندات إلى 57 مليون درهم.

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية:

بلغت الإيرادات 1.02 مليار درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 1.10 مليار درهم في عام 2025. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات ارتفاعها لتصل إلى نحو 1.11 مليار درهم، مدفوعة بزيادة الإيرادات المتنوعة واستمرار النمو في الأنشطة المرتبطة بها.

الهيئة الاتحادية للرقابة النووية:

بلغت الإيرادات 318 مليون درهم في عام 2025، حيث سجلت رسوم إصدار وتجديد تراخيص الرقابة النووية نحو 295 مليون درهم، إلى جانب تمويل من الحكومة الاتحادية بقيمة 23 مليون درهم. وفي عام 2026، استقرت الإيرادات عند 318 مليون درهم تقريبًا، مع بقاء رسوم التراخيص النووية عند مستوى 295 مليون درهم واستمرار التمويل الحكومي عند حدود 23 مليون درهم.

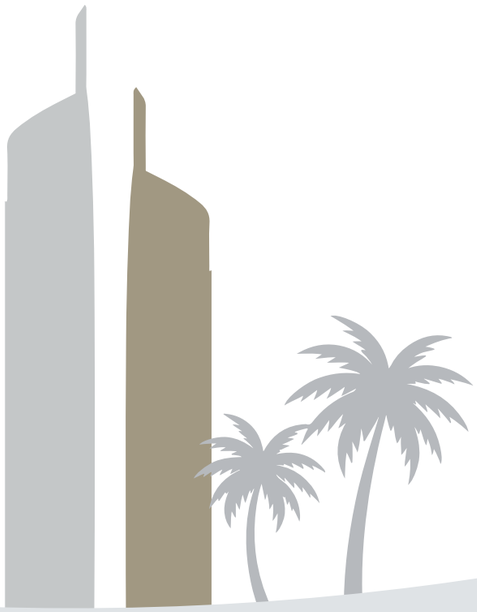

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق - جدول 3.2.2.2:

الإيرادات حسب قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف والزكاة	4	16	15
2	اكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية	1	1	1
3	جامعة الإمارات العربية المتحدة	100	100	100
4	جامعة زايد	35	27	27
5	مجلس الإمارات للإعلام	-	37	29
6	مجمع كليات التقنية العليا	48	56	92
7	مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي	45	51	-
8	مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية	521	543	647
9	مؤسسة الإمارات للدواء	-	300	315
10	وزارة التربية والتعليم	15	24	53
11	وزارة الثقافة	38	1	1
12	وزارة الرياضة	-	-	9
13	وزارة الصحة ووقاية المجتمع	399	115	150
14	وزارة الموارد البشرية والتوطين	6,500	6,751	8,071
15	وزارة تمكين المجتمع	0.88	0.87	0.07
16	وزارة الأسرة	-	-	1
17	المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار	-	-	5
18	الهيئة العامة للشباب والرياضة	9	9	-
19	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	-	-	23
	اجمالي	**7,715**	**8,032**	**9,539**

وزارة الثقافة:

شهدت الإيرادات انخفاضًا كبيرًا، حيث بلغت 38 مليون درهم في عام 2024 وتراجعت إلى 1 مليون درهم في عام 2025، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 97 وذلك نتيجة انفصال مجلس الإمارات للإعلام عن وزارة الثقافة. وفي عام 2026، شهدت الإيرادات تحسّنًا طفيفًا لتصل إلى نحو 1.44 مليون درهم، مدفوعة بارتفاع إيرادات إيجار القاعات والمرافق من 1 مليون درهم في عام 2025 إلى 1.4 مليون درهم.

وزارة التربية والتعليم:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت 15 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 24 مليون درهم في عام 2025، مما يعكس نموًا بنسبة 62%. وقد بلغت إيرادات الطلبات الأخرى نحو 6 ملايين درهم في عام 2025، في حين سجلت إيرادات الاختبارات القياسية 10 ملايين درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات ارتفاعها لتصل إلى نحو 53 مليون درهم، محققةً نموًا كبيرًا بنسبة 122% مقارنة بعام 2025، مدفوعة بظهور بند جديد ضمن الإيرادات يتمثل في رسوم التسجيل المهنية التي بلغت 40.8 مليون درهم، والتي كانت سابقًا ضمن إيرادات مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي قبل دمجها ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم. كما يُلاحظ أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أصبحت كيانًا مستقلاً، الأمر الذي انعكس على إعادة توزيع مصادر الإيرادات بين الجهات المعنية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

سجّلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إيراداتها لأول مرة في عام 2026 بعد فصلها عن وزارة التربية والتعليم، وبلغ إجمالي الإيرادات نحو 23 مليون درهم. وجاءت معظمها من إيرادات الإشراف على طلبة المنح الدراسية بقيمة 10 مليون درهم، وإيرادات الطلبات الأخرى التي بلغت 12 مليون درهم، ما يعكس بداية مستقرة لأعمال الوزارة الجديدة.

وزارة الصحة ووقاية المجتمع:

سجلت الإيرادات انخفاضًا كبيرًا، حيث بلغت 399 مليون درهم في عام 2024 وتراجعت إلى 115 مليون درهم في عام 2025، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 71%، نتيجة نقل عدد من الأنشطة التشغيلية من وزارة الصحة إلى مؤسسة الإمارات للدواء. وقد بلغت رسوم تراخيص المؤسسات الطبية وتراخيص الممارسة 63 مليون درهم في عام 2025، في حين بلغت إيرادات الطلبات الأخرى 13 مليون درهم. وفي عام 2026، شهدت الإيرادات تحسّنًا نسبيًا لتصل إلى نحو 150 مليون درهم، بزيادة قدرها 30% مقارنة بعام 2025، مدفوعة بارتفاع رسوم تراخيص المؤسسات الطبية وتراخيص الممارسة إلى 107 ملايين درهم، وارتفاع رسوم التصديق على الشهادات الصحية إلى 16 مليون درهم.

وزارة الموارد البشرية والتوطين:

ارتفعت تقديرات الإيرادات من 6.5 مليار درهم في العام المالي 2024 إلى 6.8 مليار درهم في عام 2025، نتيجة تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (37) لعام 2022 بشأن تعديل رسوم الخدمات والغرامات الإدارية، مما انعكس إيجابًا على عدد المعاملات المنفذة. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات نموها لتصل إلى نحو 8.07 مليار درهم، بزيادة قدرها 18.7% مقارنة بعام 2025، مدفوعة بارتفاع رسوم تصاريح العمل إلى 7.6 مليار درهم، ورسوم طلبات تصاريح العمل ونقل الكفالات إلى 150 مليون درهم. ويأتي هذا الارتفاع وفقًا لمعدلات النمو المتوقعة في سوق العمل، والتي تعكس استمرار توسّع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على تصاريح العمل والخدمات المرتبطة بها.

وزارة تمكين المجتمع:

بلغت الإيرادات 882 ألف درهم في عام 2024 وتراجعت إلى 870 ألف درهم في عام 2025. وقد سجلت إيرادات إيجار المباني 437 ألف درهم في عام 2025 مقارنةً بقيمة 411 ألف درهم في عام 2024، في حين انخفضت رسوم تراخيص المؤسسات التعليمية الخاصة من 300 ألف درهم إلى 243 ألف درهم خلال نفس الفترة. وفي عام 2026، قدرت الإيرادات بقيمة 71 ألف درهم، نتيجة فصل وزارة الأسرة ونقل بعض مصادر الإيرادات إليها، بما يتيح لها مباشرة مهامها التشغيلية المختصة بتمكين الأسرة.

مؤسسة الإمارات للدواء:

بلغت الإيرادات 300 مليون درهم في عام 2025، وجاءت رسوم تراخيص المؤسسات الطبية وتراخيص الممارسة في مقدمة الإيرادات بقيمة 252 مليون درهم، تلتها رسوم العلاج الطبي التي بلغت 26 مليون درهم. وفي عام 2026، ارتفعت الإيرادات إلى نحو 315 مليون درهم، نتيجة زيادة رسوم تراخيص المؤسسات الطبية وتراخيص الممارسة إلى 265 مليون درهم، وارتفاع طفيف في رسوم التسجيل المهنية والطلبات الأخرى.

مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 13%، حيث بلغت 45 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 51 مليون درهم في عام 2025. كما ارتفعت رسوم التسجيل المهنية من 36 مليون درهم إلى 41 مليون درهم، وارتفعت إيرادات إيجار المباني من 5 ملايين درهم إلى 7 ملايين درهم خلال نفس الفترة. وفي عام 2026، أصبحت هذه الإيرادات ضمن نطاق وزارة التربية والتعليم بعد عملية الدمج المؤسسي.

مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 4%، حيث بلغت 521 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 543 مليون درهم في عام 2025. وقد بلغت رسوم العلاج الطبي 185.9 مليون درهم في عام 2025، ورسوم الالتحاق بالدورات التدريبية 7.5 ملايين درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات ارتفاعها لتصل إلى نحو 647 مليون درهم، مدفوعة بزيادة رسوم اللياقة الصحية إلى 319 مليون درهم، ورسوم العلاج الطبي إلى 250 مليون درهم، إضافة إلى نمو رسوم الالتحاق بالدورات التدريبية التي بلغت 19 مليون درهم.

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية:

حافظت الإيرادات على نفس القيمة، حيث بلغت 600 ألف درهم في عامي 2024 و2025، كما استقرت رسوم الالتحاق بالدورات التدريبية عند 600 ألف درهم خلال نفس الفترة. وفي عام 2026، استمرت الإيرادات عند نفس المستوى دون تغيير.

مجلس الإمارات للإعلام:

لم تُسجّل أي إيرادات خلال عام 2024، في حين بلغت الإيرادات 37 مليون درهم في عام 2025 بعد انتقال بعض البنود من وزارة الثقافة والشباب. وقد شكّلت رسوم شهادات وتصاريح النشاطات الإعلامية النسبة الأكبر من هذه الإيرادات بقيمة 36 مليون درهم، إلى جانب غرامات بلغت 1 مليون درهم. وفي عام 2026، تراجعت الإيرادات إلى نحو 29 مليون درهم نتيجة انخفاض رسوم شهادات وتصاريح النشاطات الإعلامية إلى 28.2 مليون درهم.

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة:

بلغت الإيرادات 4 ملايين درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 16 مليون درهم في عام 2025، مدفوعة بدمج صندوق الزكاة مع هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف واستحداث رسم جديد يمثل حصة العاملين على تحصيل الزكاة. كما بلغت رسوم تراخيص مقاولي الحج 1.4 مليون درهم في عامي 2024 و2025، في حين استقرت إيرادات مردودات مصروفات سنوات سابقة عند 1 مليون درهم خلال نفس الفترة. وفي عام 2026، بلغت الإيرادات نحو 15 مليون درهم نتيجة انخفاض طفيف في الإيرادات المتنوعة إلى 13 مليون درهم، مع بقاء معظم البنود الأخرى عند مستوياتها السابقة.

جامعة الإمارات العربية المتحدة:

بلغت الإيرادات 100 مليون درهم في عام 2025 واستقرّت عند 100 مليون درهم في عام 2026. في عام 2025 جاءت الحصة الأكبر من الإيرادات المتنوعة بقيمة 75.0 مليون درهم تلتها إيرادات مردودات مصروفات سنوات سابقة بنحو 11.8 مليون درهم. وفي عام 2026 انخفضت الإيرادات المتنوعة إلى 70.4 مليون درهم، مقابل ارتفاع إيجار المباني إلى 12.0 مليون درهم.

مجمع كليات التقنية العليا:

بلغت الإيرادات 56 مليون درهم في عام 2025، جاءت معظمها من الإيرادات المتنوعة بقيمة 36.6 مليون درهم والفوائد البنكية التي بلغت 16.5 مليون درهم. وفي عام 2026، ارتفعت الإيرادات إلى نحو 92 مليون درهم نتيجة زيادة الفوائد البنكية إلى 38 مليون درهم وإيرادات إيجار المباني إلى 9 ملايين درهم.

جامعة زايد:

بلغت الإيرادات 27 مليون درهم في عام 2025، جاءت معظمها من أتعاب الخبراء بقيمة 16 مليون درهم وإيرادات إيجار المباني التي بلغت 8 ملايين درهم. وفي عام 2026، استقرت الإيرادات عند 27 مليون درهم تقريبًا، مع ارتفاع أتعاب الخبراء إلى 18 مليون درهم وانخفاض إيرادات إيجار المباني إلى 5.5 ملايين درهم.

الهيئة العامة للشباب والرياضة:

بلغت الإيرادات 9 ملايين درهم في عام 2024، واستقرت عند نفس القيمة في عام 2025. وفي عام 2026، لم تُسجل أي إيرادات نتيجة انتقال أعمال الجهة بالكامل إلى وزارة الرياضة.

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق – جدول 3.2.2.3:

الإيرادات حسب قطاع الشؤون الحكومية للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	وزارة الخارجية	1,039	904	1,331
2	وزارة المالية	1	1	1
3	وزارة العدل	226	319	325
4	هيئة الأوراق المالية والسلع	182	248	233
5	الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية	0.07	0.07	0.07
6	جهات اتحادية أخرى	175	185	147
7	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية	-	-	11,000
	اجمالي	**1,623**	**1,657**	**13,037**

وزارة الخارجية:

بلغت الإيرادات 1.04 مليار درهم في عام 2024، وتراجعت إلى 904 مليون درهم في عام 2025، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 13%. وقد بلغت رسوم التصديق على شهادات أخرى نحو 541 مليون درهم في عام 2025، فيما سجلت رسوم شهادة المنشأ – فواتير الواردات 321 مليون درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، شهدت الإيرادات تحسّنًا كبيرًا لتصل إلى نحو 1.33 مليار درهم، محققةً نموًا بنسبة 47% مقارنة بعام 2025، فقد ارتفعت إيرادات رسوم التصديق إلى 648 مليون درهم، بزيادة قدرها 20%، بينما قفزت إيرادات رسوم شهادة المنشأ إلى 616 مليون درهم، مسجلةً نموًا استثنائيًا بنسبة 92%.

وزارة المالية:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 42%، حيث بلغت 970 ألف درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 1.38 مليون درهم في عام 2025. وقد جاءت الزيادة مدفوعة بارتفاع إيرادات إيجار المباني من 940 ألف درهم إلى 1 مليون درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، انخفضت الإيرادات إلى نحو 830 ألف درهم نتيجة تراجع إيرادات إيجار المباني إلى 800 ألف درهم.

وزارة العدل:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا بنسبة 41%، حيث بلغت 226 مليون درهم في عام 2024 وارتفعت إلى 319 مليون درهم في عام 2025، نتيجة صدور قرار مجلس الوزراء بتحديث رسوم خدمات الوزارة. وقد بلغت الرسوم القضائية 140 مليون درهم في عام 2025، بينما بلغت الغرامات 90 مليون درهم خلال نفس العام. وفي عام 2026، واصلت الإيرادات نموها لتصل إلى نحو 325 مليون درهم، محققةً زيادة طفيفة بنسبة 2% مقارنة بعام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعًا بارتفاع الرسوم القضائية إلى 144 مليون درهم والغرامات إلى 97 مليون درهم.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ:

شهدت الإيرادات ارتفاعًا من 10 مليار درهم في عام 2025 إلى 11 مليار درهم في عام 2026، نتيجة زيادة رسوم الجنسية والهوية وتطبيق مشروع التأمين الصحي للتأشيرات السياحية ومشروع بصمة الوجه، إضافةً إلى الزيادة في أعداد التأشيرات السياحية.

هيئة الأوراق المالية والسلع:

شهدت الإيرادات انخفاضًا طفيفًا، حيث بلغت 248 مليون درهم في عام 2025 وتراجعت إلى 233 مليون درهم في عام 2026. وسجلت رسوم الطلبات الأخرى نحو 164 مليون درهم في عام 2026، في حين بلغت الفوائد البنكية 63 مليون درهم نتيجة استمرار الإيرادات المحصلة من مشروع إدارة الأموال غير المستلمة من المساهمين.

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية:

حافظت الإيرادات على نفس القيمة، حيث بلغت 70 ألف درهم في عامي 2024 و2025، كما استقرت إيرادات مردودات مصروفات سنوات سابقة عند 30 ألف درهم خلال نفس الفترة. وفي عام 2026، استمرت الإيرادات عند نفس المستوى دون تغيير.

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق – جدول 3.2.2.4:

الإيرادات حسب قطاع إيرادات اتحادية أخرى للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البند	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	ضريبة القيمة المضافة	10,105	11,334	12,066
2	الضريبة الانتقائية	1,163	1,307	1,199
3	ضريبة الشركات والأعمال	-	-	11,400
4	مساهمات من حكومة ابوظبي (نقداً)	6,817	6,817	8,947
5	مساهمات من حكومة ابوظبي (خدمات)	6,329	6,329	6,329
6	مساهمات من حكومة دبي (نقداً)	1,200	1,200	1,200
7	مساهمات من ديوان الرئاسة	246	259	241
8	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وامن المنافذ	10,000	10,300	-
9	إيرادات الفوائد - جهاز الإمارات للاستثمار	1,456	1,451	1,989
10	مؤسسة الإمارات للنقل والخدمات	101	101	101
11	فوائد بنكية	350	900	1,159
12	اشتراكات تقاعد العسكريين	450	470	470
13	إيرادات اخرى (عوائد استثمارات وفوائد)	15,505	18,466	21,537
	اجمالي	**53,723**	**58,935**	**66,640**

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق المصروفات العامة للحكومة الاتحادية

ملحق - جدول 3.3.2.1:

المصروفات حسب قطاع **البنية التحتية والموارد الاقتصادية** للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	وزارة الاقتصاد والسياحة	296	297	239
2	وزارة الطاقة والبنية التحتية	1,267	1,200	1,185
3	وزارة التغير المناخي والبيئة	290	315	289
4	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة	131	121	132
5	المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية	32	32	32
6	هيئة الاوراق المالية والسلع	182	187	187
7	الهيئة الاتحادية للرقابة النووية	315	318	318
8	وزارة الاستثمار	60	111	111
9	وزارة التجارة الخارجية	-	-	131
	الإجمالي	**2,574**	**2,581**	**2,625**

وزارة الطاقة والبنية التحتية

بلغت ميزانية وزارة الطاقة والبنية التحتية في عام 2026 نحو 1.19 مليار درهم مقارنة بمبلغ 1.20 مليار درهم في 2025 و1.27 مليار درهم في عام 2024، حيث انخفض مبلغ 2 مليون درهم من الميزانية التكميلية لعامي 2024 و2025 لكونه بنداً غير متكرر في 2026، إلى جانب إضافة مبلغ 4 مليون درهم لتمويل مساهمة الدولة في ميزانية الهيئة الخليجية للسكك الحديدية لعام 2025، وذلك ضمن التغييرات المالية المعتمدة خلال الفترة.

وزارة الاقتصاد والسياحة

بلغت ميزانية وزارة الاقتصاد والسياحة في عام 2026 نحو 239 مليون درهم مقارنة بمبلغ 297 مليون درهم في 2025 و296 مليون درهم في عام 2024، أي بانخفاض ملحوظ ناتج عن مجموعة من التعديلات المالية المعتمدة خلال الفترة. ويعود هذا التراجع إلى خفض مبلغ 13.2 مليون درهم من الميزانية الإضافية المدرجة في عام 2025 باعتبارها التزامات غير متكررة، إضافةً إلى خفض 85.67 مليون درهم نتيجة نقل مخصصات مالية إلى وزارة التجارة الخارجية.

وزارة التجارة الخارجية

بلغت ميزانية وزارة التجارة الخارجية في عام 2026 ما يقارب 131 مليون درهم، وهي أول ميزانية معتمدة للوزارة بعد فصلها عن وزارة الاقتصاد، حيث في عام 2025 تم فصل وزارة الاقتصاد إلى وزارة الاقتصاد والسياحة ووزارة التجارة الخارجية، بهدف تعزيز دور الوزارة وفق الاختصاصات بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة الصادرات والواردات. وتعكس هذه المخصصات الإطار المالي الأولي الذي يمكّن الوزارة من مباشرة مهامها التنظيمية ودعم ممارسات التجارة الخارجية في الدولة ضمن ميزانية تأسيسية متوازنة.

وزارة التغير المناخي والبيئة

بلغت ميزانية وزارة التغير المناخي والبيئة في عام 2026 نحو 289 مليون درهم مقارنة بمبلغ 315 مليون درهم في عام 2025 و290 مليون درهم في عام 2024، وذلك بعد إعادة هيكلة عدد من البنود المالية ضمن موازنة العام. وشملت التعديلات عدم إدراج مبلغ 25 مليون درهم من المخصصات التكميلية لكونه بنداً غير متكرر في عام 2026، إلى جانب نقل 6 ملايين درهم من المخصصات التي جرى نقلها سابقًا إلى مؤسسة الإمارات للدواء.

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

بلغت ميزانية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في عام 2026 نحو 132 مليون درهم مقارنة بمبلغ 120 مليون درهم في عام 2025 و131 مليون درهم في عام 2024. ويعكس هذا الارتفاع في مخصصات عام 2026 إعادة إدراج بنود مالية محددة ضمن النطاق التشغيلي للوزارة، بما في ذلك إضافة مبلغ 10 ملايين درهم لدعم معرض اصنع في الإمارات.

وزارة الاستثمار

بلغت ميزانية وزارة الاستثمار في عام 2026 نحو 111 مليون درهم، مقارنة بمبلغ 111 مليون درهم في عام 2025 و60 مليون درهم في عام 2024.

الهيئة الاتحادية للرقابة النووية

بلغت ميزانية الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في عام 2026 نحو 318 مليون درهم مقارنة بمبلغ 318 مليون درهم في عام 2025 و314 مليون درهم في عام 2024.

هيئة الأوراق المالية والسلع

بلغت ميزانية هيئة الأوراق المالية والسلع في عام 2026 نحو 187 مليون درهم مماثلة لمستواها في عام 2025 تقريباً، بعد ارتفاعها من 182 مليون درهم في عام 2024 والذي جاء تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بإدارة الأموال الخاصة بالأرباح غير المستلمة وتغطية الاعتمادات المالية الإضافية الممولة من إيرادات الهيئة.

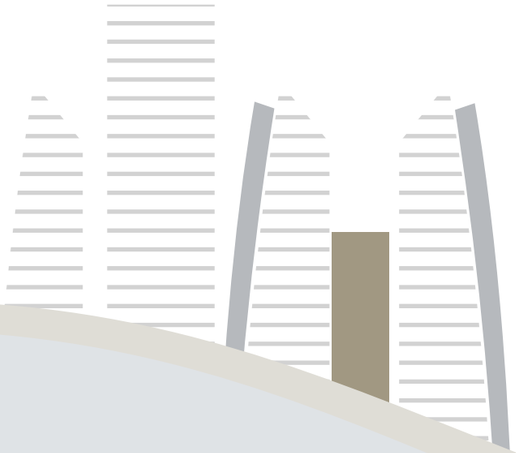

ملحق - جدول 3.3.2.2:

المصروفات حسب **قطاع التنمية الاجتماعية والمعاشات** للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	وزارة التربية والتعليم	996	5,627	11,841
2	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	-	547	547
3	مشروع تطوير مستقبل التعليم بالدولة	431	550	-
4	الوكالة الاتحادية للتعليم المبكر	38	-	-
5	مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي	5,140	-	-
6	مشروع برنامج مجمعات زايد التعليمية – المرحلة الثالثة	-	-	273
7	المرحلة الثانية لمدارس مؤسسة الامارات للتعليم المدرسي	-	375	-
8	وزارة الصحة ووقاية المجتمع	525	545	491
9	مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية	4,490	4,948	5,000
10	مؤسسة الإمارات للدواء	-	15	161
11	وزارة الموارد البشرية والتوطين	629	643	643
12	وزارة تمكين المجتمع	3,253	3,255	2,968
13	وزارة الأسرة	-	-	473
14	وزارة الثقافة	224	175	175
15	وكالة أنباء الإمارات	100	100	100
16	مجلس الإمارات للإعلام	111	111	117
17	جامعة الإمارات العربية المتحدة	1,424	1,647	1,866

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

18	مجمع كليات التقنية العليا	1,123	1,292	1,534
19	جامعة زايد	582	574	680
20	فروق تمويل الجامعات	387	250	415
21	وزارة الرياضة	218	183	182
22	المؤسسة الاتحادية للشباب	-	72	72
23	الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة	502	719	741
24	صندوق الزكاة	28	-	-
25	هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة	17	17	17
26	اللجنة الأولمبية الوطنية	-	-	20
27	اكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية	52	52	52
28	المجلس الأعلى للأمومة والطفولة	15	25	25
29	مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين	15	15	15
30	المركز الوطني للمناصحة	89	178	178
31	المنافع الاجتماعية	6,103	5,708	5,806
32	مصروفات اتحادية	238	238	238
	الإجمالي	**26,730**	**27,859**	**34,630**

وزارة تمكين المجتمع

بلغت ميزانية وزارة تمكين المجتمع في عام 2026 نحو 2.97 مليار درهم مقارنة بمبلغ 3.26 مليار درهم في عام 2025 و3.25 مليار درهم في عام 2024، وذلك نتيجة مجموعة من التعديلات المالية المعتمدة خلال الفترة. وقد شملت هذه التعديلات استبعاد مبلغ 315 مليون درهم من المخصصات التي جرى نقلها إلى وزارة الأسرة، إلى جانب إضافة مبلغ 45 مليون درهم لاستحداث قطاع جديد وتمويل تطوير الخطط الاستراتيجية ومشاريع التحول الرقمي. كما تمت إضافة مبلغ 9 ملايين درهم بناءً على توجيهات لاستحداث 16 وظيفة جديدة ضمن قطاع مؤسسات النفع العام.

وزارة الأسرة

في إطار توجهات الدولة نحو إعلان عام الأسرة وتعزيز تماسك المجتمع، تم في مطلع عام 2025 فصل ميزانية وزارة الأسرة عن وزارة تمكين المجتمع، حيث بلغت الميزانية المعتمدة للوزارة لعام 2026 نحو 473 مليون درهم، بما يتيح لها مباشرة مهامها التشغيلية وتنفيذ خططها الجديدة في مجالات السياسات الأسرية والدعم المجتمعي.

وزارة التربية والتعليم

ارتفعت ميزانية وزارة التربية والتعليم في عام 2026 إلى 11.84 مليار درهم مقارنة بمبلغ 5.63 مليار درهم في عام 2025 و996 مليون درهم في عام 2024. ويعود هذا الارتفاع إلى إضافة مبلغ 6.17 مليار درهم نتيجة نقل قطاع العمليات المدرسية إلى الوزارة، إضافة إلى اعتماد مبلغ 48 مليون درهم لتوفير أجهزة الحاسب للطلبة في المدارس الحكومية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تظهر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كجهة جديدة ضمن الميزانية العامة للاتحاد بعد فصلها عن وزارة التربية والتعليم، حيث بلغت مخصصاتها 547 مليون درهم في عامي 2025 و2026 دون تغيير. وتمثل هذه الميزانية الإطار المالي الأساسي الذي يتيح للوزارة مباشرة مهامها في الإشراف على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بشكل مستقل.

وزارة الموارد البشرية والتوطين

بلغت ميزانية وزارة الموارد البشرية والتوطين في عام 2026 نحو 643 مليون درهم مقارنة بمبلغ 642.9 مليون درهم في عام 2025 و629 مليون درهم في عام 2024، وذلك ضمن نطاق استقرار عام في مخصصات الوزارة خلال الأعوام الثلاث.

وزارة الصحة ووقاية المجتمع

بلغت ميزانية وزارة الصحة ووقاية المجتمع في عام 2026 نحو 491 مليون درهم مقارنة بمبلغ 545 مليون درهم في عام 2025 و525 مليون درهم في 2024. وكان انخفاض مخصصات عام 2026 بسبب نقل مبلغ 54 مليون درهم من المخصصات المالية للوزارة ونقلها إلى مؤسسة الإمارات للدواء استكمالًا لفصل المؤسسة بالكامل عن الوزارة، الأمر الذي أسهم في تنظيم الهيكل المالي وتحديد نطاق الصرف بدقة أكبر ضمن اختصاصات كل جهة.

مؤسسة الإمارات للدواء

شهدت ميزانية مؤسسة الإمارات للدواء توسعًا كبيرًا في عام 2026، حيث بلغت 161 مليون درهم مقارنة بمبلغ 15 مليون درهم في 2025، وذلك نتيجة إدراج مجموعة من المخصصات المالية التي عززت نطاق عمل المؤسسة للعام المالي الجديد. وقد تم إضافة مبلغ 54 مليون درهم من المخصصات المنقولة من وزارة الصحة ووقاية المجتمع، إلى جانب مبلغ 6 ملايين درهم من المخصصات المنقولة من وزارة التغير المناخي والبيئة. كما جرى اعتماد مبلغ 86 مليون درهم بهدف تعزيز ميزانية المؤسسة وتمكينها من تنفيذ مهامها في إطار الفصل المؤسسي الكامل وتطوير قدراتها التنظيمية والفنية.

وزارة الثقافة

بلغت ميزانية وزارة الثقافة في عام 2026 نحو 175 مليون درهم، قريبة من مستوى عام 2025 البالغ 175 مليون درهم، وذلك مقابل 224 مليون درهم في عام 2024. ويعكس هذا المسار استقرارًا في مخصصات الوزارة خلال العامين الأخيرين ضمن نطاق التمويل المعتمد لها في دورة الميزانية العامة للاتحاد.

مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية

بلغت مصروفات مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية في عام 2026 نحو 5.00 مليار درهم مقارنة بمبلغ 4.95 مليار درهم في عام 2025 و4.49 مليار درهم في عام 2024، بما يعكس استمرار التوسع التدريجي في نطاق الخدمات الصحية والبرامج المرتبطة بها. وشهدت ميزانية 2026 تعزيزاً إضافياً بتضمين منظومة الابتعاث ضمن معايير موحدة بالتكامل مع برنامج نافس، بالإضافة إلى إدراج شرط الفحص قبل الزواج ضمن منظومة الخدمات الوقائية، واعتماد مبلغ 19 مليون درهم لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع فحوصات الجينوم، بما يدعم تطوير الخدمات الصحية وتحسين مخرجات الرعاية على مستوى الدولة.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

بلغت مصروفات جامعة الإمارات العربية المتحدة في عام 2026 نحو 1.87 مليار درهم مقارنة بمبلغ 1.65 مليار درهم في عام 2025 و1.42 مليار درهم في عام 2024، بما يعكس استمرار التوسع في الأنشطة الأكاديمية والخدمات التعليمية. وقد ارتفعت تعويضات الموظفين إلى 1.09 مليار درهم في 2026، كما سجلت المستلزمات السلعية والخدمية 630 مليون درهم، في حين بلغت مخصصات الأصول غير المالية 113 مليون درهم، وهو ما يشير إلى مواصلة الاستثمار في البنية التحتية والتجهيزات الداعمة للعمل الأكاديمي والبحثي.

مجمع كليات التقنية العليا

بلغت ميزانية مجمع كليات التقنية العليا في عام 2026 نحو 1.53 مليار درهم مقارنة بمبلغ 1.29 مليار درهم في عام 2025 و1.12 مليار درهم في عام 2024، مما يعكس توسعاً مستمراً في حجم الأنشطة والخدمات التعليمية. وقد ارتفعت تعويضات الموظفين إلى 958 مليون درهم في 2026، كما بلغت المستلزمات السلعية والخدمية 481 مليون درهم، بينما وصلت مخصصات الأصول غير المالية إلى 96 مليون درهم، ضمن نطاق التمويل الداعم لعمليات التطوير الأكاديمي والتشغيلي للمجمع.

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة

بلغت ميزانية الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة في عام 2026 نحو 741 مليون درهم مقارنة بمبلغ 719 مليون درهم في عام 2025 و502 مليون درهم في عام 2024، مما يعكس استمرار نمو مخصصات الهيئة خلال الأعوام الأخيرة. وقد تضمنت ميزانية 2026 اعتماد مبلغ 23 مليون درهم لتغطية تكلفة استحداث عدد 160 وظيفة إمام مسجد ضمن متطلبات تعزيز الكوادر الدينية في الدولة، بينما توزعت بقية المخصصات على تعويضات الموظفين والمستلزمات التشغيلية والأصول ضمن النطاق المالي المعتمد للعام.

جامعة زايد

بلغت ميزانية جامعة زايد في عام 2026 نحو 680 مليون درهم مقارنة بمبلغ 574 مليون درهم في عام 2025 و582 مليون درهم في عام 2024، مما يعكس توسعاً في المخصصات المعتمدة لدعم الأنشطة الأكاديمية والخدمات الجامعية. وقد بلغت تعويضات الموظفين 515 مليون درهم في 2026، فيما سجلت المستلزمات السلعية والخدمية 116 مليون درهم، وبلغت مخصصات الأصول غير المالية 49 مليون درهم، ضمن إطار التمويل المعتمد للجامعة في هذا العام.

وزارة الرياضة

بلغت ميزانية وزارة الرياضة في عام 2026 نحو 182 مليون درهم مقارنة بمبلغ 183 مليون درهم في عام 2025 و218 مليون درهم في عام 2024، ضمن مسار يعكس استقراراً نسبياً في المخصصات المعتمدة للوزارة. وقد تضمنت ميزانية 2026 اعتمادات إضافية لدعم المشاركة في دورة الألعاب الشتوية، فيما توزعت بقية المخصصات على تعويضات الموظفين بمبلغ 48 مليون درهم، إضافة إلى 110 ملايين درهم للإعانات.

المركز الوطني للمناصحة

بلغت ميزانية المركز الوطني للمناصحة في عام 2026 نحو 178 مليون درهم، وهو المستوى نفسه المعتمد في عام 2025، مقابل 89 مليون درهم في عام 2024. وتوزعت مخصصات 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 92 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 75 مليون درهم، إضافة إلى 11 مليون درهم للأصول غير المالية، بما يوفر الإطار المالي الذي يمكّن المركز من تنفيذ مهامه وبرامجه التشغيلية وفق الاعتمادات المعتمدة.

وكالة أنباء الإمارات

استقرت تقديرات المصروفات العامة لوكالة أنباء الإمارات من عام 2024 لغاية عام 2026، بقيمة 100 مليون درهم. وقد شكّلت تعويضات الموظفين الجزء الأكبر من الإنفاق بمبلغ 75 مليون درهم في عام 2026، تليها المستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 23 مليون درهم، بينما خُصص مبلغ 2 مليون درهم للأصول غير المالية، ضمن إطار الصرف المعتمد لدعم العمليات الإعلامية والخدمية للوكالة.

المؤسسة الاتحادية للشباب

بلغت ميزانية المؤسسة الاتحادية للشباب في عام 2026 نحو 72 مليون درهم، وهو المستوى نفسه المعتمد في عام 2025، وتوزعت مخصصات العام على تعويضات الموظفين بمبلغ 39 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 31 مليون درهم، إلى جانب 2 مليون درهم للأصول غير المالية.

ملحق - جدول 3.3.2.3:

المصروفات حسب قطاع **الشؤون الحكومية** للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	الجهة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء - سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم	-	100	100
2	مكتب رئاسة مجلس الوزراء	348	344	349
3	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	105	105	107
4	المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	69	72	82
5	المكتب الإعلامي لحكومة دولة الامارات	44	44	44
6	جهاز الإمارات للمحاسبة	134	134	134
7	المجلس الوطني الاتحادي	225	237	237
8	وزارة الخارجية	2,448	2,587	2,832
9	وزارة الدفاع	6,496	6,492	6,492
10	وزارة الداخلية	7,310	7,022	7,285
11	جهاز الأمن	1,330	1,330	1,330
12	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	3,678	4,034	4,936
13	وزارة المالية	277	390	390
14	وزارة العدل	1,016	967	970
15	وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني	37	37	42
16	وزراء الدولة	11	11	12
17	مكتب الشؤون السياسية لنائب رئيس الدولة	27	27	37

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

18	مكتب وزير التسامح والتعايش	39	39	40
19	الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية	78	85	78
20	المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية	65	65	65
21	وكالة الإمارات للفضاء	417	362	194
22	الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية	1,027	1,043	1,109
23	مكتب الضبط القضائي الاتحادي	59	59	93
24	مجلس الإمارات للبحث والتطوير	-	-	31
25	المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار	-	-	31
26	اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح	-	-	82
	الإجمالي	**25,237**	**25,583**	**27,102**

وزارة الداخلية

بلغت ميزانية وزارة الداخلية في عام 2026 نحو 7.28 مليار درهم مقارنة بمبلغ 7.02 مليار درهم في عام 2025 و7.31 مليار درهم في عام 2024، ضمن مسار يعكس استقراراً عامًا في مستوى المخصصات. وقد تضمنت ميزانية عام 2026 إضافات مالية بهدف تعزيز احتياجات الوزارة ورفع كفاءة التشغيل، ومن ذلك اعتماد مبلغ 111 مليون درهم لتعيين ضباط خريجي كلية الشرطة وتنفيذ الترقيات. كما ركزت الميزانية على دعم برامج سعادة الموظفين ضمن إطار تطوير بيئة العمل، مع تخصيص 6.11 مليار درهم لتعويضات الموظفين، و854 مليون درهم للمستلزمات السلعية والخدمية.

وزارة الدفاع

حافظت ميزانية وزارة الدفاع على مستوى مستقر في عام 2026، حيث بلغت 6.49 مليار درهم وهو المستوى نفسه المسجل في عام 2025 تقريباً، مقارنة بمبلغ 6.49 مليار درهم في عام 2024.

وزارة الخارجية

بلغت ميزانية وزارة الخارجية في عام 2026 نحو 2.83 مليار درهم مقارنة بمبلغ 2.58 مليار درهم في 2025 و2.45 مليار درهم في عام 2024، مما يعكس توسعًا في المخصصات المعتمدة للوزارة. وقد تضمنت ميزانية 2026 إضافة مبلغ 238 مليون درهم لتمويل طلبات الوزارة المتعلقة برفع كفاءة التشغيل، إضافة إلى مبلغ 27 مليون درهم المخصص لأعمال الصيانة المعتمدة، ومبلغ 18 مليون درهم لدعم افتتاح قنصلية وسفارة جديدة.

وزارة العدل

بلغت ميزانية وزارة العدل في عام 2026 نحو 970 مليون درهم مقارنة بمبلغ 967 مليون درهم في 2025 و1.02 مليار درهم في عام 2024. وقد تضمنت مخصصات عام 2026 إضافة 14 مليون درهم تشمل تعويضات الموظفين—ومن ضمنها 3 مليون درهم للترقيات، بالإضافة إلى المصروفات التشغيلية والأصول.

وزارة المالية

بلغت ميزانية وزارة المالية في عام 2026 نحو 390 مليون درهم، وهو المستوى نفسه المعتمد في عام 2025، مقارنة بمبلغ 277 مليون درهم في عام 2024. وقد توزعت مخصصات عام 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 199 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 189 مليون درهم، إضافة إلى 2 مليون درهم للأصول غير المالية، ضمن إطار التمويل الداعم للعمليات والبرامج المالية للوزارة.

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني

بلغت ميزانية وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني في عام 2026 نحو 42 مليون درهم مقارنة مبلغ 37 مليون درهم في عامي 2025 و2024، مما يعكس زيادة طفيفة في المخصصات المعتمدة للعام. وتوزعت مخصصات 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 33 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 8 ملايين درهم، إضافة إلى 1 مليون درهم للأصول غير المالية.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ

بلغت ميزانية الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ في عام 2026 نحو 4.94 مليار درهم مقارنة بمبلغ 4.03 مليار درهم في عام 2025 و3.68 مليار درهم في عام 2024، مما يجعلها من أكبر الجهات الاتحادية من حيث حجم الإنفاق. وقد تضمنت مخصصات عام 2026 زيادات كبيرة شملت مبلغ 563 مليون درهم المرتبط بنقل قطاع التفتيش الجمركي، إضافة إلى 109 ملايين درهم لتكاليف نقل التفتيش الأمني، وهما أعلى بنود الزيادة خلال العام. كما اشتملت الميزانية على مجموعة إضافات مالية أخرى مرتبطة بتوسّع اختصاصات الهيئة في مجالات التفتيش والمنافذ والتأشيرات والدعم التشغيلي، ما أسهم في رفع إجمالي المخصصات ليواكب اتساع نطاق أعمال الهيئة في عام 2026.

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية

بلغت ميزانية الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية في عام 2026 نحو 1.11 مليار درهم مقارنة بمبلغ 1.04 مليار درهم في عام 2025 و1.03 مليار درهم في عام 2024، بما يعكس توسعًا في نطاق الاختصاصات الرقمية والخدمات الفنية. وقد توزعت مخصصات عام 2026 على مستلزمات سلعية وخدمية بقيمة 539 مليون درهم وتعويضات موظفين بمبلغ 268 مليون درهم، إضافة إلى 199 مليون درهم للمنح و101 مليون درهم للأصول غير المالية. كما تتضمن خطة العام تمويل مشروع المحطة القمرية التابع لمركز محمد بن راشد للفضاء من صندوق الهيئة، وذلك ضمن مبادرات تطوير البنية التحتية الرقمية والفضائية على المستوى الاتحادي.

وكالة الإمارات للفضاء

بلغت ميزانية وكالة الإمارات للفضاء في عام 2026 نحو 194 مليون درهم مقارنة بمبلغ 362 مليون درهم في عام 2025 و417 مليون درهم في عام 2024، وهو ما يعكس تراجعاً في المخصصات بما يتوافق مع إعادة جدولة التدفقات النقدية المرتبطة بالمشاريع الفضائية. وشهدت الميزانية خفضاً في مخصصات مشروع مسبار الأمل بعد انتهاء تمويله كأصل مملوك للحكومة الاتحادية، مع تمديد مهمته التشغيلية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2025 وتعزيز مخصصات عام 2026 بمبلغ 11 ملايين درهم لهذا الغرض. وجاءت بقية التغييرات في إطار الجدولة المالية للمشاريع الفضائية الأخرى ضمن نطاق الخطة المعتمدة.

المجلس الوطني الاتحادي

بلغت ميزانية المجلس الوطني الاتحادي في عام 2026 نحو 237 مليون درهم، وهو المستوى نفسه المسجل في عام 2025، مقارنة بمبلغ 225 مليون درهم في عام 2024. وقد شكّلت تعويضات الموظفين الجزء الأكبر من المصروفات بمبلغ 201 مليون درهم في عامي 2025 و2026، بينما بلغت المستلزمات السلعية والخدمية 31 مليون درهم، إلى جانب 5 ملايين درهم للأصول غير المالية. ويعكس هذا الاستقرار استمرار المجلس في تنفيذ مهامه التشريعية والرقابية ضمن نطاق التمويل المعتمد دون تغييرات جوهرية في حجم الاعتمادات.

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

بلغت ميزانية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في عام 2026 نحو 78 مليون درهم مقارنة بمبلغ 85 مليون درهم في 2025 و78 مليون درهم في 2024، ضمن نطاق يعكس استقراراً عاماً في المخصصات المعتمدة للهيئة. وتوزعت ميزانية 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 58 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 19 مليون درهم، إضافة إلى 1 مليون درهم للأصول غير المالية. كما تتضمن خطط العام تنفيذ مشروع واجهة بياناتي ومشروع مستودع البيانات ونظام التقارير لدعم متطلبات التحول الرقمي في منظومة الموارد البشرية الاتحادية.

مكتب وزير التسامح والتعايش

بلغت ميزانية مكتب وزير التسامح والتعايش في عام 2026 نحو 40 مليون درهم مقارنة بمبلغ 39 مليون درهم في عامي 2025 و2024، مما يعكس استقراراً عامًا في المخصصات المالية للمكتب. وقد توزعت مصروفات عام 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 23 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 17 مليون درهم، ضمن نطاق تمويل يدعم استمرارية برامج وأنشطة المكتب خلال العام المالي.

اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح

بلغت ميزانية اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في عام 2026 نحو 82 مليون درهم. وتوزعت مخصصات عام 2026 على تعويضات الموظفين بمبلغ 54 مليون درهم، والمستلزمات السلعية والخدمية بمبلغ 24 مليون درهم. كما شملت الميزانية استحداث قطاع جديد بهدف رفع كفاءة مؤسسات النفع العام، بما في ذلك جمعيات المهن، وذلك لدعم قدرات اللجنة وتمكينها من أداء مهامها وتعزيز جهود الامتثال المالي على المستوى الوطني.

جميع الجداول المرفقة تُعرض بالمليون درهم، ومقربة إلى أقرب عدد صحيح.

ملحق - جدول 3.3.2.4:

المصروفات حسب **قطاع المصروفات الاتحادية الأخرى** للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	المجموعة	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	مصروفات وفوائد بنكية	2,436	2,679	3,327
2	منح أخرى	760	1,148	1,208
3	مصاريف أخرى	3,998	8,785	8,130
	الإجمالي	**7,194**	**12,612**	**12,665**

ملحق - جدول 3.3.2.5:

المصروفات حسب **قطاع الاستثمارات المالية** للأعوام المالية 2024 و2025 و2026

#	البرنامج	ميزانية 2024	ميزانية 2025	ميزانية 2026
1	برنامج دعم المركز المالي الاتحادي	-	-	12,400
2	قطار الاتحاد	1,398	1,975	2,214
3	الاستثمارات المالية	870	841	705
4	أصول مالية	57	49	59
	الإجمالي	**2,325**	**2,865**	**15,378**

mof.gov.ae

MOFUAE